

التقرير السنوي
2016

نرسم معاً
طريقنا نحو القمة



تفوّق



بنك الأردن Bank of Jordan
سورية Syria ش.م.س

رؤيتنا

أن نكون بنكاً رائداً في سورية وحديثاً تتواجد في العالم، نتفوق في تلبية احتياجات وتطلعات عملائنا المالية والمصرفية، ونواصل التطور والارتقاء بخدمة عملائنا، وبناء علاقة متميزة معهم.

رسالتنا

نعمل بكل طاقائنا لتكون الشريك الأقوى والأقرب للعملاء، نلبي احتياجاتهم ونستجيب لتوقعاتهم من خلال مجموعة خدمات وحلول مالية ومصرفية متطورة ذات قيمة مضافة، نسهم في تحقيق آمالهم وطموحاتهم بمستقبل أكثر نجاحاً. نعامل ونعامل بشفاافية وعدالة وروح الفريق الموهل والمحظ، ونعظم قيمة مؤسستنا ونعمل معاً كنموذج إيجابي وفعال يسهم في تطور وتقدم المجتمع.

قيمنا الجوهرية

- النزاهة : تنفيذ جميع التعاملات بشكل حيادي وموضوعي، ضمن الأطر القانونية لتحقيق أهداف البنك.
- الشفافية : الإفصاح الكامل في تبادل المعلومات والمعارف وتبسيط الإجراءات بأعلى درجات المهنية.
- الابتكار : السعي الدائم إلى التعلم ودعم الابتكارات المفيدة، والاستفادة من الخبرات العالمية في ابتكار الحلول المحلية الرائدة المبنية على خبرات عالية المستوى والتجريب بالتغيير الإيجابي.
- العمل الجماعي : العمل بروح الفريق وبشكل مؤسسي على كافة المستويات لتحقيق أهداف البنك بكفاءة وفاعلية.
- الالتزام : الالتزام بأعلى درجات الإخلاص تجاه البنك والعملاء فيه والمتعاملين معه.
- الريادة : العمل على تنمية المواهب وخلق القدرات القيادية لإيجاد حلول عمل فاعلة، تهدف إلى تلبية احتياجات عملائنا على أفضل وجه.
- تحقيق النجاح في أعمالنا والرفاهية لموظفينا وللمجتمعات التي نعمل بداخلها : والسعي من خلال ثقافتنا وأفكارنا وصلتنا الجماعي إلى ترسيخ قيمنا المميزة في تعاملنا مع أفراد المجتمع من حولنا.

قائمة المحتويات

رقم الصفحة

5

مجلس الإدارة

6

كلمة رئيس مجلس الإدارة

9

تقرير مجلس الإدارة

40

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016

118

البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية

135

شبكة الفروع

بنك الأردن - سورية

شركة مساهمة سورية، تم الترخيص لإنشائه بتاريخ 27 أيار 2007 بموجب القرار رقم (36/م-و) الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء في الجمهورية العربية السورية، وتم تسجيله في السجل التجاري لمحافظة دمشق تحت الرقم /15351/ تاريخ 28 أيار 2008، وفي سجل المصارف تحت الرقم /17/ تاريخ 29 تموز 2008.

رأس المال البنك المدفوع كما المصرح به 3,000,000,000 ل.س (3 مليار ليرة سورية)، موزع على 30 مليون سهم.

تم إدراج سهم بنك الأردن - سورية في سوق دمشق للأوراق المالية، في السوق الموازي بتاريخ 23/6/2010، تحت الرمز BOJS.

الإدارة العامة - دمشق - ساحة السبع بحرات - شارع بغداد

صندوق بريد 8058 دمشق - سورية

هاتف: 22900000 (11) 963

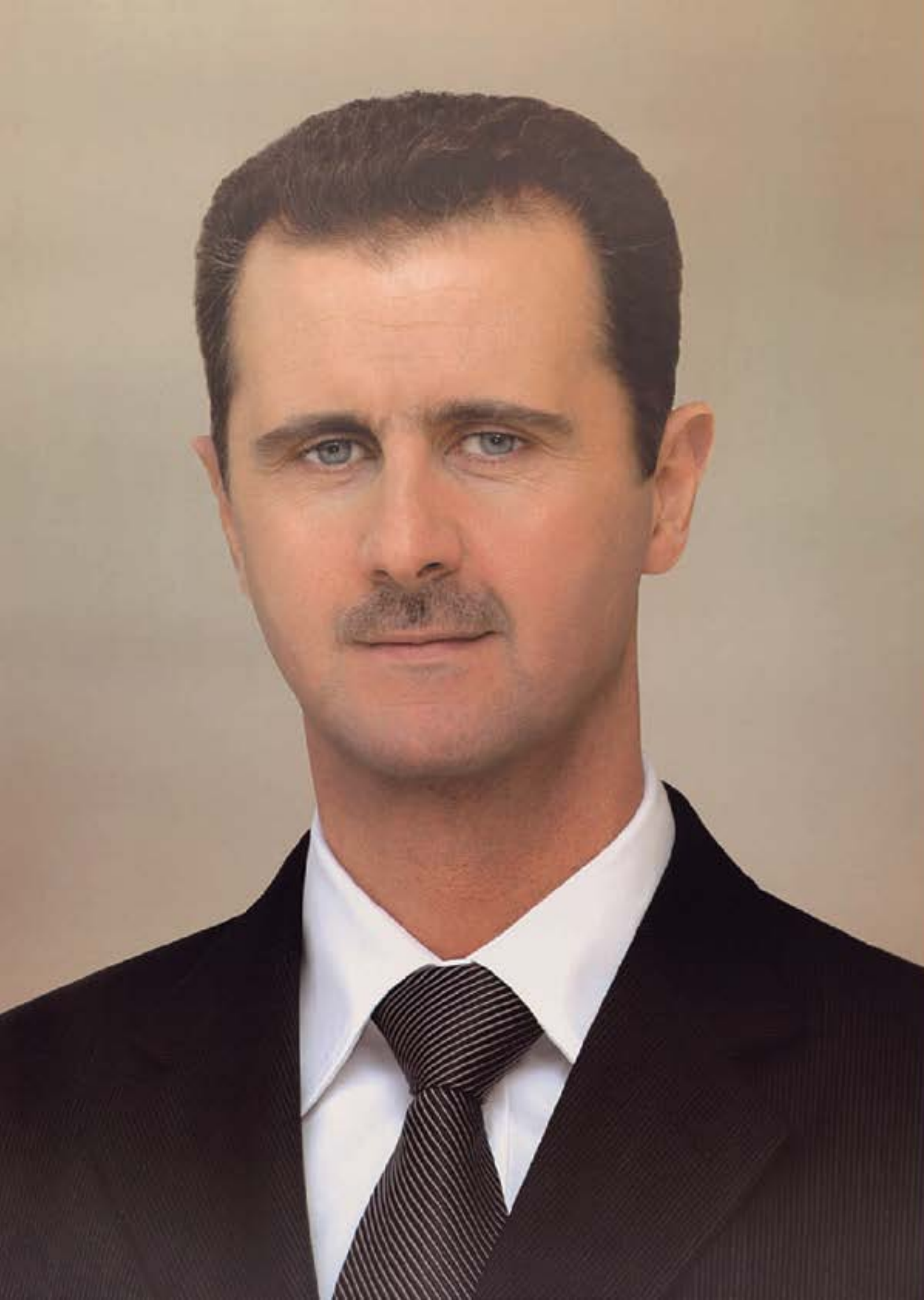
فاكس: 2315368 (11) 963

info@bankofjordansyria.com

www.bankofjordansyria.com

www.facebook.com/bojsy/





السيد الرئيس
الدكتور بشار حافظ الأسد

مجلس الإدارة

رئيس مجلس الإدارة

السيد شاكر توفيق فاخوري (ممثل بنك الأردن)

نائب رئيس مجلس الإدارة

السيد عبد العزيز رشيد السخني

الأعضاء

السيد أسامة سميح السكري (ممثل بنك الأردن)

السيد نقولا يوسف البهو (ممثل بنك الأردن)

السيد محمد اسعد محمد نزار هارون (ممثل بنك الأردن)

السيد محمد مرهف طريف الأخرس

السيد محمد ماهر عبد الحميد عربي كاتبي

السيد عمار محمد سعيد البردان

السيد محمد أبو الهدى عبد المجيد اللحام

المدير العام

السيد جواد فتحي الحلبوني

مدقق الحسابات

المحاسب القانوني مصطفى عوني زكية

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات السيدات والسادة مساهمي بنك الأردن - سورية الكرام،



يسعدني أن أقدم لحضراتكم التقرير السنوي التاسع لبنك الأردن - سورية متضمناً البيانات المالية للبنك، وأبرز الإنجازات التي تم تحقيقها والأهداف المستقبلية، وقد جاء التقرير متوافقاً مع كافة القوانين والأنظمة وتعليمات السلطات الرقابية، بما فيها قواعد الحاكمية المؤسسية والإفصاح والشفافية وتطبيق معايير التقارير المالية الدولية.

السادة المساهمين الكرام:

إن استمرار الأزمة فرض تغيرات في الخطط والأهداف الاستراتيجية الموضوعة، والتي استندت تغيير السياسات والإجراءات وآليات العمل والتي من شأنها رفع القدرة على التكيف والتغلب على الآثار السلبية التي أفرزتها الأزمة على القطاع المصرفي، وبالرغم من ذلك فقد تم تحقيق الأهداف المرحلية خلال السنوات الماضية بإدارة الموجودات والمطلوبات ضمن الطاقات والإمكانات المتاحة وبمهنية وكفاءة عالية.

ولقد استمر العمل بإستراتيجية المحافظة على توفير الخدمات المالية والمصرفية للعملاء، وإعادة منح تسهيلات ائتمانية جديدة مع بداية عام 2016 مع تكثيف جهود تحصيل الديون، إضافة لتفعيل بعض الخدمات المصرفية الأخرى.

كما نؤكد على استمرارنا بالنهج الذي تم خلال السنوات السابقة من الأزمة، بالحرص على استقطاب ودائع جديدة ذات تكلفة منخفضة، مع التركيز على توسيع قاعدة المودعين بهدف تخفيض مخاطر التركيز بالودائع ذات المبالغ الكبيرة نسبياً، كذلك تم تخفيض الودائع بالعملة الأجنبية لاتحسار فرص تشغيلها أو استثمارها في ظل هذه الظروف، حيث أن النسبة الأكبر من تركيبة الودائع لدينا هي بالليرة السورية، وعليه فإننا نحرص على الاحتفاظ بنسب سيولة مريحة تتجاوز النسب المحددة من قبل السلطات الرقابية، وذلك لتخفيض المخاطر بهدف ضمان حقوق المساهمين والمودعين.

هذا وقد استمر البنك في سياسة الاستمرار بضبط المصاريف، بالرغم من تأثير انخفاض سعر صرف الليرة والتضخم وانعكاس ذلك سلباً على مختلف بنود المصاريف.

وعلى صعيد تطوير منظومة إدارة المخاطر فإن البنك يعمل وبشكل مستمر على الارتقاء بإدارة المخاطر، وتطوير آليات وإجراءات الضبط الداخلي، كما يولي البنك أهمية خاصة لتطبيق أفضل ممارسات الحاكمية المؤسسية لما لها من أهمية في تعزيز أداء البنك والارتقاء بمنظومة إدارة المخاطر لديه، وبما ينسجم مع متطلبات الجهات الرقابية وفقاً للمستجدات في الصناعة المصرفية، حيث تشكل الحاكمية المؤسسية ركائز مهمة في علاقة البنك مع مساهميه ومودعيه والأطراف ذات العلاقة.

فيما حقق البنك مستويات أداء إيجابية على صعيد نسب الملاءة المالية والسيولة، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال 44% وهي نسبة تفوق النسبة المحددة من قبل مصرف سورية المركزي والمحددة بنسبة 8%، كما حافظ البنك على نسب سيولة تفوق متطلبات السلطات الرقابية حيث بلغت 75% لكافة العملات مقارنة بالحد الأدنى المطلوب والبالغ 30%، وبلغت 25% بالنسبة لليرة السورية مقارنة بالحد الأدنى والبالغ 20%.

ويولي البنك أهمية للتنمية وتطوير موارده البشرية بالرغم من الارتفاع الكبير بمعدل الدوران الوظيفي نتيجة الأزمة، مع استمرارنا ببناء فريق قادر على العمل بالرغم من الظروف الراهنة والارتفاع بأداء البنك لمستويات أفضل، سواء على المستوى التنظيمي أم التشغيلي وخلق بيئة عمل مناسبة حسب الخطط الموضوعة.

السادة المساهمين الكرام،

باستعراض نتائج البنك المالية لسنة 2016 على صعيد المركز المالي، فقد بلغت إجمالي موجودات البنك 29.6 مليار ليرة سورية بارتفاع بقيمة 6 مليار ليرة سورية عن عام 2015 وبنسبة 26%، في حين سجلت ودائع العملاء لدى البنك ارتفاعاً بقيمة 1 مليار ليرة سورية حيث بلغت 10.6 مليار ليرة في 2016، وسجل البنك أرباح بعد الضريبة في عام 2016 بقيمة 4.7 مليار ليرة سورية، مقارنة بمبلغ 2.8 مليار ليرة سورية عام 2015، حيث تم البدء كما ذكرنا سابقاً بإعادة منح التسهيلات الائتمانية بالإضافة إلى العمل على جدولة عدد لا بأس به من الحسابات والتركيز على العمليات المصرفية الأخرى مثل تعهدات التصدير، كما تم الاحتفاظ بمؤونات عامة بقيمة 1 مليار ليرة سورية لزيادة التحوط على التسهيلات المنتجة، مع الالتزام بتكوين مخصصات استناداً للتعليمات النافذة بهذا الخصوص، وبناء عليه، فقد ارتفع مجموع حقوق المساهمين من 5 مليار ليرة في عام 2015 إلى 9.7 مليار ليرة في عام 2016.

أما في جانب الاستخدامات فقد ارتفعت صافي التسهيلات الائتمانية بقيمة 3.3 مليار ليرة وبنسبة 45% لتبلغ 10.6 مليار ليرة سورية في عام 2016 مقارنة بمبلغ 7.3 مليار ليرة في عام 2015، وجاء هذا الارتفاع نتيجة منح تسهيلات جديدة بقيمة 3.2 مليار ليرة سورية وتحصيل مبلغ 1.9 مليار من التسهيلات القائمة وارتفاع سعر الصرف على رصيد التسهيلات الممنوحة بالعملة الأجنبية بقيمة 2 مليار ليرة سورية.

أما بالنسبة لبنود بيان الدخل فقد ارتفع إجمالي الدخل التشغيلي بقيمة 2.3 مليار ليرة سورية، وبنسبة 61% ليبلغ 6 مليار ليرة سورية، في حين انخفضت المصاريف التشغيلية بقيمة 70 مليون ليرة سورية وبنسبة انخفاض 8% لتبلغ 834 مليون ليرة سورية.

وفي الختام، أقدم إليكم بالشكر الجزيل بإسمي وبإسم أعضاء مجلس الإدارة على تقنكم ودعمكم لمسيرة بنك الأردن - سورية أملين انتهاء هذه الأزمة وعودة الإقتصاد السوري لنشاطه المعهود، كما أوجه شكري إلى عملائنا على تقنهم الغالية التي كانت دائماً محل تقديرنا واعتزازنا، وأقدم بوافر الشكر والتقدير لمصرف سورية المركزي وهيئة الأوراق والأسواق المالية ووزارة المالية ووزارة الإقتصاد ووزارة الداخلية وحماية المستهلك وكافة الجهات الرسمية على جهودهم ودعمهم للقطاع المصرفي.

والله ولي التوفيق

شاكر توفيق فاخوري
رئيس مجلس الإدارة

تقرير مجلس الإدارة

2016

الأداء الاقتصادي

المركز التنافسي

الأنشطة والإنجازات

تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لسنة 2016

أهداف خطتنا المستقبلية

الحوكمة

البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية



الاقتصاد هو عصب الحياة، ولا شك أن الأزمة التي مرت بها سورية ألزمت بشكل كبير على كافة القطاعات الاقتصادية، وإذا ما عدنا إلى اقتصاد سورية قبل الأزمة للإشارة إلى الأسباب غير المباشرة للحرب على سورية، حيث كان يصنف الاقتصاد السوري في عام 2010 على أنه من أهم الاقتصادات الراجعة، وهو اقتصاد متعدد الموارد يعتمد على الزراعة والصناعة والتجارة والسياحة والخدمات، بالإضافة إلى القطاع النفطي الذي كان قد سجل تطوراً كبيراً في مجال استخراج النفط والغاز، كما تتمتع سورية بمناخ متوسطي معتدل ملائم لإقامة المشاريع وجذب الاستثمارات، إضافة إلى موقعها الجغرافي في آسيا الغربية على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، الذي يعتبر موقفاً إستراتيجياً من الناحية التجارية جعلها عدة الاتصال التجاري عند ملتقى القارات الثلاث (آسيا وأوروبا وأفريقيا)، وكانت تعتبر بلداً مستقراً، يمتاز بأمن مستتب وحياة داخلية مستقرة، ووفرة في اليد العاملة المؤهلة والمثقفة، مما يشجع المستثمر الأجنبي ويعطي فرصاً أكبر لنجاح هذه الاستثمارات وتطورها.

واليكم أهم المؤشرات الاقتصادية لسورية قبل الأزمة في عام 2010:

- الناتج المحلي الإجمالي يقارب 58 مليار دولار، ومعدل نمو الناتج القومي 5.9% وكانت تلك إحدى أعلى نسب النمو المسجلة في إقليم الشرق الأوسط وفقاً لبيانات البنك الدولي.
- مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي هي 63%، ومساهمة القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي هي 37%.
- إجمالي الناتج المحلي حسب القطاعات موزعة كما يلي (19.5% زراعة، 18.9% صناعة، 61.6% باقي القطاعات).
- ميزان تجاري متوازن إلى حد ما، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 71,279 ليرة، وسعر صرف الدولار 45.5 ليرة/دولار.
- موازنة الدولة 750 مليار ليرة سورية عام 2010، وهي تعادل 16.4 مليار دولار.
- حجم قوة العمل 5.531 مليون نسمة، وعدد المشتغلين منهم 5.054 مليون مشتغل.
- معدل التضخم: 4.4%، ومعدل البطالة 8.3%.
- اكتفاء من الناتج الزراعي بمقدار 95%، ونسبة الأراضي القابلة للزراعة 32% من مساحة سورية، ونسبة الأراضي المزروعة 25% من المساحة.
- قيمة الصادرات 11.381 مليار دولار، وقيمة المستوردات 17.73 مليار دولار في عام 2010.
- عدد المنشآت الصناعية 135 ألف منشأة مسجلة رسمياً و250 ألف منشأة بشكل عام.
- اكتفاء من صناعة الدواء بنسبة 85% من الاحتياجات الدوائية لسورية مع قدرات تصديرية إلى 62 بلد في العالم.
- أكثر من 17 مليار دولار احتياطي البنك المركزي مع 25,600 كغ ذهب كاحتياطي، والحدونية سفر، ونسبة تغطية الليرة السورية 230%.
- 65% من الصناعات التحويلية مغطاة داخلياً، 45% من الصناعات الأساسية مغطاة داخلياً.
- إنتاج الغاز حوالي 28 مليون م³ يومياً باحتياطي ينوق 241 مليار م³، وأكثر من 380 ألف برميل نفط إنتاج يومي مع تصدير 95% من الفائض إلى أوروبا بإيرادات تتجاوز 8 مليار دولار سنوياً واحتياطي مقدار من النفط بحوالي 2.5 مليار برميل.
- ترتيب مرتفع في تقرير التنمية البشرية، انكشاف اقتصادي لم يتجاوز 40%.
- أما في الاقتصاد الاجتماعي نسبة الطبقة الوسطى تفوق 65% من المجتمع.
- ثاني أكبر اقتصاد للمستثمرين العرب خارج البلاد بواقع 60 مليار دولار على الأقل، 74 مليون سوري عدد السوريين في العالم.

وكانت هناك توقعات بأن يدخل الاقتصاد السوري نادي أهم 30 اقتصاد في العالم خلال سبع سنوات لاحقة، و كل ذلك ولم تستثمر سوى 15 - 20% من قدرات اقتصادنا المادية والبشرية.

ويمكننا تصنيف المراحل التي مر بها الاقتصاد السوري خلال الأزمة كما يلي:

- المرحلة الأولى: من النصف الثاني لعام 2011 وحتى نهاية 2012 شكلت مرحلة الصدمة للأنشطة الاقتصادية، وسط تراجع في نشاط العديد من القطاعات الإنتاجية، حتى أن البعض منها وصل إلى درجة الشلل كالنشاط السياحي.
- المرحلة الثانية: خلال 2013 محاولة استئصال الصدمة، والتحول إلى اقتصاد الحرب، بعد أن تبين أن لنهاية الأزمة سيستغرق وقتاً، حيث كانت الأولوية هي لتأمين المواد الأساسية كالوقود والغذاء.
- المرحلة الثالثة: خلال 2014 وخاصة النصف الثاني منها، وهي مرحلة التكيف مع الأزمة، حيث كان هناك نوع من محاولات السير نحو الأمام، ومحاولة النهوض على جميع المستويات، مع استمرار الحكومة بالتهاج سياسة الإطفائي خصوصاً بالنسبة لمصادر الطاقة، تبعاً لتطورات الأزمة وتبعاتها على الاقتصاد السوري، والتوجه الرسمي بترشيد الاستيراد واستمرار رفع الدعم بشكل جزئي عن السلع الأساسية، مع وجود دعم اقتصادي من بعض الدول الحليفة.
- فيما شهد عامي 2015 - 2016: بداية مرحلة جديدة من تفكك الأزمة واستعادة المبادرة الاقتصادية والسياسية ومحاولة دفع عجلة الاقتصاد السوري إلى الأمام، لإعادة التمثلي إلى القطاعات الإنتاجية الرئيسية، مع استمرار ارتفاع سعر الصرف بشكل كبير بسبب الطلب على الاحتياطي الأجنبي وانخفاض مصادر توفيره.

كل ذلك في ظل ركود النشاط العالمي الاقتصادي في عام 2015 حيث بلغ 3.1%، كما سجل سعر النفط العالمي تراجعاً في نهاية عام 2015 حيث بلغ 36.56 دولار بعد أن كان 60.55 دولار بنهاية عام 2014 ورغم كافة الضغوط ومقررات الأزمة التي سببت خسائر في الاقتصاد السوري تفوق 200 مليار دولار وفقاً لتقرير للأمم المتحدة، لازال الاقتصاد السوري يمتلك مقومات الصمود، معتمداً على الموارد المتاحة ومتبعاً سياسة اقتصادية متغيرة حسب الظروف والتطورات، وفيما يلي أهم المؤشرات الحالية للاقتصاد السوري حسب البيانات القليلة المتاحة:

- خسائر الحرب 275 مليار دولار، وهي تعادل 5 مرة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010 الذي يقدر بنحو 58 مليار دولار.
- تراجع المؤشرات المادية ومعدل النمو الاقتصادي إلى حد النمو السلبي في بعضها من خلال تراجع الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الخمس بأكثر من 55% من حوالي 58 مليار دولار إلى حوالي 27 مليار دولار وفق أسعار عام 2010 فقد بلغ عام 2015 مقارنة مع عام 2014 ما نسبته 19% والمتوقع طان يشهد تراجعاً إضافياً عام 2016 بنسبة 8%.
- القطاع الزراعي، يشقيه التباين والحيوان، هو الأكثر تضرراً، بعد انخفاض المساحات المزروعة بنسبة 40% وكذلك الشق الحيواني بنسبة 40% ما انعكس سلباً على الإنتاج ومدخلات الصناعة.

- تضرر قطاع الصناعة وتراجع مؤشراته الاستثمارية والإنتاجية بانخفاض الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 13 مليار دولار عام 2015.
- تراجعت الاستثمارات الصناعية إلى نحو 4 ملايين ليرة حتى عام 2015.
- تراجع الاحتياطي الأجنبي، حسب تقرير البنك الدولي الذي أشار إلى تراجعه من 20 مليار دولار عام 2011 إلى نحو 700 مليون دولار فقط نهاية العام 2015، نتيجة تراجع الاستثمارات الخارجية وتدهور الإنتاج النفطي وزيادة أعباء الاستيراد مع تقادم عجز الموازنة العامة.
- معدل التضخم 38.46% في عام 2015 مقارنة بعام 2014 حيث بلغ 22.73%.
- معدل البطالة يفوق 45% في عام 2015.
- تراجع كبير في نسبة الطبقة الوسطى من المجتمع قياساً لمستوى المعيشة السابق.
- موازنة الدولة 1,890 مليار ليرة سورية عام 2016، وهي تعادل 7.9 مليار دولار.
- معدل نمو الإنتاج الصناعي نحو 8.4% في عام 2015.
- القوى العاملة تقارب 3.798 مليون نسمة في عام 2015.
- 604 مليار ليرة عجز الموازنة العامة في 2015 أي 39% من الموازنة العامة.
- ارتفاع نسبة الدينون المعثرة من إجمالي الدينون في المصارف العامة من 4.5% في 2011 إلى 16.2% في العام 2015، في حين وصلت نسبة الدينون المعثرة في المصارف الخاصة إلى 9.4% في عام 2015.
- تراجع قيمة المستوردات إلى دون 4.2 مليار دولار عام 2015 مما ترك عجزاً في الميزان التجاري السوري خلال الفترة المذكورة بشكل مستمر.
- تراجع قيمة الصادرات إلى ما دون 1.2 مليار دولار عام 2015.

قطاع التجارة الخارجية³

تأتي أهمية التجارة الخارجية، من كونها المرآة التي تعكس نقاط القوة والضعف في الاقتصاد السوري، حيث تعكس مؤشراتها طبيعة الهيكل الإنتاجي للاقتصاد، ومستوى تطور هذا الاقتصاد من جهة، وتعكس أيضاً تحليلاً للعلاقات الاقتصادية الدولية، من حيث مستوى تطورها ودرجة ارتباطها بالاقتصاد العالمي من جهة أخرى، إضافة إلى مستوى تطور ذلك الاقتصاد والسياسات المتبعة في مختلف القطاعات وموقعه في مجال التبادل التجاري مع بلدان العالم.

ومنذ العام 2005 ونتيجة العديد من السياسات الاقتصادية وإقرار بعض القوانين المتعلقة بتحسين التجارة الخارجية فقد شهدت بنية الصادرات السورية نوعاً من التحسن في جهة المصادرات من السلع المصنعة ونصف المصنعة حيث ساهمت تلك الإجراءات الحكومية في تحسن صورة التجارة الخارجية لسورية في السنوات التي سبقت الأزمة حيث ازديت خلال الفترة الممتدة بين عامي 2005 و2010، فلي حين بلغت الصادرات السورية 8.5 مليار دولار عام 2005 ارتفعت إلى 11.23 مليار دولار عام 2007 لتصل إلى 11.381 مليار دولار عام 2010 أي بنسبة نمو بلغ حوالي 34%، أمام ذلك بلغت قيمة المستوردات خلال نفس الفترة 10.1 مليار دولار عام 2005 لترتفع إلى 13.7 مليار دولار عام 2007 ثم إلى 17.73 مليار دولار عام 2010.

وقد تركت الأزمة أثراً خطيراً وكثيرة على مفاسل الاقتصاد الوطني وقطاعاته الرئيسية، وانعكست تداعياتها بالسرعة القصوى على قطاع التجارة الخارجية، حيث وصلت خسائر القطاع التجاري إلى 750 مليار ليرة سورية، مما انعكس سلباً على حركتي الصادرات والواردات، وبالتالي على الميزان التجاري وعلى الاستثمارات المنفذة.

خاصة بعد قرار فرض العقوبات الاقتصادية على سورية ومنع التعامل التجاري معها من قبل الاتحاد الأوربي الذي كانت تشكل نسبة التجارة الخارجية السورية معه 37% عام 2010 من إجمالي التجارة الخارجية في سورية.

وتراجعت الصادرات السورية خلال سنوات الأزمة بنسب كبيرة حيث كانت قيمتها عام 2011 حوالي 13.5 مليار دولار وتراجعت إلى 1.2 مليار دولار مع نهاية عام 2015 أي سجلت تراجعاً بمقدار 91% نسبة لعام 2011.

أما الواردات فقد تراجعت أيضاً بأكثر من 75% فيعد أن كانت قيمتها الإجمالية 16.9 مليار دولار عام 2011 فقد بلغت نحو 4.2 مليار دولار عام 2015، مما ترك عجزاً في الميزان التجاري السوري بقيمة 3.4 مليار عام 2011، ثم وصل إلى 3.1 مليار عام 2015.

ويعتبر من أهم الأسباب للعجز في الميزان التجاري هو خروج أغلب حقول النفط عن الخدمة وتركيز الصادرات السورية على النفط الذي كان يشكل 50 - 60% من إجمالي قيمة الصادرات، إضافة للعقوبات الاقتصادية المفروضة على الاقتصاد السوري.

ويعني عجز الميزان التجاري رقمياً زيادة إجمالي قيمة المستوردات عن إجمالي قيمة الصادرات الوطنية، أما اقتصادياً فإنه يعطينا صورة واضحة عن ضعف القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني وضعف في قدراته التنافسية في الأسواق الدولية، وإن تزايد العجز في الميزان التجاري لا بد وأن يترك أثراً سلبياً على الاقتصاد تتمثل بتدهور قيمة العملة المحلية وارتفاع مستويات الأسعار، وتقلص الاحتياطيات الوطنية من القطع الأجنبي نتيجة استخدامها في تمويل المستوردات، وبالتالي حاجة الاقتصاد الوطني إلى الاقتراض من الخارج مع ثلاثي التكتلات المالية إلى داخل البلد كالأستثمارات المباشرة أو تحويلات المقيمين في الخارج، فضلاً عن تراجع قدرة المنتجات الوطنية على منافسة نظيراتها الأجنبية في عقر دارها.

وتعمل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية على رفع أداء إدارة التجارة الخارجية وتعزيز مساهمتها في تحقيق هدف سياستها على مستوى الاقتصاد الكلي وهو تصحيح الميزان التجاري عبر زيادة نسبة تغطية الصادرات للمستوردات من خلال متابعة مؤشر الميزان التجاري وأسعار السوق لتحديد الوسطى اليومي والشهري لموافقات وإجازات الاستيراد بما يتوافق مع تطور أداء الميزان التجاري وميزان المنفوعات وتعافي العملية الإنتاجية، وتطوير كفاءة منح إجازات الاستيراد بما يساهم في تلبية متطلبات السوق والمستوردين وبالتنسيق مع الجهات العامة المعنية، لتلبية حاجة السوق المحلية وخلق عوائد اقتصادية بالقطع الأجنبي.

يأتي هذا الدور ليتكامل مع أولوية اقتصادية أساسية ترتبط بالسياسة النقدية وهي استقرار سعر الصرف وتعزيز موقع مصرف سورية المركزي من القطع الأجنبي وحماية الليرة السورية.

باتي هذا الدور لبتكامل مع أولوية اقتصادية أساسية ترتبط بالسياسة النقدية وهي استقرار سعر الصرف وتعزيز موقع مصرف سورية المركزي من القطع الأجنبي وحماية الليرة السورية.

وكان قد تم اعتماد أربعة مبادئ في سياسة التجارة الخارجية لتحديد احتياجات السوق لأهم السلع وترشيد الاستيراد ومنح المواقف:

1. إعطاء الأولوية لاستيراد مستلزمات الإنتاج والمواد الأولية، فالطلب على استيراد هذه المواد وإن شكل ضغطاً على الليرة السورية وملتباً للقطع الأجنبي آنياً، إلا أنه على المدى المتوسط والطويل يعزز البنية الاقتصادية من خلال زيادة الإنتاج لسلع كان يتم توفيرها استيراداً أو من خلال زيادة فرص التصدير وبالتالي تحقيق مورد إضافي للقطع الأجنبي.
2. حماية الإنتاج الوطني، عبر ضبط مواقف استيراد وتخفيضها للسلع والمواد التي تنتج محلياً لزيادة الإنتاج والتوسع بالتشغيل وهذه الحماية ليست كاملة وإنما جزئية وتكريبية ومؤقتة لرعاية عملية إعادة الإنتاج لدى الصناعة والزراعة المحلية، وتتم هذه الحماية عبر لجنة حماية الإنتاج الوطني ولجنة ترشيد الاستيراد.
3. تحقيق اقتصاديات الحجم في الاستيراد، لتحديد الحد الأدنى من الكميات المستوردة التي تحقق جدوى اقتصادية للمستورد في عملية للشراء والشحن والتأمين، وموازنة هذا المبدأ مع مبدأ تفعيل المنافسة ومنع الاحتكار من خلال تجزئة وتعدد الإجازات لعدد أوسع من المستوردين.
4. توفير السلعة وضمان عدم فقدان أي سلعة هامة أو ذات علاقة بالصحة أو السلامة من السوق، خاصة وإن الطلب على السلع حتى فيما أن توفر هذه المادة استيراداً أو نهرياً وبالتالي لابد من عدم تبني سياسات للتجارة الخارجية منع استيراد المادة، وإنما تنظيم الاستيراد للحد من التهريب وتأمين حاصلات من الرسوم الجمركية وبما يتوافق مع الإطار العام للترشيد.

وتعتمد وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية في تحديد قواعد منح موافقات وإجازات الاستيراد على مؤشرين كميين رئيسيين في تحديد حاجة السوق المحلية من المواد المستوردة:

- المؤشر الأول: مؤشر الميزان التجاري: حيث تعتمد الحكومة سياسة تخفيض الاستيراد وتصحيح الميزان التجاري، حيث قامت بتخفيض موافقات الاستيراد للمواد والسلع، وبلغ الاستيراد الكلي في العام 2015 إلى 4.4 مليار دولار مع الحفاظ على توازن مستقر ومستمر لتوافر السلع في السوق المحلية وإعادة تنشيط العملية الإنتاجية من خلال توفير مستلزمات الإنتاج والمواد الأولية.
- المؤشر الثاني: مؤشر الأسعار: حيث تعتمد قواعد ترشيد الاستيراد على مؤشر وسطي الأسعار في السوق حيث تتم مقارنة للنشرة السعرية الصادرة عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك مع النشرة الصادرة عن اتحاد غرف التجارة بحيث يتم تقييم أسعار المواد والسلع مقارنة بتكاليف الاستيراد وسعر الصرف، وإن أي ارتفاع بسعر المادة يعني ارتفاع موسمي في الطلب على المادة أي تراجع في عرض المادة أو حدوث حالة مضاربة أو احتكار مما يدعو لزيادة استيراد المادة لتلبية الطلب وكسر الاحتكار، وأي انسجام أو توافق بين التكاليف والأسعار يعني توازن في عرض المادة وبما يعكس واقع الميزان التجاري العام.

كما وتقوم هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بالتعاون مع اتحاد المصدرين السوري بمحاولة تسويق المنتجات السورية في الأسواق الخارجية من خلال الاشتراك بالمعارض والمشتريات الخارجية

قطاع الزراعة⁴

يعد القطاع الزراعي مورداً اقتصادياً لأكثر من 46% من السكان في سورية، ويتمتع سورية بالحديد من المزايا والمقومات التي تجعل منها بلداً زراعياً حيث تبلغ مساحة الأراضي الزراعية فيها 6.5 مليون هكتار، أي أكثر من 30% من مساحة البلاد، يستثمر منها 5.73 مليون هكتار كمزارع وغابات ومجمعات رعوية، وتنتشر فيها أنواع مختلفة من المحاصيل الزراعية بأنواعها النباتية (الحبوب، القطن، الشندر، البقوليات، الخضار، الفواكه، الزيتون) واللحمة الملائمة لزراعتها والحيوانية التي يتم إنتاجها من تربية (الأغنام، الأبقار، الدواجن، الجاموس) كما يمر فيها عدة أنهار كبيرة كالفرات ودجلة والفرات والفرات فضلاً عن مناخها المعتدل.

ويشكل القطاع الزراعي الركيزة الاقتصادية الرئيسية من حيث مساحات أراضيها الواسعة، وتنوع محاصيلها المنتجة وأعداد العاملين فيها، فضلاً عن تأمينها حاجة العديد من المنشآت الصناعية الإنتاجية من المواد الخام والأولية، فتكون بذلك مورداً هاماً لقطاع الصناعة السورية من جهة، وتؤمن حاجة الأسواق المحلية من المنتجات الزراعية والغذائية بشقيها الحيواني والنباتي من جهة ثانية.

وعكس تراجع الإنتاج الزراعي على ارتفاع أسعار المواد الغذائية والمواد الاستهلاكية الأساسية وزاد من هذا رفع الدعم الحكومي على تلك المواد وانخفاض قيمة العملة المحلية (الليرة)، حيث ارتفعت حصة إنفاق الأسرة على الغذاء بشكل كبير منذ بداية الأزمة في سورية إذ بلغت الأسر تتلق أكثر من نصف دخلها على الغذاء وفي بعض المناطق قفزت النسبة إلى 80% من دخل الأسرة.

حيث انخفضت نسبة مساهمة القطاع الزراعي السوري في الناتج المحلي من 18% عام 2010 إلى حدود 5% خلال الأزمة.

وتراجعت كميات الإنتاج الحيواني بمقدار 30% وانخفضت أعداد الدواجن بنسبة 40% بحسب إحصائيات لوزارة الزراعة السورية كما تراجعت كمية القمح المنتجة في عام 2014 إلى أدنى مستوى لها منذ 25 عاماً بحسب منظمة الفاو العالمية، علماً أن القمح يشكل السلعة الأهم بالنسبة للسوريين لأنه يمد البلاد بالعطين والأرز بمقدار 800 ألف طن وبهذا تتحول سورية من بلد مكتفية ذاتياً إلى بلد مستوردة للقمح.

فالقمح يشكل 12% من كامل قيمة الإنتاج الزراعي عام 2005 واحتل 49% من المساحات المزروعة، إذ أنتجت سورية في عام 2010 ما يقارب من 4.1 مليون طن من القمح، بينما بلغت كمية الإنتاج في عام 2015 نحو 2.4 مليون طن حسب تقديرات منظمة الفاو. كمية القطن المنتجة في عام 2010 بلغت نحو 428 ألف طن وعلى مساحة 172 ألف هكتار بينما تراجعت في العام 2015 إلى أقل من 50 ألف طن وعلى مساحة لا تتجاوز 25 ألف هكتار بسبب عزوف الفلاحين عن زراعة القطن بسبب صعوبة تأمين البذور والسماح وعدم الأمن في الأراضي الزراعية فضلاً عن شح المياه وانقطاع الكهرباء وغلاء المحروقات.

وقدّرت وزارة الزراعة مجموع الأضرار التي لحقت بالقطاع الزراعي حتى نهاية عام 2015 بنحو 220 مليار ليرة سورية منها 20 مليار ليرة في الثروة الحيوانية و10 مليار ليرة في قطاع الدواجن وأكثر من 30 مليار ليرة في البنية التحتية للوزارة تشمل المباني والأليات وتجهيزات وشبكات الري ومراكز البحوث وغيرها.

كما أشارت منظمة الفاو في تقارير سابقة أن مجموع الخسائر التي لحقت بالقطاع الزراعي السوري تقدر بـ 2 مليار دولار حتى نهاية عام 2015. وتراجع عدد الأغنام خلال الأزمة من 18.6 مليون رأس عام 2010 إلى 16.4 مليون رأس عام 2015، كما تراجع عدد الأبقار من 1 مليون رأس إلى 913 ألف رأس خلال الفترة وتراجع عدد الماعز من 2 مليون رأس لعام 2010 إلى 1.8 مليون رأس عام 2015، أما أعداد الدواجن فقد تراجعت من 25 مليون طير عام 2010 إلى 17 مليون طير عام 2015.

وبذلك تراجع إنتاج اللحم من 416 ألف طن عام 2010 إلى 335 ألف طن عام 2015 وتراجع إنتاج الطيب من 202 مليون طن إلى 2.1 مليون طن وإنتاج البيض من 3.3 مليار بيضة إلى 1 مليار بيضة خلال نفس الفترة.

قطاع السياحة⁵

كانت سورية قبل الأزمة، إحدى أبرز الوجهات السياحية العالمية في الشرق الأوسط، لما تتمتع به من تراث حضاري وعراقة تاريخية (دمشق وحلب من أقدم المدن في العالم) وجمال وتنوع في طبيعتها (بحر، جبال، صحراء)، مما جذب إليها ملايين السياح من مختلف أرجاء المعمورة. ففي سورية، أكثر من 14 ألف موقع أثري و65 قلعة، إضافة إلى المناطق والمساجد والكنائس والمعابد التاريخية المنتشرة في كل أنحاء البلاد.

وكانت قد ركزت الحكومة السورية على القطاع السياحي منذ 2007 فازلت من إنفاقها على هذا القطاع بنسبة 350% عن الأعوام السابقة لتبلغ مجموع الاستثمارات العامة والخاصة في هذا القطاع حوالي 6 مليار دولار، فارتفعت نسبة مساهمته في الناتج المحلي لعام 2010 لأكثر من 14%، ووفر فرص عمل لنحو 13% من مجموع القوة العاملة، إلى جانب توفير جزء كبير من احتياجات البلاد من القطع الأجنبي قدرت نسبتها بنحو 31% في ظل عدم حاجة هذا القطاع للكثير من المدخلات بالعملة الصعبة أو التقنيات التكنولوجية الباهظة الثمن، مقابل الحفاظ على المعالم الأثرية والتاريخية على صورتها الأصلية.

ولا شك في أن الأزمة قد أجهزت بشكل كبير على السياحة، نتيجة عزوف السياح العرب والأجانب عن زيارة سورية بسبب المخاطر الأمنية، والمقاطعة العربية والغربية الرسمية لسورية، إضافة إلى سيطرة الجماعات الإرهابية على مناطق واسعة، وتدمير قسم من المعالم الأثرية، كما حصل في تدمر وحلب وريف دمشق. وبحسب مصادر وزارة السياحة، تراجعت أعداد السياح من 5 ملايين في عام 2010 إلى أقل من 400 ألف في عام 2015، وبالتالي تراجعت إيرادات السياحة بنحو 98% منذ اندلاع الأزمة، وبلغت خسائر القطاع نحو 3 مليار دولار، فيما كان هذا القطاع يشكل 14% من الناتج المحلي الإجمالي ويشغل 13% من القوى العاملة، لكن الحرب أدت إلى إغلاق الكثير من المنشآت السياحية الصغيرة وتسريح العاملين فيها، وكان القطاع السياحي قبل الحرب يوفد الاقتصاد السوري بنحو 5 مليار دولار سنوياً.

وعلى الرغم من التدمير الهائل الذي أصاب القطاع السياحي واستمراره، إلا أن وزارة السياحة ما تزال تريد أن تظهر أن بالإمكان إعادة الروح والحياة إليه، حيث طرحت الوزارة خلال ملتقى الاستثمار المحلي 25 مشروعاً صغيراً ومتوسطاً في 2014 للاستثمار أغلبها فنادق تجمعات ومطاعم وشواطئ مفتوحة في كل من دمشق وطبرطوس واللاذقية والسويداء وتكليفها ما بين 15 و 100 مليون ليرة.

إلى جانب مشروعي استراتيجيين هما مشروع للتفريق في ريف اللاذقية، ومشروع مدينة طبية في منطقتي الروضة بريف دمشق وريج إسلام في اللاذقية بتكلفة 2 مليار ليرة، كما أصدرت الوزارة في أيلول عام 2014 رخصاً لبناء 22 كتلة شاليهات طابقية في طبرطوس بتكلفة 335 مليون ليرة، إضافة لإجراءات تتخذها مع إيران وروسيا لتفعيل التعاون في تنمية السياحة النيلية.

قطاع الصناعة⁶

انخفض الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعة حيث بلغ خلال النصف الأول من عام 2015 نحو 13 مليار ليرة سورية وكان قد وصل في عام 2010 إلى 59 مليار في عام 2011، كما تراجعت مبيعاته خلال النصف الأول من عام 2015 على الرغم من رفع أسعار منتجاته أيضاً إلى نحو 38.6 مليار ليرة سورية وكانت في نهاية عام 2011 حوالي 127 مليار.

كذلك استمرت صادرات القطاع العام الصناعي بالتراجع خلال النصف الأول من عام 2015، حيث بلغت قرابة 6 مليون دولار فقط منها 5.9 مليون دولار صادرات المؤسسة العامة للصناعات الكيماوية، وكانت صادرات القطاع العام الصناعي قد بلغت في عام 2011 بحدود 163.7 مليون دولار منها 104 مليون دولار صادرات نسجية و37.8 مليون دولار صادرات القطن و16 مليون صادرات غذائية.

كما تراجع عدد المشتغلين في القطاع العام الصناعي من 72,358 عاملاً في عام 2010 إلى 54,715 لغاية النصف الأول من عام 2015.

فيما أدت التراجعات العسكرية في محافظة حلب وريفها إلى تهديد الطريق لعودة تشغيل المصانع والمعامل في المنطقة، في حين استطلعت بعثات الأضرار التي أصابت البنى التحتية، كما أن التشابكات والتأثيرات المتبادلة بين قطاع الصناعة التحويلية ومختلف القطاعات الانتاجية والخدمية الأخرى أدى إلى ازدياد حدة الآثار السلبية للأزمة ليس على هذا القطاع وحسب بل على القطاعات الأخرى أيضاً.

ويمكن تحديد أهم نتائج وآثار الأزمة على الصناعة السورية بما يلي:

- 1- خروج أعداد كبيرة من المنشآت الصناعية العامة والخاصة عن الإنتاج لأسباب عديدة أهمها، تدمير وحرق الأبنية والآلات والمواد الأولية وسرقتها، وصعوبة الوصول إلى المعامل وتوفير ونقل الانتاج ومستلزماته سواء المحلية أو المستوردة، صعوبة توفير حوامل الطاقة اللازمة (كهرباء، مازوت، فويل...) بالكميات والأسعار المناسبة، بالإضافة لتدمير العديد من المرافق التحتية والخدمية العامة (طرق، شبكات ومحطات ومراكز إنتاج وتحويل الكهرباء، السكك الحديدية وشبكات المياه).

⁴ وزارة الصناعة

⁵ تقرير الصناعي السوري - مجلة الانتشار السورية

وقد بلغ عدد المنشآت الخاصة المتضررة التي تم احصاؤها في دمشق وريفها وحلب وحماة وحمص 1,524 منشأة بقيمة إجمالية 250 مليار ليرة سورية، وحسب أمين عام محافظة ريف دمشق بلغ عدد طلبات الأضرار المقدمة من الصناعيين لمحافظة ريف دمشق، حتى نهاية شهر أيار من عام 2016 حوالي 800 طلب، وفي حلب صرح رئيس اتحاد غرف الصناعة بأن هناك 4,000 منشأة صناعية وحرفية تعمل في حلب من أصل ما يزيد عن 40 ألف منشأة كانت موجودة قبل الأزمة، أما بالنسبة للقطاع العام الصناعي فقد أدت الأزمة إلى خروج 49 شركة ومعمل ومطح من الإنتاج إضافة إلى 14 شركة ومطح كانت متوقفة قبل الأزمة حيث بلغ إجمالي خسائره المباشرة وغير المباشرة نحو 365.5 مليار ليرة سورية ليصبح إجمالي خسائر القطاع الصناعي حوالي 615 مليار ليرة سورية وكان آخر هذه الخسائر معمل الغزل والسكر في محافظة حلب.

2- نزوح عدد كبير من الصناعيين والعمال والفنيين إلى الخارج (مصر، الأردن، لبنان، تركيا، السعودية...) بسبب تزداد الأوضاع الأمنية، أو بسبب الخوف من عدم القدرة على الالتزام بعقود التصدير الموقعة مع الجهات المستوردة، ويشير تقرير صدر مؤخراً عن الأمم المتحدة إلى أن هروب رؤوس الأموال كان أحد أسوأ التبعات الاقتصادية للحرب، مقدراً ما خرج بنحو 22 مليار دولار وخروج ما يزيد عن 60% من رجال المال والأعمال السوريين للخارج، وعذ التقرير كلاً من تركيا والعراق وألمانيا ومصر من أوائل الدول التي جذبت رؤوس الأموال السورية.

3- تراجع إنتاج وتسويق المحاصيل الزراعية التي تشكل مدخلات للصناعات النسيجية والغذائية وبالتالي الكميات المعملة للجهات العامة المعنية بتسويق وتصنيع هذه المنتجات، حيث انخفضت كمية القطن المستلم رسمياً من قبل المؤسسة العامة لحطب وتسويق الأقطان من 628 ألف طن عام 2010 إلى 11 ألف طن في النصف الأول من عام 2015، إضافة إلى تراجع إنتاج بذور القطن المستخدمة في إنتاج الزيت من 377 ألف طن عام 2010 إلى 6 آلاف طن في النصف الأول من عام 2015، كما تراجع إنتاج الثوندر السكري من 1,850 مليون طن عام 2011 إلى 716 ألف طن في عام 2012 وإلى 116 ألف طن في 2013 وإلى 42 ألف طن في عام 2014 و 28 ألف طن عام 2015 حيث تم تحويله إلى علف للماشية بسبب عدم اقتصادية تصنيعه، كما تراجع كمية القمح المستلم من 3 مليون طن في عام 2010 إلى أقل من 450 ألف طن حتى نهاية آب 2015، إضافة إلى انخفاض إنتاج وتسويق الزيتون والفسق الحلبي والخضروات والحليب وغيرها.

4- توقف العديد من المنشآت والمشاغل المتناهية الصغر والحرفية التي كانت تزود المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة ببعض الخدمات الإنتاجية وتصبح أعداد كبيرة من العاملين فيها أو تخفيض أجورهم، وقد صرح رئيس الاتحاد العام للحرفيين أن ما يقارب 70% من المنشآت الحرفية تعرضت للتخريب والتدمير خلال الأزمة الزاخرة خاصة مع تولد الحرفيين وانتشارهم في كافة محافظات القطر وكان حرق حلب الأكثر تضرراً، وحسب التقرير السنوي الصادر عن مديرية المدن والمناطق الصناعية في وزارة الإدارة المحلية وصل عدد العاملين المتضررين في المدن الصناعية (عنداء، والشيخ نجار، وحسياء، ودير الزور) إلى 114,627 عاملاً، منهم 41,167 عاملاً متوقفاً عن العمل، كما سبق أن أعلنت وزارة الصناعة أن عدد العمال الذين خسروا عملهم إثر توقف معامل القطاع الخاص الصناعي فقط بلغ 800 ألف عامل، منهم 200 ألف مسجلين في التأمينات الاجتماعية، وقد أدى كل ذلك إلى ارتفاع نسبة البطالة وزيادة عدد الفنين والعمال المهاجرين حيث بلغ عدد المهنيين لوحدهم، حسب تقديرات المهنيين، نحو 20 ألف مهني عدا الفنين والعمال الآخرين.

5- ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب الحصار والمقاطعة سواء فيما يتعلق بفتح الاعتمادات أو في نقل مستلزمات الإنتاج والانتاج الجاهز من وإلى البلاد وضمنها، الأمر الذي أضاع أرباح إضافية على كلفة المنتج وبالتالي سعره وخاصة في ضوء التراجع المستمر في قيمة الليرة السورية، كما أدى ذلك إلى خسارة قسم هام من الأسواق الخارجية وإلغاء عقود تصدير من قبل عدد من الشركات الأجنبية بسبب المقاطعة أو بسبب الخوف من عدم وفاء الشركات الوطنية بالتزاماتها.

6- خسارة حصة هامة من السوق المحلية لصالح الاستيراد والتصدير بسبب توقف أو نقص الإنتاج المحلي وتراجع القدرة الشرائية للمواطنين وانخفاض قيمة العملة الوطنية وارتفاع الأسعار وانتشار تزوير المنتجات والتلاعب بقيمة المنتجات الصناعية المستوردة نظامياً، إضافة إلى ازدياد التهريب عبر الحدود بين مختلف المناطق، حيث تشير الإحصاءات التركية إلى أن الصادرات التركية إلى سورية ارتفعت من 497 مليون دولار في عام 2012 إلى 1.02 مليار دولار في عام 2013 وتصل إلى 1.8 مليار دولار في عام 2014، وهذه المستوردات على الأغلب عبرت الحدود عبر طرق غير شرعية من خلال الجماعات المسلحة ووجدت طريقها إلى كافة الأسواق الداخلية ونالست الصناعة السورية الجريحة في عقر دارها.

7- خروج معبر نصيب الحدودي مع الأردن عن الخدمة وعدم تأمين معبر بدول له حتى الآن، إضافة إلى خروج المراكز الحدودية الأخرى مع العراق وتركيا عن سيطرة الحكومة الأمر الذي أدى إلى صعوبات وتكاليف إضافية على الصناعة الوطنية سواء في مجال استيراد مستلزمات الإنتاج الخارجية أو تصدير المنتجات الجاهزة بسبب اضطرار المستوردين والمصدرين إلى اللجوء للنقل الجوي والبحري كلياً أو جزئياً لنقل انتاجهم ومستلزماته من وإلى البلدان الأخرى المستوردة والمصدرة ما أضاع أرباحاً مالية وزمنية على كلف هاتين العمليتين إضافة إلى الصعوبات الأخرى التي فرضتها الأزمة فيما يتعلق بالمقاطعة والحصار وصعوبات التمويل والنقل والتأمين.

8- صعوبة تحصيل ديون الشركات الصناعية من الزبائن وتسيّد التزاماتها للموردين والمصارف العامة والخاصة، حيث بلغ عدد القروض المتعثرة لدى المصرف الصناعي فقط نحو 10 آلاف قرض، وحسب مدير عام المصرف الصناعي بتاريخ 4/8/2015 فإن ديون القطاع الاقتصادي والصناعي والتجاري من المصرف والتي هي قيد التسوية والملاحقة القضائية وصلت إلى 20.716 مليار ليرة سورية، وأن المصرف اتخذ الإجراءات القضائية وقام بتحريك دعاوى أمام القضاء بحق المتعاملين المتعثرين والمعتمدين عن تسوية ديونهم وتم منعهم من السفر بموجب الإجراءات القانونية لقانون إحداث المحاكم المصرفية، كما بلغ حجم القروض المتعثرة في المصرف التجاري السوري نحو 12 مليار ليرة سورية وذلك عدا قروض المصارف العامة والخاصة الأخرى.

9- تراجع وتوقف العمل في المنشآت الصناعية العامة والعديد من المنشآت الخاصة التي كانت قيد الإنشاء والتجهيز، وتراجع الاتفاق الاستثماري في شركات القطاع العام الصناعي بشكل كبير ليلعب لغاية النصف الأول من عام 2015 نحو 4 مليون ليرة سورية فقط منها 2.8 مليون في مؤسسة التبغ و 1 مليون في المؤسسة الكيماوية و 160 ألف في المؤسسة الغذائية و 85 ألف في مؤسسة الأقطان.

10- توقف العمل بمشاريع التعاون مع المنظمات والجهات المانحة الدولية، وعدم عودة الخبراء الأجانب الذين كانوا يتولون تنفيذ وتركيب خطوط الإنتاج في عدد من المنشآت الصناعية العامة والخاصة المتعاقد عليها أو القدوم للقيام بتطويرها.

وشهد عام 2014 بدايات تحسن في النشاط الصناعي سواء في المدن والمناطق الآمنة أصلاً أو في المدن والمناطق التي استعادتها الدولة، وقد ساهمت هذه الأوضاع نسبياً في تشجيع عدد متزايد من الصناعيين على التعامل مع الأزمة والتوجه لتأهيل وتشغيل منشاتهم في المدن الصناعية (عنداء، حسياء، الشيخ نجار) وبعض المناطق الصناعية في ريف دمشق وحلب وحماة، تراق ذلك مع اختلا عدد من الخطوات والإجراءات العملية المساعدة في هذا المجال سواء من قبل الجهات الحكومية المعنية أو من قبل منظمات القطاع الخاص الصناعية والتجارية والتي يمكن إدراجها تحت عنوان التعامل الممكن مع واقع ونتائج الأزمة على القطاع الصناعي، حيث يمكن رصد ذلك من خلال ما يلي:

1- إعادة تأهيل وتشغيل عدد من المنشآت الصناعية وبشكل خاص المنشآت التي لم تكن أضرارها كبيرة وبالتالي لا تتطلب من أصحابها نفقات عالية لتأهيلها ويمكن عودتها للإنتاج بكلفة قليلة وفي وقت قصير نسبياً.

2- تشمل وتنفيذ وتخص مشاريع صناعية جديدة في عدد من المدن السورية الآمنة، حيث أشار التقرير نصف السنوي لعام 2015 الصادر عن هيئة الاستثمار السورية إلى وجود 6 مشروعا قيد التنفيذ منها 13 مشروع صناعي و 3 زراعي بكلفة استثمارية قدرها 19 مليار ليرة وعدد عمال يصل إلى 1,178 عاملاً، وتوزع المشاريع الصناعية بواقع 8 مشاريع في السويداء والبياني في كل من محافظة دمشق وحماة ولاتكيفية وطرطوس.

3- إعادة تشغيل 26 شركة ومنشأة عامة ومطبخ ومنشأة جزئياً من شركات القطاع العام الصناعي بمقراتها الأصلية أو في مقرات مؤقتة.

4- معاودة التصدير إلى بعض البلدان العربية وعدد من البلدان الأخرى مثل إيران وروسيا وإقامة المعارض المتنوعة داخل وخارج سورية، إضافة إلى المشاركة في عدد من المعارض الخارجية المتخصصة، وحسب بيانات المديرية العامة للجمارك استوردت سورية لغاية شهر آب 2015 نحو 3.7 مليار دولار في المقابل بلغت الصادرات الإجمالية عن الفترة نفسها نحو 370 مليون دولار أي حوالي 10% فقط من قيمة المستوردات.

أداء سوق دمشق للأوراق المالية⁷

أنهت سوق دمشق للأوراق المالية تعاملاتها في عام 2016 على تداولات بلغت نحو 3.1 مليارات ليرة سورية وبلغت كمية الأسهم المتداولة حوالي 2005 مليون سهم موزعة على 8809 صفقات مقارنة مع حجم التداول خلال عام 2015 والبالغ حوالي 8.3 مليون سهم بقيمة إجمالية بلغت 1.1 مليار ليرة سورية موزعة على 4,202 صفقة، على مختلف أسهم الشركات المدرجة في السوق والبالغ عددها 24 شركة موزعة بين :

1- القطاع المصرفي (14 مصرف)

2- قطاع الخدمات (2 شركة)

3- قطاع التأمين (6 شركات)

4- قطاع الصناعة (شركة واحدة)

5- قطاع الزراعة (شركة واحدة)

وارتفعت القيمة السوقية لجميع الشركات المدرجة إلى حوالي 175 مليار ليرة سورية كما هي في نهاية عام 2016 إي بزيادة نسبتها حوالي 31% عن القيمة السوقية في نهاية 2015.

وأغلق المؤشر نهاية العام 2016 على 1,617 نقطة مرتفعاً بنسبة 31.73% عن العام 2015.

بلغ متوسط حجم التداول في الجلسة الواحدة خلال العام 2016 ما يقارب 102 ألف سهم في الجلسة الواحدة، وبمتوسط قيمة تداول 5,015 مليون ليرة سورية تقريبا في الجلسة الواحدة، وذلك على مدى (200) جلسة تداول خلال عام 2016 مقارنة مع (199) جلسة خلال العام 2015 بمتوسط حجم تداول 42 ألف سهم ومتوسط قيمة تداول 6 ملايين ليرة سورية في الجلسة الواحدة تقريبا.

ومن حيث القطاعات، فقد تصدر قطاع (البنوك) المرتبة الأولى بقيمة تداول مقدارها حوالي 209 مليار ليرة سورية، أي منسبته 93% من القيمة الإجمالية للتداول خلال عام 2016، يليه قطاع التأمين بقيمة تداول مقدارها 136 مليون أي منسبته 33% من القيمة الإجمالية للتداول.

التأمين⁸

يبلغ عدد الشركات العاملة في سوق التأمين 13 شركة منها شركة حكومية واحدة و 12 شركة تأمين خاصة منها عشر شركات تأمين تقليدية وشركتان للتأمين التكافلي (الإسلامي)، وهذه الشركات هي :

المؤسسة العامة السورية للتأمين - الشركة المتحدة للتأمين - الشركة السورية العربية للتأمين - الشركة السورية الدولية للتأمين أروب - الشركة الوطنية للتأمين - شركة التأمين العربية سورية - الشركة السورية الكويتية للتأمين - شركة المشرق العربي للتأمين - شركة الثقة السورية للتأمين - الشركة الإسلامية السورية للتأمين - شركة أدير للتأمين - شركة العقيلة للتأمين التكافلي - شركة الاتحاد التعاوني للتأمين أما شركات التأمين المدرجة أسهمها بسوق دمشق للأوراق المالية فقد بلغت مع نهاية الربع الثالث 2016 ست شركات وهي (أروب سورية - الوطنية للتأمين - العقيلة للتأمين التكافلي - السورية الكويتية للتأمين - سوليديارتي للتأمين) من أصل 24 شركة مدرجة أسهمها في السوق .

وحسب إحصاءات المؤسسة العامة السورية للتأمين، والبيانات الواردة في الميزانيات المرحلية لشركات التأمين، بلغ إجمالي الأقساط التي حققتها شركات التأمين في كل فروع التأمين في النصف الأول من عام 2016 نحو 10.2 مليار ليرة بنسبة ارتفاع 11.5% عن الفترة نفسها من العام السابق.

ووفقاً للتقرير الذي أصدرته هيئة الإشراف على التأمين عن أعمال شركات التأمين خلال النصف الأول لعام 2016 كان للمؤسسة العامة السورية للتأمين الحصة الأكبر من الأقساط إذ بلغت 6.2 مليار ليرة بارتفاع عن أقساطها في الفترة نفسها من العام السابق نحو 2%، في حين بلغت أقساط الشركات الخاصة نحو 4 مليار ليرة، وبنسبة قدرها 31%.

وحقق فرع التأمين الصحي الحصة الأكبر من السوق بنسبة 48% بأقساط بلغت 4.9 مليار ليرة، وذلك على مستوى جميع الشركات بما فيها المؤسسة العامة للتأمين، وقد حقق فرع التأمين الصحي نمواً بنحو 3% تشكل حصة المؤسسة منها نحو 84% منخفضة بنسبة 3% عن أقساطها في عام 2015، علماً أن أقساط التأمين الصحي لدى الشركات الخاصة نمت بنسبة 55% عن الفترة المقارنة لتصل إلى 766 مليون ليرة بعد أن كانت 493 مليون ليرة، وحل التأمين الإسلامي على السيارات في المرتبة الثانية من إجمالي أقساط السوق، حيث بلغت نسبته 19% من إجمالي أعمال السوق، أي نحو 2 مليار ليرة، بانخفاض نحو 3% عن الفترة نفسها من العام

إن للقطاع المصرفي دوراً كبيراً في عملية التنمية الاقتصادية، وإن الشيء المؤكد أن عملية إعادة الاعمار في سورية يتطلب دور كبير لقطاع المصارف بكل اختصاصاتها لتتم عملية استثمار بالمعنى الحقيقي للكلمة، وذلك من خلال تشجيع الاستثمار والذي يتطلب تفعيل أدواته أولاً وهي الجهاز المصرفي والمالي بغية منح القروض المتوسطة وطويلة الأجل سواء أكان ذلك بهدف إقامة مشاريع إنتاجية أو خدمية، هذا بالإضافة إلى توطيد شركات مساهمة وطرح أسهمها للاكتتاب العام وذلك لتحويل المدخرات الوطنية وجعلها كتلة استثمارية فاعلة، ومن هنا تكمن وظيفة المصارف الأساسية التي يجب أن تقوم بها لتحقيق معدلات نمو عالية من خلال تفعيل الاستثمارات واستقطاب رؤوس أموال جديدة، أو إعادة ما هاجر منها إلى حضن الوطن ليشارك بعملية البناء.

وإن الميزة الهامة للمصارف في سورية تتركز في كونها توفر مصادر تمويلية وطنية ستكون أكثر ضماناً وسهولة وأقل كلفة من أي مصادر تمويل أجنبية بديلة، ما يجعل تحقيق المشروعات السورية وخلق مشاريع إنتاجية استثمارية أقرب مثال وأسرع تنفيذاً.

وكان قد تأثر القطاع المصرفي بشدة من جراء الأزمة والعقوبات الخارجية، وعلى وجه الخصوص التجارة الخارجية والتحويلات المالية، وشهدت البنوك نقص في محفظة القروض، وتدهور نوعية محافظ القروض بسبب ارتفاع نسبة القروض المتعثرة، وتقلصت فرص التوظيف في الخارج، وكان هناك ارتفاع كبير في مخاطر الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية، وفقدان الموظفين المدنيين، حيث ركزت المصارف السورية خلال سنوات الأزمة، على إجراءات إدارة الأزمة من خلال الحفاظ على نسب سيولة آمنة على حساب الأرباح المحققة، وتجميد منح التسهيلات الائتمانية، والتركيز على تمصيل الديون، واتخذت إجراءات واليات عمل لضمان استمرارية العمل وتقديم الخدمات المصرفية.

ومع محاولة التعديل التدريجي للعمل لظروف الأزمة في النصف الثاني من عام 2014 و عام 2015 و 2016، فقد أدى إلى تحسين في أداء وأرباح القطاع المصرفي، واتخذت بعض المصارف السورية منحى جديد في عام 2016، حيث ارتكزت إجراءاتها على إعادة النشاط للقطاع المصرفي من خلال إعادة منح التسهيلات الائتمانية وتوظيف الأموال، مقابل الاستغناء عن الودائع المكلفة والحفاظ على نسب سيولة تأخذ بعين الاعتبار توجه المصارف لتحقيق الأرباح، مدفوعة بالأثر الإيجابي لتكيف الاقتصاد السوري مع الأزمة الحالية.

ونتيجة لذلك فقد ارتفعت ودائع العملاء لدى قطاع المصارف الخاصة التقليدية بنسبة 22.97% وقيمة 116 مليار ليرة سورية خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2016، حيث وصلت إلى 621 مليار ليرة سورية بعد أن كانت 505.8 مليار ليرة في نهاية عام 2015 وقد وصلت ودائع العملاء لدى بنك الأردن - سورية إلى 9.39 مليار ليرة سورية لغاية 2016/9/30، لتبلغ حصته السوقية من إجمالي ودائع العملاء للبنوك الخاصة التقليدية 2%.

و ارتفعت إجمالي الموجودات لدى قطاع المصارف الخاصة التقليدية بنسبة 31.8% وقيمة 278.5 مليار ليرة سورية خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2016، ووصلت إلى 1155.5 مليار ليرة سورية، ووصلت إجمالي الموجودات لدى بنك الأردن - سورية كما في 2016/9/30 إلى 29.6 مليار ليرة سورية، لتبلغ حصته السوقية من إجمالي موجودات البنوك الخاصة التقليدية 2.57%.

وبلغت صافي التسهيلات الائتمانية لدى قطاع المصارف الخاصة التقليدية 136.3 مليار ليرة سورية حتى 2016/9/30 مقارنة بنحو 143.1 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2015، فيما بلغت صافي التسهيلات الائتمانية لدى بنك الأردن - سورية 11.1 مليار ليرة سورية لغاية 2016/9/30 لتبلغ حصته السوقية من صافي التسهيلات الائتمانية للبنوك الخاصة التقليدية 8.16%.

فيما ازدادت المخصصات المكونة على التسهيلات الائتمانية المباشرة لغاية 2016/9/30 إلى نحو 89 مليار ليرة سورية بعد أن كانت 79 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2015، وذلك نتيجة التحوط لمخاطر عدم سداد التسهيلات أو تعثر العملاء، فيما وصل المخصص المكون لدى بنك الأردن - سورية إلى 3.55 مليار ليرة سورية كما في 2016/9/30، وكان 4.4 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2015.

وعلى الرغم من استمرار الأزمة والظروف الراهنة التي تمر بها البلاد والتي ألقت بظلالها على القطاع المصرفي، ومع استمرار بنك الأردن - سورية بزيادة التحوط، فقد تم تحقيق صافي ربح بقيمة 4.7 مليار ليرة سورية في عام 2016، مقارنة بصافي ربح بقيمة 2.7 مليار ليرة سورية في عام 2015، فيما ارتفعت إجمالي الموجودات بنسبة 26% حيث بلغت 29.6 مليار ليرة سورية وكانت في عام 2015 حوالي 23.5 مليار ليرة سورية، وحافظ البنك على نسب سيولة أعلى من النسب المطلوبة حيث بلغت نسبة السيولة 74%.

وقد ارتفع رصيد ودائع العملاء بقيمة 1 مليار ليرة سورية حيث بلغ في 2016 نحو 10.6 مليار ليرة سورية بعد أن كان 9.6 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2015، أما التسهيلات الممنوحة للعملاء فقد ارتفعت بنسبة 45% لتبلغ 10.6 مليار ليرة سورية بعام 2016 مقارنة بمبلغ 7.3 مليار ليرة سورية لعام 2015.

وفيما يلي جدول يوضح نمو حجم أعمال القطاع المصرفي وحصته بنك الأردن - سورية من نمو القطاع:

القطاع المصرفي / البنوك التقليدية																			بنك الأردن - سورية						حصّة بنك الأردن - سورية											
المبلغ (مليار ليرة سورية)																			2011	2012	2013	2014	2015	2016	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2011	2012	2013	2014	2015	2016
التسهيلات الائتمانية																			202.6	159.3	130.5	127.7	143.1	136.3	10.6	7.8	5.8	4.4	7.3	11.1	5.2	4.9	4.5	3.4	5.1	8.2
ودائع العملاء																			327.4	310.4	393.8	456.7	505.8	621.9	10.9	11.2	13.2	11.7	9.6	9.3	3.3	3.6	3.3	2.5	1.9	1.9
الموجودات																			462.7	445.9	562.2	659	877	1156	17.7	17.1	18.2	16.8	23.5	29.6	3.8	3.8	3.2	2.5	2.7	2.6

السابق، في حين جاء تأمين السيارات الشامل بالمرتبة الثالثة مشكلاً 12% من إجمالي أصول السوق بنسبة نمو 41% وبأقساط نحو 1.2 مليار ليرة، أما تأمين الحريق فحقق ربح أكبر حصة سوقية بنحو 10% من إجمالي السوق وبأقساط بلغت 1 مليار ليرة مع نمو 36% عن الفترة نفسها، يليه فرع تأمين النقل بأقساط بلغت 436 مليون ليرة أي ما نسبته 4% من إجمالي السوق ونمو 24%.

أما للتأمين الهنسي فحقق أعلى نسبة نمو 121% عن عام 2015، بأقساط بلغت 135 مليون ليرة مشكلة 1.3% من إجمالي أصول السوق، تلتها تأمينات السفر بنسبة نمو 59% وبأقساط بلغت 45 مليون ليرة وحصصة سوقية 0.4% من إجمالي أصول السوق، كما حققت تأمينات الحوادث العامة ثالث أكبر نسبة نمو 45% عن عام 2015 بأقساط وصلت إلى 355 مليون ليرة.

أما على مستوى الشركات الخاصة دون المؤسسة العامة السورية للتأمين، فقد حقق فرع التأمين الإلزامي الحصة الأكبر من السوق بنسبة 34% محققاً أقساطاً بلغت 1.3 مليار ليرة، تلتها التأمين الصحي بنسبة 19% من إجمالي أعمال الشركات الخاصة بتحقيقه أقساطاً بلغت 766 مليون ليرة ونمو نسبته 55%، وحل تأمين السيارات الشامل ثالثاً مشكلاً 16% ونسبة نمو 58% عن عام 2015 بأقساط بلغت 651 مليون ليرة.

في حين حقق تأمين الحريق أعلى نسبة نمو بلغت 64% بأقساط قدرها 435 مليون ليرة، مشكلاً 11% من إجمالي أعمال الشركات الخاصة، يليه في النمو تأمينات الحوادث العامة بنسبة 60% بأقساط بلغت 211 مليون ليرة وتشكل 5% من إجمالي أعمال الشركات، بينما حققت تأمينات السفر نمواً بنسبة 59% بأقساط 45 مليون ليرة مشكلة 1% من أعمال الشركات، كما حقق تأمين النقل نسبة نمو 50% بأقساط 362 مليون ليرة مشكلاً 9% من إجمالي أعمال الشركات الخاصة، وحققت تأمينات الحياة نمواً بنسبة 39% وبأقساط بلغت 146 مليون ليرة مشكلة نحو 4% من إجمالي أعمال الشركات الخاصة. في المقابل حصل الانخفاض في أقساط التأمينات الهنسية بنسبة 39% بأقساط 8 ملايين ليرة.

وأوضح التقرير أن الحصة السوقية للمؤسسة العامة السورية للتأمين بلغت 61% بأقساط 6.2 مليارات ليرة، تلتها الشركة الوطنية بنسبة 6% من إجمالي أصول السوق بأقساط 647 مليون ليرة ونمو 58%، وشركة المشرق بنحو 5% بأقساط 460 مليون ليرة ونمو 33%. أما الشركة الإسلامية السورية فحققت أعلى نسبة نمو 75%، تلتها السورية العربية بنحو 58%، وبعدها العربية بنسبة 52% لشركة سوليداري تي 46% والمتمحدة 43%.

وبالنسبة لأقساط التأمين دون أقساط التأمين الإلزامي على السيارات والصحي، فقد حققت المؤسسة أعلى حصة سوقية بنسبة 45% بأقساط 1.5 مليار ليرة، وتالياً الشركة السورية العربية بـ 13% من إجمالي أعمال السوق بأقساط 422 مليون ليرة، تلتها الوطنية بـ 9% بأقساط 317 مليون ليرة.

أما بالنسبة لأقساط شركات التأمين الخاصة دون التأمين الإلزامي على السيارات، فقد حققت الشركة السورية العربية أعلى حصة سوقية بنسبة 18% بأقساط 479 مليون ليرة، في حين حلت الشركة الوطنية ثانياً بنسبة 17% من إجمالي أعمال السوق بأقساط 442 مليون ليرة تلتها المشرق بنسبة 13% وبأقساط 329 مليون ليرة.

الموازنة العامة للدولة 2017⁹

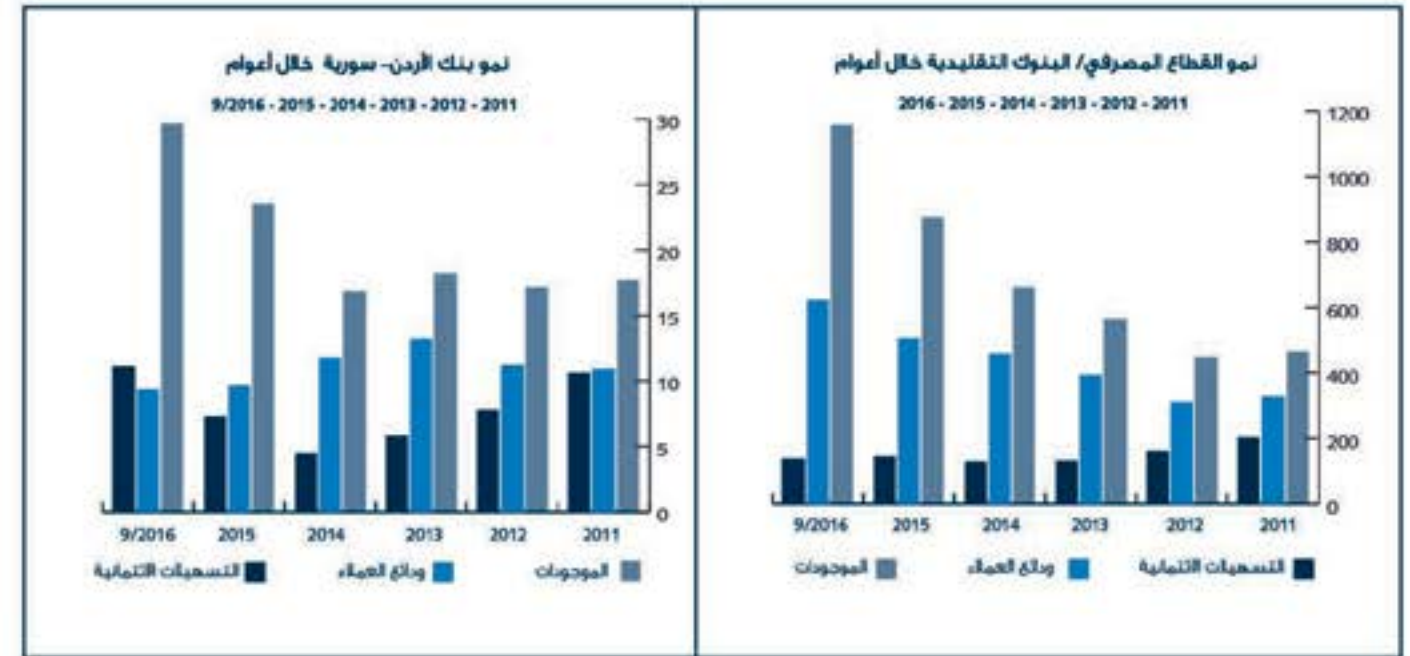
صدرت الموازنة العامة لعام 2017 بمبلغ 2.660 مليار ليرة سورية بزيادة مقدارها 680 مليار ليرة عن العام الماضي، التي بلغت 1.980 مليار ليرة، بنسبة زيادة 34.34%.

حيث قدرت اعتمادات العمليات الجارية (مخصصات الإنفاق كالشراء والمبيع والاستيراد وودلات الاستهلاك والاستثمار) بموازنة العام 2017، بمبلغ 1.982 مليار ليرة سورية، بينما قدرت اعتمادات العمليات الاستثمارية بنحو 678 مليار ليرة، في حين وصل حجم الدعم الاجتماعي في الموازنة إلى 423 مليار ليرة سورية. ويحسب بيان الحكومة عن الموازنة الجديدة، فإن اعتماداتها تقوم على تنشيط الدورة الاقتصادية وتحسين المستوى المعيشي، وخلق فرص عمل للمواطنين تصل إلى 56,499 فرصة في العام 2017.

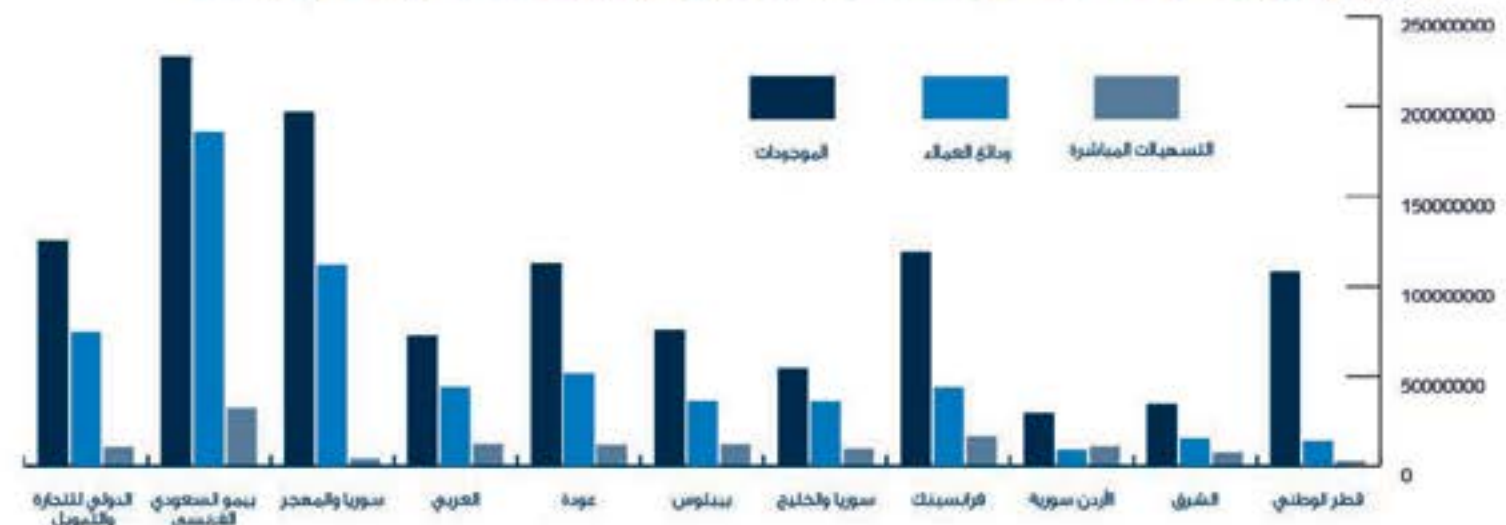
وبالنظر إلى موازنات السنوات الماضية، ورغم ارتفاع المراتبة، إلا أنه بحساب قيمتها الحقيقية مقارنة بسعر صرف الدولار خلال السنوات السابقة، نجد أن الموازنة انخفضت بشكل كبير، ويعود ذلك إلى تضخم قيمة النفقات الناجمة عن الارتفاع الكبير بالأسعار نتيجة تراجع قيمة الليرة أمام الدولار.

العام	قيمة الموازنة بالليرة السورية	قيمة الموازنة بالدولار الأمريكي	سعر الصرف
2010	750 مليار ل.س	16.4 مليار دولار	45.5 ل.س/ دولار
2011	835 مليار ل.س	18.3 مليار دولار	45.5 ل.س/ دولار
2012	1,326 مليار ل.س	24.1 مليار دولار	55 ل.س/ دولار
2013	1,383 مليار ل.س	20.4 مليار دولار	67.5 ل.س/ دولار
2014	1,390 مليار ل.س	9.9 مليار دولار	140 ل.س/ دولار
2015	1,554 مليار ل.س	15.36 مليار دولار	150 ل.س/ دولار
2016	1,980 مليار ل.س	7.9 مليار دولار	250 ل.س/ دولار
2017	2,660 مليار ل.س	5.1 مليار دولار	517 ل.س/ دولار

وبالعودة إلى عام 2010، بلغت قيمة الموازنة نحو 750 مليار ليرة، ما يعادل 16.4 مليار دولار باعتبار سعر صرف الدولار 45.5 ليرة، وإذا ما أردنا حساب قيمة الموازنة على سعر صرف 45.5 فمن المفروض أن يصل حجم الموازنة في 2017 إلى 56.5 مليار دولار، لكن مع استمرار انخفاض قيمة الليرة السورية وتدهور سعر صرف الدولار خلال السنوات الماضية والبالغ نحو 517 ليرة مقابل الدولار، يكون حجم موازنة العام المقبل 5.1 مليار فقط، وبالتالي تعتبر الأدنى خلال السنوات الأخيرة.



توزيع (إجمالي الموجودات - ودائع العملاء - صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة) على البنوك الخاصة التقليدية كما في 2016/9/30



فيما ارتفع الربح الصافي للبنوك الخاصة التقليدية حتى 2016/9/30 وبلغ 100.4 مليار ليرة سورية، بعد أن كان 59.9 مليار ليرة سورية كما في 2015/9/30، وحقق بنك الأردن سورية صافي ربح بقيمة 5.7 مليار ليرة سورية كما في 2016/9/30، وتصدر الإشارة إلى أن أرباح القطاع البنكي الناتجة عن إعادة تقييم القطع الأجنبي لكافة البنوك الخاصة التقليدية قاربت 104.8 مليار ليرة سورية حتى 2016/9/30، وحقق بنك الأردن - سورية ربح قطع بنوي بقيمة قاربت 4.55 مليار ليرة سورية، وحقت ثمانية بنوك أرباح تشغيلية قبل أرباح تشغيلية قبل أرباح القطع البنوي وهي بنوك (بنمو السعودي الفرنسي - سورية والمهجر - عودة - فرنسيسك - الأردن سورية - الشرق - بنك قطر) وباقي البنوك تحملت خسائر تشغيلية وهي (الدولي للتجارة والتمويل - العربي - بيلوس).

فيما وصلت إجمالي حقوق المساهمين للبنوك الخاصة التقليدية كما في 2016/9/30 إلى 270.3 مليار ليرة سورية مقابل 169.5 مليار ليرة سورية كما في نهاية عام 2015، بينما وصلت حقوق المساهمين في بنك الأردن - سورية إلى 10.7 مليار ليرة سورية كما في 2016/9/30 وكانت قيمتها 4.9 مليار ليرة سورية بنهاية عام 2015.

وقد بلغ عدد فروع البنوك الخاصة التقليدية 201 فرع و 10 مكاتب كما في 2016/9/30، منها 14 فرع ومكتب واحد لبنك الأردن - سورية، حيث تم افتتاح فرع جديد في محافظة السويداء في عام 2016 وذلك ضمن خطة للتوسع والانتشار للبنك، مع العلم بانتظار تحسين الأوضاع الأمنية ليتم افتتاح فروع هي قيد التجهيز، أو إعادة تأهيل فروع مغلقة بسبب الأحداث الأمنية.

جدول مقارن لمؤشرات البنوك الخاصة التقليدية كما في 2016/9/30

البنك	رأس المال	إجمالي الموجودات	حقوق المساهمين	عدد الفروع	إجمالي ودائع العملاء	صافي التسهيلات الائتمانية	الدون غير العاملة	إجمالي الموجودات	صافي الربح	أرباح القطاع البنوي	كفاءة رأس المال
الأردن سورية	3,000,000	29,675,275	10,776,734	14	9,392,279	11,142,334	5,493,419	5,493,419	5,785,501	4,557,905	%22.29
الدولي للتجارة والتمويل	5,250,000	125,256,990	13,483,811	30	74,256,113	15,297,692	10,688,578	10,688,578	4,966,624	8,331,277	%8.93
بنمو السعودي الفرنسي	5,000,000	227,829,486	27,736,778	39	185,458,805	32,363,385	16,088,571	16,088,571	9,667,128	8,874,252	%20.19
سورية والمهجر	4,000,000	196,825,981	22,093,564	26	111,799,403	4,540,734	7,921,731	7,921,731	6,503,547	6,471,924	%9.31
العربي	5,050,000	72,361,148	20,593,597	19	44,275,958	12,295,210	29,019,640	29,019,640	8,412,931	9,831,207	%16.29
عودة	5,724,500	112,455,570	27,833,110	23	51,503,119	11,769,593	5,991,155	5,991,155	9,313,504	9,833,193	%31.45
بيلوس	6,120,000	75,456,378	20,900,540	11	35,988,351	12,149,226	14,384,721	14,384,721	6,434,966	10,537,328	%21.79
سورية والخليج	3,800,210	54,252,233	4,526,802	12	35,838,398	9,884,151	19,033,448	19,033,448	1,388,090	4,156,994	%11.86
فرنسيسك	5,250,000	119,175,350	25,187,634	8	44,099,157	16,464,783	9,470,124	9,470,124	7,433,327	10,512,176	%15.85
الشرق	2,500,000	34,369,081	13,733,333	5	15,350,284	7,896,944	2,022,926	2,022,926	2,034,675	4,586,777	%40.79
قطر الوطني	15,000,000	107,895,032	83,442,801	15	14,024,201	2,595,811	2,962,960	2,962,960	1,935,980	27,180,273	%191.11
المجموع	60,694,710	1,155,552,526	270,308,705	202	621,986,067	136,399,863	123,077,274	123,077,274	100,439,803	104,873,305	-

النتائج المالية لبنك الأردن سورية عن عام 2016

على الرغم من استمرار الأزمة والظروف الراهنة التي تمر بها البلاد والتي أثقلت بظلالها على القطاع المصرفي، ومع استمرار المصرف بزيادة التحوط حقق ربح بقيمة 4.7 مليار ليرة سورية في عام 2016 مقارنة بربح بقيمة 2.7 مليار ليرة سورية عام 2015، وانخفضت المصاريف التشغيلية بقيمة 70 مليون ليرة سورية ونسبة 8% عن عام 2015 لتبلغ 834 مليون ليرة سورية، فيما ازدادت الموجودات بنسبة 26% حيث بلغت 29.6 مليار ليرة سورية وكانت في عام 2015 حوالي 23.5 مليار ليرة سورية وذلك ناتج عن منح البنك لتسهيلات جديدة وكذلك نتيجة لارتفاع سعر الصرف في عام 2016 عن عام 2015 حيث بلغ 517.43 في 2016 مقابل 336.65 في 2015، وحافظ البنك على نسب سيولة أعلى من النسب المطلوبة حيث بلغت نسبة السيولة 74% في 31/12/2016. وقد ازداد رصيد ودائع العملاء بقيمة 1 مليار ليرة سورية حيث بلغ في نهاية عام 2016 نحو 10.6 مليار ليرة سورية بعد أن كان 9.6 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2015، وارتفعت أرصدة للتوظيفات لدى المصارف بنسبة 13% لتصبح 10 مليار ليرة سورية لعام 2016 مقارنة بمبلغ 8.8 مليار ليرة سورية لعام 2015، أما التسهيلات الممنوحة للعملاء فقد ارتفعت بنسبة 45% لتبلغ 10.6 مليار ليرة سورية لعام 2016 مقارنة بمبلغ 7.3 مليار ليرة سورية لعام 2015، وذلك بسبب منح تسهيلات بحوالي 2.7 مليار ليرة سورية (المبالغ التي تم تسديدها 1.5 مليار ليرة) وارتفاع سعر الصرف للتسهيلات الممنوحة بالعملة الأجنبية. وبالحديث عن أهم بنود بيان الدخل فقد ازداد الدخل التشغيلي بقيمة 2.25 مليار ليرة سورية ونسبة 61% ليبلغ 5.9 مليار ليرة سورية، كما بلغت إيراداتنا من الفوائد 1.2 مليار ليرة سورية لعام 2016.

الأنشطة والإنجازات

بعد نجاح تطبيق خطة إدارة الأزمة التي تم اتباعها في بنك الأردن - سورية نتيجة استمرار الأزمة والنتائج السلبية التي أفقرتها، واستعادة المبادرة في عام 2015 مدفوعين بالأثر الإيجابي لتكيف الاقتصاد السوري مع الظروف، واتخاذ قرارات هامة من خلال إعادة منح التسهيلات الائتمانية وفق ضوابط محددة تتناسب مع الظروف الراهنة، بالإضافة لتفعيل الإجراءات القانونية التي تصفح حقوق البنك، والاستمرار باستقطاب ودائع جديدة ذات تكلفة منخفضة وتوسيع قاعدة المودعين للاحتفاظ بنسب سيولة مريحة وأمنة تتجاوز النسب المحددة من قبل السلطات الرقابية، إلى جانب تنمية وتطوير الكادر الوظيفي في ظل الدوران الوظيفي الكبير، وتطوير آليات الرقابة وإجراءات الضبط الداخلي لتفادي أي اختراق أو نقاط سلبية قد يتم استغلالها، فقد تم في عام 2016 إعادة تفعيل خطة التفرع من خلال افتتاح فرع جديد في محافظة السويداء بحيث حقق البنك تواجداً ضمن 7 محافظات سورية من خلال 14 فرع. وانعكست هذه الإجراءات بمجموعها على النتائج المالية للبنك حيث حقق البنك ربحاً بقيمة 4.7 مليار ليرة سورية في عام 2016 بعد أن كانت ربحاً بقيمة 2.7 مليار ليرة سورية في عام 2015.

وقد تم تقسيم ما تم إنجازه من برامج ومشاريع عمل وفق أربع محاور أساسية:

أولاً - محاور العمليات والتنظيم

تم الاستمرار بالنهج السابق والذي ارتكز على تحسين بيئة العمل، بما يضمن استمرارية الأعمال، بما يتوافق مع الإجراءات الخاصة بالبنك ومع متطلبات المرحلة والأزمة، بهدف تأمين السلامة في تنفيذ الإجراءات وتحقيق الأهداف العامة للبنك. واستمر التنسيق بين كافة دوائر البنك، سواء دوائر الأعمال أو دوائر العمليات والمساندة أو دوائر الضبط والرقابة، من خلال تحسين الإجراءات الخاصة بضمان سير المعاملات المصرفية الداخلية بسهولة ويسر، والاستمرار بأرشفة اليوميات الخاصة بأعمال البنك، وتخفيض مخاطر الإجراءات الداخلية من خلال الرقابة الثانية والثالثة وزيادة مستوى وإجراءات الأمان والرقابة.

بالإضافة لضمان استمرار تقديم الخدمات المصرفية من خلال إضافة برمجيات ومستلزمات تقنية ووجود مخيمات بديلة لمواجهة الظروف، والحصول على البدائل المتعلقة بآلية استمرار الأعمال بالتعاون مع دائرة الأمانة والأنظمة الآلية، تم تطوير برنامج الأرشفة الإلكترونية، والتركيز على تحديث الأنظمة الآلية من نظام البريد الإلكتروني وأنظمة تشغيل مخيمات البنك أنظمة تشغيل حواسيب البنك، وتم تحسين مركز الحاسب الرئيسي و الرديف بما يتوافق مع المعايير العالمية بهذا المجال TIA-942، وتطبيق التوثيق العالمية المعروفة والموصى بها من الهيئات الرقابية ذات الاختصاص لتوفير عوامل الحماية والأمان للمعلومات والمستخدمين .

ونظراً لأهمية إدارة المخاطر، خصوصاً في ظل الأزمة التي تشهدها البلاد، وإرتباط عمليات البنوك بمواجهة مخاطر متعددة الأنواع، فقد تم خلال عام 2016 تطوير منظومة إدارة المخاطر لدى المصرف وذلك تحت إشراف مباشر من قبل لجنة إدارة المخاطر المعتمدة عن مجلس الإدارة، وذلك بهدف إدارة المخاطر التي قد تواجه عمل البنك، والموائمة بين العوائد من جهة والمخاطر من جهة أخرى، حيث قامت إدارة المخاطر خلال عام 2016 بتحقيق ما يلي:

- إعداد ملفات مخاطر لكل من دوائر الحوالات وعمليات الخزينة وإدارة الأنظمة والأمانة الآلية و إعداد ملف المخاطر الخاص بسل الأموال.
- تطوير سياسة اختبارات الجهد، حيث يتم تطبيق اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Test) بشكل دوري وضمن أفضل الممارسات.
- تطوير خطة استمرارية الأعمال وإدارة الأزمات، وخطة الإخلاء تماثلياً مع متطلبات لجنة بازل وقرارات مصرف سورية المركزي والعمل على مراجعتها بشكل دوري.
- إنجاز خطط العمل البديلة، وإجراء فحص دوري لأنظمة البنك.
- القيام بتحديث دوري لمحفظة البنك من ناحية الأخطار المصرفية والتركيزات.
- تفعيل دور المكتب الوسيط.
- استكمال تطبيق خطة البنك تجاه تطبيق مقررات بازل آ.
- متابعة كافة المخاطر المحيطة بالعمل المصرفي ووضع مخففات لها، وتطوير منهجية التقارير الخاصة بإدارة المخاطر .

واستمرت دائرة الخزينة بنشاطها في عمليات القطع الأجنبي وإدارة عمليات التداول بالعملة الأجنبية وإدارة السيولة وتوظيفها ضمن إطار القوانين الصادرة عن مصرف سورية المركزي وضمن إمكانية بيئة العمل المتاحة حيث تم:

- الالتزام بتعليمات مصرف سورية المركزي و الجهات التشريعية و الرقابية.
- تعديل بشكل دوري نشرات أسعار العملات التي يتقاضاها البنك تبعاً لأسعار السوق ربما يحقق منافسة وإيراد جيد.
- متابعة مراكز القطع لتحقيق عائد وريحية.

كما استمر البنك بمواصلة الامتثال لمتطلبات السلطات الرقابية، وذلك انطلاقاً من حرص بنك الأردن - سورية على الالتزام بكافة القوانين والتشريعات المصرفية الصادرة من مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي وباقي الجهات الرقابية، حيث قام البنك باتخاذ إجراءات وتدابير لمواجهة التحديات التي برزت نتيجة الأزمة التي تمر بها البلاد، وذلك من خلال اتخاذ إجراءات تحوط إضافية تضمن الحفاظ على سير العمل مع الالتزام بالسياسات والإجراءات المعمدة وكذلك قرارات الجهات الرقابية، ويعمل البنك على الالتزام بتدليل الحوكمة، كما يقوم بمراجعتها وتطويره وتعديله كلما دعت الحاجة أو بموجب التعليمات الصادرة بهذا الخصوص، كما تم القيام بما يلي :

- دعم وحدة التحقق بموظفين مؤهلين وفق متطلبات هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- إعداد سياسات وإجراءات وأدلة عمل توجه عمليات البنك بما يضمن الامتثال للقوانين والتشريعات، ومنها سياسة إجراءات الامتثال وسياسة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتي تم تعديلها بما يتوافق مع آخر القوانين والأطر التشريعية التي صدرت بهذا الخصوص، ويتم متابعة الالتزام بها عن طريق وحدة التحقق من إجراءات مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بدائرة مراقبة الامتثال، ويتم إبلاغ الدائرة بأي شك أو شبهة لأي حالة قد تكون مخالفة لأي من القوانين والأنظمة والتعليمات من خلال قنوات اتصال معرفة ومحددة بشكل واضح.

كما تم عقد دورات تدريبية تعريفية لموظفي البنك على إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يضمن حسن الالتزام بإجراءات البنك في مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- تم إحداث وحدة إدارة ومعالجة شكاوى العملاء وردها بموظف خاص لاستقبال شكاوى العملاء وملاحظاتهم بما يضمن متابعة معالجتها لدى الدوائر المعنية و تعزيز من ثقة المتعاملين ويمكن من الارتقاء بنوعية الخدمات المقدمة.

ثانياً - المحور المالي

حقق البنك ربحاً بقيمة 4.7 مليار ليرة سورية في عام 2016 بعد أن كانت ربح بقيمة 2.7 مليار ليرة سورية في عام 2015، وانخفضت المصاريف التشغيلية بقيمة 70 مليون ليرة سورية ونسبة 8% عن عام 2015 لتبلغ إيرادات 834 مليون ليرة سورية .

كما تم تخفيض كلفة ودائع العملاء بالتركيز على الودائع ذات التكلفة الأقل، حيث ازداد رصيد ودائع العملاء لأجل بقيمة 382.6 مليون ليرة سورية حيث بلغ في نهاية عام 2016 نحو 6.08 مليار ليرة سورية من 5.7 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2015، وتم الاستعاضة عنها بأنواع أخرى من الودائع، وحافظ على نسب سيولة آمنة وأعلى من النسب المطلوبة حيث بلغت نسبة السيولة 74%.

واستمر البنك برصد المخصصات مقابل مخاطر التعثر وعدم السداد، تتفوقاً لتعليمات مصرف سورية المركزي، حيث تم تكوين مؤونات عامة إضافية بقيمة مليار ليرة سورية ليبلغ إجمالي المخصصات 4.5 مليار ليرة سورية بنهاية عام 2016 .

أما فيما يتعلق بأداء سهم بنك الأردن - سورية في سوق دمشق للأوراق المالية، فقد ارتفع سعر سهم بنك الأردن - سورية من 98 ل.س في نهاية عام 2015، ووصل إلى 108 ل.س في نهاية عام 2016، بارتفاع بنسبة 10%، حيث بلغ حجم تداول سعر سهم بنك الأردن - سورية نحو 95,720 سهم، وبلغت قيمة التداولات على سهم بنك الأردن - سورية 10,123,927 ل.س خلال عام 2016، وبلغت عدد الصفقات 99 صفقة.

وقد بلغ حجم التداول للبنوك الخاصة للتقليدية في سوق دمشق للأوراق المالية عن عام 2016 حوالي 12,424,395 سهم، وبلغت قيمة التداولات 1,614,929,670 ليرة، من خلال 4,019 صفقة.

البنك	حجم التداول	قيمة التداول	عدد الصفقات
الأردن - سورية	95,720	10,118,850	99
مودة	660,565	149,375,270	50
بنمو	215,101	72,953,048	162
سورية والمهجر	37,009	9,514,702	37
فونسنفك	6,575,718	664,959,476	979
الدولي للتجارة	428,085	58,922,914	363
قطر الوطني	3,880,626	570,058,799	2,127
النشراق	404,518	63,911,875	81
العربي	19,277	3,446,449	23
بيبلوس	26,647	3,528,409	29
سورية والخليج	81,129	8,139,879	69
المجموع	12,424,395	1,614,929,670	4,019

كما بلغ عدد أجهزة الصراف الآلي لعام 2016 والمتواجدة ضمن فروع بنك الأردن - سورية 15 جهازاً ، موزعة ضمن 14 فرع، حيث تم تركيب صراف فرع السويداء و إدخاله بالعمل بشهر 2016/9، إلا أنه تم إيقاف أجهزة الصراف الآلي في الفروع التي تم إغلاقها، ليصبح عدد الصرافات الآلية العاملة 12 جهاز صراف آلي، و في حال إعادة افتتاح فرع صحنها المتوقع في بداية عام 2017 سيصل عدد أجهزة الصراف الآلي إلى 16 جهاز صراف آلي منها 13 جهاز عاملاً.



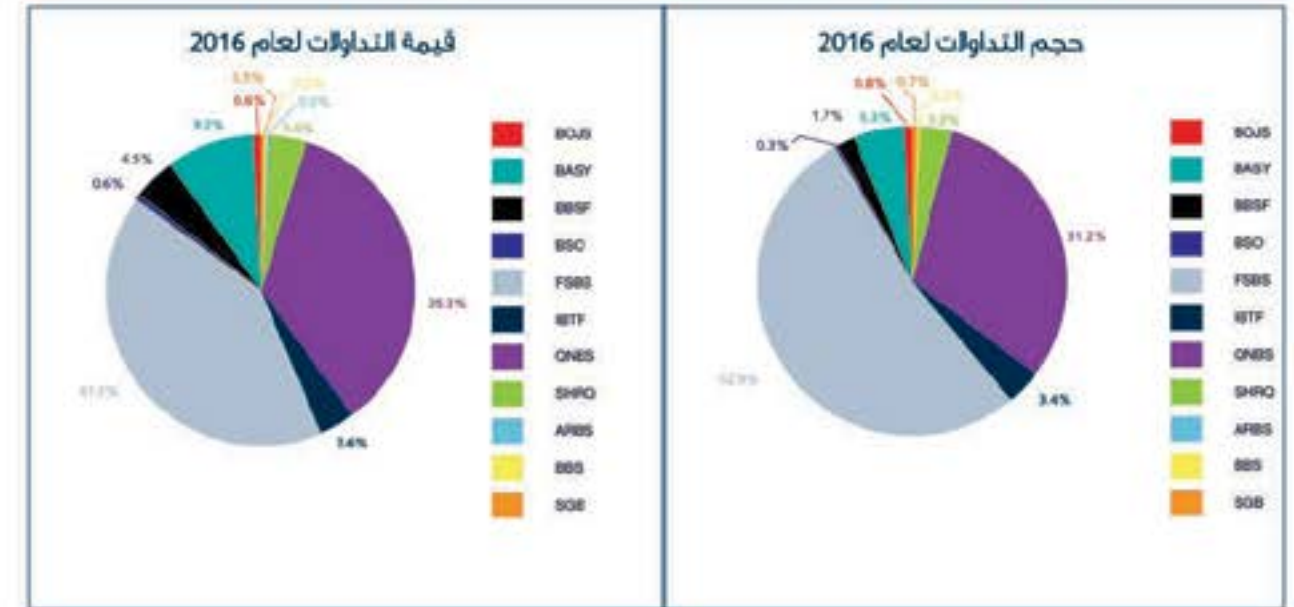
دور البنك في خدمة المجتمع المحلي

قام بنك الأردن - سورية بالمشاركة في "فعالية ذهب 2" التي تقيمها مبادرة خيرات سورية المتميزة بمعرض فرص العمل المتنوع الهادفة لخلق بدايات المستقبل للشباب السوري بدءاً من اكتساب الخبرات العملية وصولاً لتأمين وظيفة تناسب الشهادة العلمية وقد حملت الفعالية شعار "شبابنا كنز" وذلك في شهر كانون الأول من عام 2016 في قاعة رضا سعيد، وبمشاركة عدد من الشركات الخاصة والجهات الإعلامية ومراكز ومعاهد التدريب والجمعيات والمبادرات المختلفة. وأثت مشاركة بنك الأردن - سورية في هذا الفعالية رغبة منه بمنح الشباب فرص عمل وخبرات جديدة في المجال المصرفي ولتتعرفهم عن مجالات البنك ولرفد كوادر جديدة وتدريبها لتتنحل السوق المصرفي.

كما استمر البنك بمتابعة برنامج تدريب طلاب الجامعات في البنك من ذوي الاختصاص في المجالات الحاسوبية والمصرفية، وبما لا يتعارض مع سرعة العمل المصرفي، وفق اتفاقية الشراكة الموقعة مع الجامعات الحكومية.



عدد الصفقات	قيمة التداول		حجم التداول	
	2016	2015	2016	2015
بنك الأردن - سورية	99	29	10,118,850	15,157,128
قطاع البنوك	4,019	1,618	1,614,929,670	497,313,283
حصة بنك الأردن سورية	%2.5	%1.8	%0.6	%3.0



ثالثاً - محور السوق والعملاء

تم اتخاذ القرار بإعادة منح التسهيلات الائتمانية وفق ضوابط جديدة ومحددة، بعد القيام بدراسات السوق للشركات الاقتصادية المختلفة، وتم إعادة التواصل مع العملاء بهدف البحث عن حاجاتهم المصرفية والتي تغيرت بسبب الأزمة التي تمر بها البلاد، كما تم الاستمرار بتحديث ملفات العملاء في البنك، بالإضافة إلى التواصل مع الشركات المعنية بتقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية، وتحديث الموقع الإلكتروني لتلبية متطلبات العملاء.

وكان الهدف هو توسيع قاعدة المودعين والبحث عن ودائع جديدة ذات تكلفة منخفضة والاستغناء عن الودائع ذات التكلفة المرتفعة، حيث تم خلال عام 2016 القيام بحملتين لاستقطاب ودائع لأجل وتم زيادة قيمة الودائع لأجل بقيمة 1.2 مليار ل.س.

فيما تم التوسع بعمليات تنظيم تعهدات التسديد حسب تعليمات مصرف سورية المركزي للمصدرين لتسديد بضائعهم إلى الخارج.

وتم الاستمرار بتعديل المعوقات التي يتقاضاها البنك بما يتناسب مع الوضع الحالي للسوق، ويحقق إيرادات للبنك من هذه المعوقات.

وتم بدء المرحلة التجريبية لتحديث الموقع الإلكتروني في تصميمه وآلية عمله لتلبية متطلبات العملاء، ودراسة الخدمات المصرفية الإلكترونية.

فيما تم الاستمرار بالتركيز على متابعة الحسابات وتحصيل الديون، وتفعيل الإجراءات القانونية بحق العملاء الذين لم يبدوا أي جدية أو حسن نية تجاه البنك، وبلغت تحصيلات عام 2016 حوالي 1.4 مليار ليرة سورية، منها 1.2 مليار ل.س مبالغ مقبوضة من التسهيلات التجارية المتعثرة للشركات و 190 مليون ل.س من القروض المتعثرة للأفراد، وتم اتخاذ إجراءات لزيادة معدلات التحصيل بشكل خاص للديون المصنفة غير منتجة بالنسبة لعملاء الأفراد والشركات من خلال ما يلي:

- توسيع كادر التحصيل في المحافظات والمناطق بما يخدم عمل الدائرة ويعكس إيجاباً على زيادة المبالغ المحصلة.
- التواصل الدائم مع العملاء المتعثرين وبحث الأغيات التي تضمن التزامهم بسداد التزاماتهم تجاه البنك.
- القيام بدورات تدريبية لموظفي دائرة المتابعة والتحصيل بهدف تطوير أداء وإمكانات الموظفين لزيادة الفاعلية وتحسين النتائج.

شبكة الفروع ومنافذ التوزيع

استطاع بنك الأردن - سورية خلال سنوات عمله القصيرة في سورية من الوصول إلى 14 فرع موزعة في 7 محافظات، بالإضافة إلى 5 مراكز لتنمية الأعمال، حيث تم افتتاح فرع جديد في محافظة السويداء في شهر 2016/9 بعد اكتمال عملية تجهيز الفرع حيث باشر الفرع أعماله بتاريخ 2016/9/8، مع استمرار إغلاق 3 فروع بشكل مؤقت بسبب الظروف الأمنية التي شهدتها هذه المناطق، وهذه الفروع هي فرع صحنها تم إغلاقه بتاريخ 2013/2/4 وفرع الحمدانية تم إغلاقه بتاريخ 2012/7/29 وفرع حرستا تم إغلاقه بتاريخ 2012/10/8.

ومن المخطط بعام 2017 إعادة افتتاح فرع صحنها حيث يتم حالياً دراسة إعادة الافتتاح بسبب التحسن النسبي بالظروف الأمنية بالمنطقة.

وبالنسبة لمراكز تنمية الأعمال، فقد تم دمج مركزي دمشق وريف دمشق ضمن مركز واحد، فيما تم توقف مركز تنمية أعمال الشمال والوسط، واستمر مركز تنمية أعمال الساحل بالقيام بعمهام.

رابعاً- محور الموارد البشرية

نظراً لمعدل الدوران الكبير خلال عام 2016 استطاع البنك تأمين البدلاء إما من داخل البنك عن طريق النقل والانتداب أو عن طريق استقطاب موظفين جدد وتدريبهم و تأهيل لاستلام مهام عملهم.

كما تم اعتماد نظام جديد للدرجات مرتبط بسلّم رواتب، و اعتماد آلية جديدة لتقييم أداء الموظفين بناءً على الأهداف الموضوعية ببداية السنة وربط النتائج بالمكافآت والزيادات السنوية بما يضمن الموضوعية و عدم الانحياز .

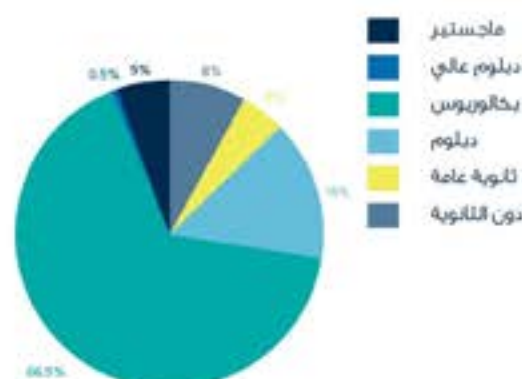
و لأن الكادر البشري هو أساس نجاح كل مؤسسة تم إخضاع الموظفين إلى دورات تدريبية مدروسة حسب حاجة كل دائرة بالإضافة إلى إخضاع الموظفين الجدد إلى برنامج تدريبي يتم عرض أساسيات عمل البنك بما فيها مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

واستكمالاً لأعمال تطوير وتوسع البنك تم تأمين الموظفين اللازمين لانطلاق أعمال الفرع الجديد في محافظة السويداء وتأمين تدريبهم وتأهيلهم لاستلام مهامهم. كما قامت دائرة الموارد البشرية بتعديل النظام الداخلي للبنك والحصول على كافة الموافقات اللازمة، وتم متابعة خطة إحلال الموظفين وتعديلها حسب الظروف بما يضمن استمرار العمل.

وتم اعتماد نظام جديد للدرجات و سلّم للرواتب والزيادات، وتحديد آليات عمل محددة لمنح الزيادات والمكافآت على أسس علمية ومنهجية واضحة، بناءً على نتائج تقييم الأداء، مع الأخذ بعين الاعتبار وضع الرواتب بما يتناسب مع السوق والتضخم، وذلك لضمان توزيع الزيادات أو التعويضات بشكل ملائم، وتحفيز الموظفين لتنمية مهاراتهم وقدراتهم للوظائف الأعلى وتوفير الفرص المتكافئة بين الموظفين على أساس الكفاءة والإنتاجية، وتحديد المسار الوظيفي والمحافظة على الموظفين الأكفاء، لتحفيز الأداء المتميز، وتخفيض معدل دوران الموظفين، بهدف استمرار تطوير أعمال البنك وفق أفضل الممارسات المصرفية، للوصول لتقديم الخدمة المتميزة لعملاء البنك، وتحقيق أفضل النتائج.

وقامت دائرة الموارد البشرية بإعداد آلية لمراقبة حسابات الموظفين بالتنسيق مع الدوائر المعنية لضمان الالتزام بتعليمات مصرف سورية المركزي وهيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وسعت الدائرة لتوفير الكادر البشري اللازم لضمان استمرار العمل، وتوظيف القوة البشرية المتوفرة في البنك بالشكل الأمثل، حسب مقتضيات ومتطلبات العمل، حيث تم زيادة عدد الموظفين من 20 موظف في نهاية عام 2015، إلى 218 موظف في نهاية عام 2016.

توزع الموظفين حسب المؤهل العلمي كما في نهاية عام 2016



توزع الموظفين حسب الفروع والإدارات كما في نهاية عام 2016

البيان	عدد الموظفين	البيان	عدد الموظفين
الإدارة العامة والمراكز	132	فرع البازون / حلب	4
فرع شارع بغداد	10	فرع العزيزية / حلب	4
فرع أبورمانة	13	فرع اللاذقية	12
فرع العباسيين	8	فرع حمص	6
فرع جرمانا	5	فرع طرطوس	8
فرع شارع الفصيل / حلب	7	فرع السويداء	9
المجموع	218		

وتم القيام بدورات داخلية وخارجية للموظفين حسب الحاجة والأهمية، كما تم المشاركة بدورات وورشات عمل، وفيما يلي تفصيلها:

عدد الدورات	عدد المستفيدين	الجهات المنظمة
18	31	نيوهورايزن - مركز التنمية للتعليم والتطوير - مركز الأعمال والمؤسسات السوري (skills) - مركز التدريب و التأهيل المصرفي - مركز أسس - اتحاد المصارف العربية
3	80	بنك الأردن - سورية
2	3	ندوات و ورش عمل عزقة تجارة دمشق
23	114	المجموع

عدد موظفي بنك الأردن- سورية حسب المؤهل العلمي في نهاية عام 2016

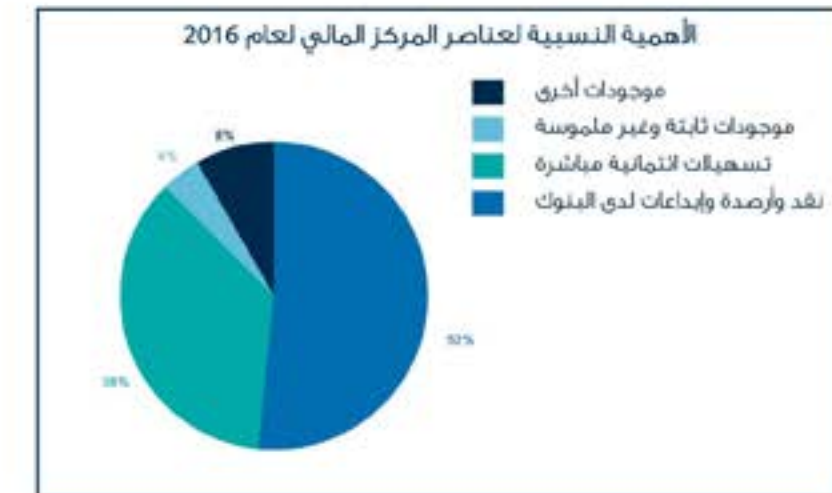
البيان	العدد
ماجستير	12
دبلوم عالي	1
بكالوريوس	145
دبلوم	32
ثانوية عامة	10
دون الثانوية	18
المجموع	218

تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لعام 2016

أولاً: الموجودات

ارتفعت إجمالي الموجودات بنسبة 26% في عام 2016، حيث بلغت قيمتها 29.6 مليار ليرة سورية، وكانت في عام 2015 بقيمة 23.5 مليار ليرة سورية، حيث ازدادت الأرصدة النقدية بقيمة 3 مليار ليرة سورية، ونسبة 25% عن عام 2015.

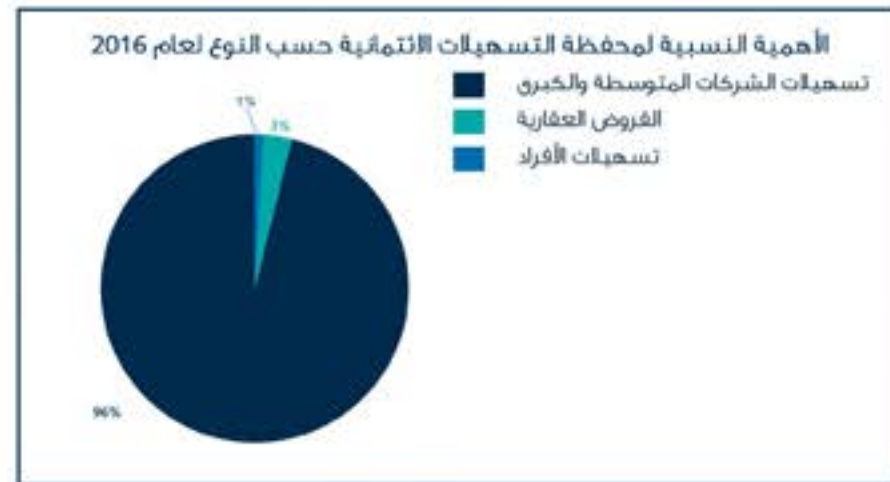
عناصر الموجودات				
(المبالغ بالآلاف الليرات السورية)	2016	2015	مبلغ النمو	نسبة النمو %
نقد وأرصدة وإيداعات لدى البنوك	15,288,684	12,275,013	3,013,672	25%
تسهيلات ائتمانية مباشرة	10,603,939	7,331,948	3,271,991	45%
موجودات ثابتة وغير ملموسة	1,241,061	1,222,664	18,397	1.5%
موجودات أخرى	2,466,797	2,710,682	243,885-	9%-
مجموع الموجودات	29,600,482	23,540,309	6,060,173	26%



• التسهيلات الائتمانية المباشرة

قام بنك الأردن - سورية وعند بداية الأزمة بإتباع سياسة انتقائية بصورة أكبر للعملاء الذين سيتم منحهم تسهيلات ائتمانية، وذلك لما تحمله عملية المنح في ظل هذه أزمة، من مخاطر تتجلى بنسب احتمالية عالية لعدم تسديد العملاء الممنوحين أو تعثر العملاء الممنوحين سابقاً، حيث انصب التركيز بالدرجة الأولى على توفير درجة مريحة من السيولة، وبالدرجة الثانية تم التركيز على عملية تحصيل المبالغ والأقساط المستحقة، وقد ظهر التحفظ في المنح جلياً في تسهيلات الأفراد بأنواعها حيث تراجع نمو تسهيلات الأفراد (التجزئة) عن عام 2015، وبالمثل تراجع نمو القروض العقارية عن عام 2015، أما تسهيلات قطاع الشركات حقق ارتفاع بنسبة 65% بمبلغ 4.4 مليار ليرة سورية عن عام 2015، وارتفعت محفظة التسهيلات الائتمانية بنسبة 59%، وبقيمة 4.2 مليار ليرة سورية وذلك بسبب منح تسهيلات بحوالي 3.3 مليار ليرة سورية (المبالغ التي تم تسديدها 1.9 مليار ليرة) وارتفاع سعر الصرف للتسهيلات الممنوحة بالعملة الأجنبية.

إجمالي التسهيلات الائتمانية (بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً ومخصص تدني التسهيلات)	2016	2015	مبلغ النمو	نسبة النمو %
تسهيلات الأفراد	56,522	51,265	5,257	10%
القروض العقارية	312,036	486,766	- 174,730	-36%
تسهيلات الشركات المتوسطة والكبرى	10,235,381	6,793,918	3,441,463	51%
مجموع التسهيلات المباشرة	10,603,939	7,331,949	3,271,990	45%

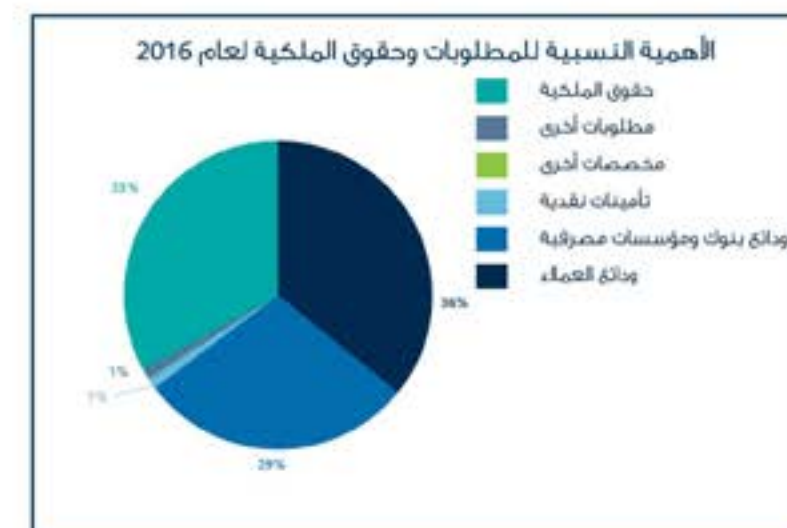
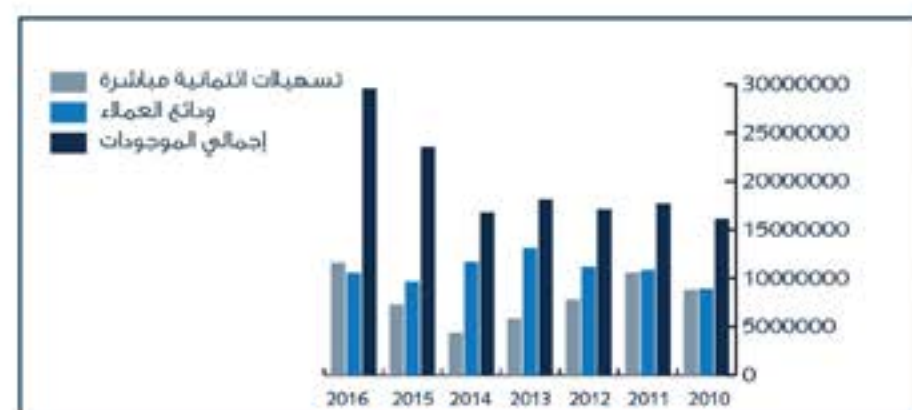


ثانياً: المطلوبات وحقوق المساهمين

ارتفعت حقوق المساهمين بمقدار صافي الربح بعد الضريبة والمخصصات والبالغ 4.7 مليار ليرة سورية، ليزداد من 4.9 مليار ليرة سورية عام 2015 إلى 9.67 مليار ليرة سورية عام 2016.

المطلوبات وحقوق الملكية	2016	2015	مبلغ النمو	نسبة النمو %
ودائع العملاء	10,590,969	9,581,430	1,009,539	11%
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	8,473,521	8,129,551	343,970	4%
تأمينات نقدية	321,424	312,405	9,020	3%
مخصصات أخرى	125,328	113,290	12,038	11%
مطلوبات أخرى	418,976	412,399	6,577	2%
حقوق الملكية - مساهمي البنك	9,670,263	4,991,234	4,679,030	94%
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	29,600,482	23,540,309	6,060,173	26%

السلسلة الزمنية لأهم بنود المركز المالي							
2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	(المبلغ بالآلاف الليرات السورية)
8,804,134	10,622,432	7,831,289	5,883,322	4,418,092	7,331,948	10,603,939	تسهيلات ائتمانية مباشرة
8,935,439	10,890,296	11,198,357	13,138,832	11,688,568	9,581,430	10,590,969	ودائع العملاء
16,171,067	17,729,470	17,085,878	18,153,934	16,783,724	23,540,309	29,600,482	إجمالي الموجودات

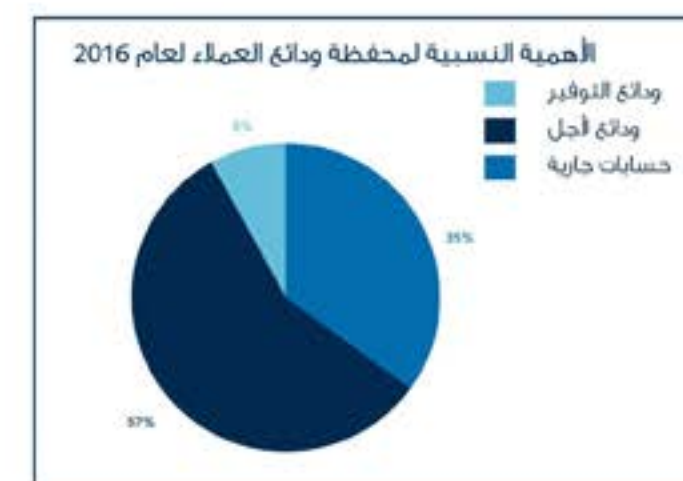


• ودائع العملاء

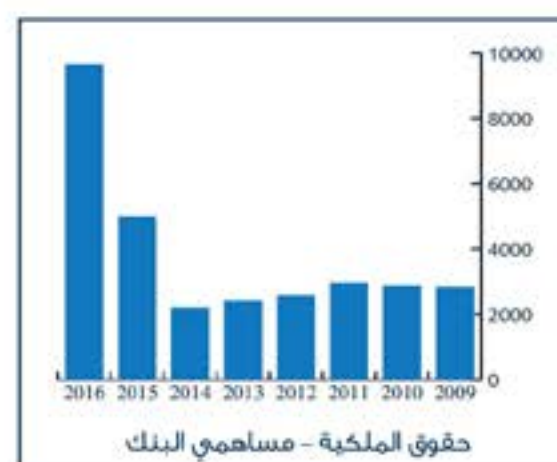
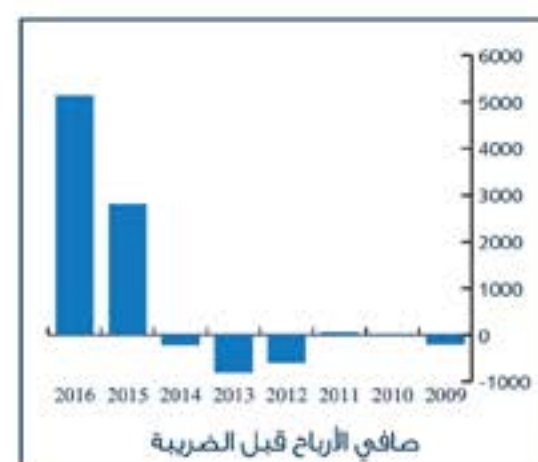
بالاعتماد على ضرورة الموائمة بين عناصر المخاطرة والربحية والسيولة، وفي ظل الأزمة التي تعيشها بلادنا، وتأثيراتها على الاقتصاد بشكل عام وعلى القطاع المصرفي بشكل خاص، فقد استطاع البنك الحفاظ على نسب سيولة مريحة تمكنه من متابعة سياسته، ومواجهة العقبات التي من الممكن أن يتعرض لها مستقبلاً، بالاستناد إلى قراءة واضحة لمستقبل السوق.

حيث سجلت ودائع العملاء ارتفاعاً بقيمة 1 مليار ليرة سورية، وبنسبة 10% عن العام 2015 لتبلغ 10.6 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2016.

توزيع ودائع العملاء حسب نوع الحساب				
(المبلغ بالآلاف الليرات السورية)	2016	2015	مبلغ النمو	نسبة النمو %
حسابات جارية	3,650,913	3,123,392	527,521	17%
ودائع لأجل	6,085,285	5,702,597	382,688	7%
ودائع التوفير	854,771	755,440	99,331	13%
المجموع	10,590,969	9,581,430	1,009,539	11%



السلسلة الزمنية للأرباح أو (الخسائر) المحققة وصافي حقوق المساهمين وسعر إغلاق السهم			
السنة المالية	حقوق الملكية - مساهمي البنك (بملايين الليرات السورية)	صافي الأرباح قبل الضريبة (بملايين الليرات السورية)	سعر إغلاق السهم (بالليرة السورية)
2009	2,842	(193,7)	-
2010	2,860	22	1,136.73
2011	2,964	56.4	88.62 (بعد تجزئة السهم)
2012	2,593	(600)	80.25
2013	2,417	(803)	124.75
2014	2,210	(207)	89.75
2015	4,991	2,810	98
2016	9,670	5,141	108

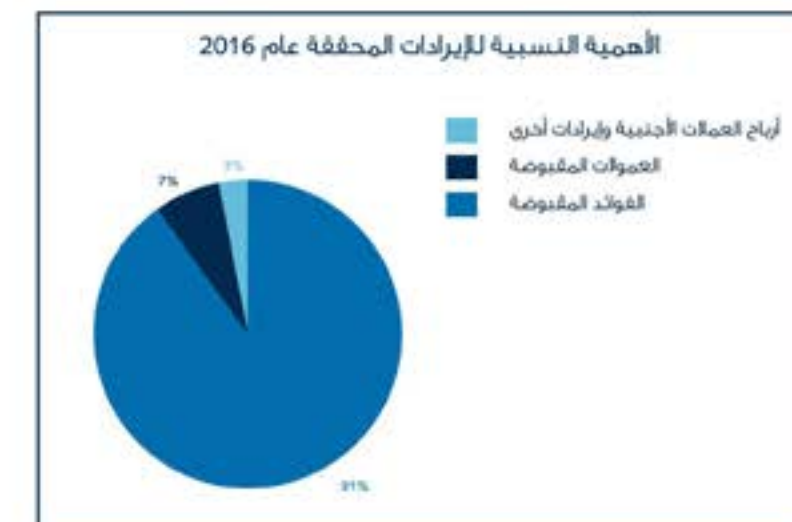


ثالثاً : نتائج أعمال البنك

- الإيرادات والعمولات

بلغ صافي الربح 4.7 مليار ليرة سورية بنهاية عام 2016 مقابل ربح بقيمة 2.78 مليار ليرة سورية نهاية عام 2015 بزيادة في الأرباح بقيمة 1.9 مليار ليرة سورية، وذلك بسبب ارتفاع الدخل التشغيلي بمقدار 2.25 مليار ليرة سورية حيث بلغ 5.97 مليار ليرة في عام 2016، ويأتي هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع الإيراد من الفوائد المقبوضة نتيجة لمبادرة منح التسهيلات الائتمانية وجدولة عدد كبير من العملاء.

تطور الإيرادات				
(المبلغ بالآلاف الليرات السورية)	2016	2015	مبلغ النمو	نسبة النمو %
الفوائد المقبوضة	2,014,961	776,672	1,238,289	159%
العمولات المقبوضة	145,106	111,736	33,370	30%
أرباح العملات الأجنبية وإيرادات أخرى	56,214	64,787	-8,573	-13%
المجموع	2,216,280	953,195	1,263,085	133%



- المصروفات والمخصصات

انخفضت إجمالي النفقات التشغيلية لتصل إلى 834 مليون ليرة سورية نهاية عام 2016 بمبلغ انخفاض وقدره 70 مليون ليرة سورية ونسبة انخفاض 8% عن عام 2015 الذي سجل رقماً وقدره 904 مليون ليرة سورية، ويعود سبب الانخفاض الواضح في النفقات التشغيلية إلى انخفاض مصروف مخصص تكفي التسهيلات الائتمانية من 271.5 مليون عام 2015 إلى صفر عام 2016 نتيجة سداد وجدولة بعض العملاء المتعثرين في عام 2016.

تطور المصاريف والمخصصات				
(المبلغ بالآلاف الليرات السورية)	2016	2015	مبلغ النمو	نسبة النمو %
مخصص تدني تسهيلات مباشرة	0	271,581	-271,581	-100%
مخصصات متنوعة	11,600	34,964	-23,364	-67%
نفقات الموظفين	367,362	252,161	115,201	46%
مصاريف أخرى	357,373	235,530	121,843	52%
الاستهلاك والإطفاءات	97,683	109,763	-12,080	-11%
المجموع	834,017	904,002	-69,985	-8%

الأهمية النسبية للمصاريف والمخصصات لعام 2016



رابعاً: كفاية رأس المال والسيولة:

سجل بنك الأردن - سورية معدلات مريحة لأهم المؤشرات المالية للبنك، حيث بلغت نسبة السيولة 74% لكافة العملات مقارنة بالحد الأدنى المطلوب والبالغ 30%، وبلغت 25% بالنسبة لليرة السورية مقارنة بالحد الأدنى والبالغ 20% كما بلغت نسبة الملاءة المالية 44.56% وهي نسبة تفوق النسبة المحددة في بازل (2) والمحددة بـ 8%، كذلك واصل البنك العمل على تطوير منظومة إدارة المخاطر وتلبية متطلبات مصرف سورية المركزي والجهات الرقابية الأخرى.

خامساً: النسب المالية للسنوات (2011 - 2012 - 2013 - 2014 - 2015 - 2016)

السنة المالية	2016	2015	2014	2013	2012	2011
العائد على متوسط حقوق مساهمي البنك	63.83%	77.22%	8.9%	6.83%	13.88%	3.51%
العائد على رأس المال	155.97%	92.69%	6.9%	5.51%	12.00%	3.47%
العائد على متوسط الموجودات	17.61%	13.79%	1.2%	0.91%	2.10%	0.59%
دخل الفوائد إلى متوسط الموجودات	7.58%	3.85%	2.82%	4.12%	6.63%	6.01%
مصروف الفائدة إلى متوسط الموجودات	2.99%	3.64%	4.20%	4.27%	5.8%	4.13%
هامش الفائدة إلى متوسط الموجودات	4.58%	0.22%	1.44%	0.15%	1.72%	1.75%
تغطية مخصص التدني للتسهيلات غير العاملة	81.59%	63.94%	61.02%	56.7%	37.5%	29.2%
نسبة التسهيلات غير العاملة/إجمالي التسهيلات	34.82%	54.28%	72.52%	60.3%	37.4%	7.4%
نسبة كفاية رأس المال	44.56%	30.14%	17.28%	19.3%	26.5%	30.1%
نسبة السيولة القانونية	74%	66%	63%	57%	47%	35%

المؤشرات المالية للسنوات (2011 - 2012 - 2013 - 2014 - 2015 - 2016)

السنة المالية	2016	2015	2014	2013	2012	2011
(المبلغ بـمليارات الليرات السورية)						
مجموع الموجودات	29,600	23,540	16,784	18,154	17,109	17,729
إجمالي التسهيلات الائتمانية	10,603	7,331	4,418	5,883	7,831	10,622
مجموع الودائع (عملاء وبنوك)	19,064	17,791	13,910	15,186	13,442	14,107
حقوق الملكية - مساهمي البنك	9,670	4,991	2,210	2,417	2,593	2,964
صافي الربح قبل الضريبة	5,141	2,810	207	803	600	56.4

أهداف خطتنا المستقبلية

بعد أن تم تحقيق أهداف خطة الإدارة بالأهداف MBO's التي تم وضعها لعامي 2015 - 2016، وتم تحقيق نتائج طيبة تمثلت في تحقيق أرباح بقيمة 4.7 مليار ليرة سورية عن عام 2016، واستناداً إلى التطورات الإيجابية التي خلقتها حالة التكيف مع الأزمة الراهنة للاقتصاد السوري.

سيتم في عام 2017 الاستمرار بنفس النهج السابق بحيث يتم الاستمرار بمنح التسهيلات الائتمانية، لتحقيق العوائد المرجوة للبنك، والمساهمة في دفع عجلة النمو الاقتصادي للسوق السورية، وبموازاة ذلك الاستمرار بتكثيف الجهود للحصول الديون ومتابعة العملاء، إضافة لإعادة افتتاح بعض الفروع المغلقة مثل مركز العمليات في أوتستراد صحنيا وفرع صحنيا بسبب تحسين الأوضاع الأمنية في المنطقة وتخفيض الكلف التي رافقت الانتقال إلى مقرات مؤقتة في مناطق أكثر أمناً، مع الاستمرار بالحفاظ على نسب سيولة آمنة، والتركيز على الودائع ذات التكلفة الأقل مع توسيع قاعدة المودعين، والحفاظ على البيانات بشكل آمن، وتأمين استمرارية عمل الفروع وتقديم الخدمات المصرفية للعملاء، والاستمرار بتطوير الكادر البشري، بالإضافة للاستفادة من الدراسات السابقة بخصوص تغير حاجات العملاء المصرفية حسب المرحلة الراهنة، بهدف تقديم خدمات مصرفية إضافية مثل الخدمات الإلكترونية، وإطلاق الموقع الإلكتروني الذي تم تحديثه بشكل كامل في عام 2016، والذي يناسب حاجة العملاء وتطلعاتهم.

وبناء عليه، فقد تم تقسيم الأهداف العامة للبنك ضمن أربعة محاور رئيسية هي:

أولاً- محور العمليات والتنظيم

- إعادة تأهيل مبنى الإدارة العامة في صحنيا وتجهيزه للعمل بالشكل الأمثل، مع دراسة إعادة افتتاح فرع صحنيا.
- إنجاز مشروع الأرشيف الإلكتروني لمقات حسابات العملاء بشكل كامل.
- البدء بتنفيذ مشروع الأرشيف الإلكتروني للعمليات التجارية.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لدعم وحدة التحقق لمراقبة حركات العملاء والتزام الفروع بإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بحيث تقوم الوحدة بمهامها مركزياً وميدانياً ضمن الفروع.
- متابعة قوانين مجلس النقد والتسليف وتعاميم مصرف سورية المركزي الصادرة وتصنيفها ومتابعة الالتزام بها وتطوير الطرق والآليات الخاصة بذلك إضافة إلى تلبية متطلبات مصرف سورية المركزي بالشكل الأمثل، وكافة التعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية الأخرى.
- متابعة تطبيق اتفاقية بازل II والتأكد من التزام المصرف بكافة متطلبات الجهات الرقابية بشكل رعي.
- رفع مستوى تقيم (الفروع الدوائر) ليصبح A، والاستمرار بمتابعة الدوائر الغير مطبق عليها برنامج Care.
- زيارة فروع البنك بشكل دوري للتحقق من التطبيق الصحيح لقائمة المراجعة الدورية وإجراءات العمل.
- تطوير عمليات التدقيق الداخلي وفق أحدث الممارسات والمعايير، والمراجعة المستمرة لإجراءات العمل بما يقلل من حجم المخاطر.
- متابعة التحديث على الأوصاف الوظيفية والهياكل التنظيمية الداخلية حسب الحاجة ومتطلبات المرحلة.
- تطوير خطة استمرارية العمل وتعديلها وفق أفضل الممارسات، ومتابعة تنفيذ خطط الطوارئ المعتمدة وتحديثها بشكل دوري.
- متابعة إعداد ملفات المخاطر الخاصة بمختلف وحدات المصرف.
- متابعة تحديث إجراءات العمل بما يتوافق مع القوانين والتعليمات الصادرة من الجهات الرقابية.
- متابعة العمل على أرشفة حوافظ البنك، بما يحقق سهولة الوصول للبيانات المطلوبة.

وفيما يتعلق بالنظم والبرمجيات، سيتم التركيز على ما يلي :

- البدء بالمرحلة التجريبية لتشغيل نظام البنك الإلكتروني E-Banking شاملاً خدمات (الرسائل القصيرة SMS Banking - الخليوي Mobile Banking - الإنترنت Internet Banking).
- تطبيق نظام Oracle HRM لإدارة الموارد البشرية.
- إطلاق موقع بنك الأردن- سورية الإلكتروني، بعد أن تم العمل على تحديثه في عام 2016 حسب متطلبات العملاء.
- إجراء اختبارات اختراق أنظمة البنك (الداخلية والخارجية).
- تطوير نظام المراقبة بالكاميرات في جميع فروع بنك الأردن سورية بما يتوافق مع متطلبات مصرف سورية المركزي و القرار 1150.
- تطوير مخدّمات النظام البنكي بما ينسجم مع ضغط العمل على النظام.
- تطبيق نظام مراقبة البيئة التشغيلية في غرف المخدّمات في مقرات البنك لضمان التشغيل المستمر.
- دراسة تطبيقات حاسوبية جديدة تؤمن استمرارية واستقرار عمل الأنظمة الحاسوبية المختلفة في البنك

ثانياً- المحور المالي

- الاستمرار بالتوسع بمنح التسهيلات الائتمانية بضوابط ومعايير محددة، تتناسب مع المرحلة الحالية واحتياجات العملاء، وتحقيق نمو في محفظة التسهيلات الائتمانية بمبلغ لا يقل عن 3 مليار ليرة سورية.
- الاستمرار بتحديث نشرة عوالات المصرف الخاصة بالعملاء لتبقى مواكبة لأسعار العوالات في السوق وللتكلفة التي يتحملها المصرف ومناقشة للمصارف الأخرى.
- العمل على جدولة بعض الحسابات المتعثرة والتركيز على العمليات المصرفية الأخرى مثل إصدار الكفالات المحلية، للحصول على العوالات اللازمة لزيادة الإيرادات.
- زيادة معدلات التحصيل بشكل خاص للديون المصنفة غير منتجة بالنسبة لعملاء الأفراد والشركات
- الحفاظ على نسب سيولة آمنة، توافق النسب المحددة من قبل المصرف المركزي كحد أدنى، وتوجهاتنا بحيث لا تقل عن 50% لكافة العملات، و 25% لليرة السورية.
- تعزيز مكونات القاعدة الرأسمالية للبنك، والمحافظة على نسبة كفاية رأس المال بحيث لا تقل في أي حال من الأحوال عن 8%.
- الحفاظ على نسبة وديائع العملاء إلى التسهيلات بما لا يقل عن 78%، والتركيز على زيادة حجم الودائع لأجل باليرة السورية.
- الاستمرار بضبط المصاريف والنفقات قدر الإمكان، مع الأخذ بعين الاعتبار ارتفاع كلفة الخدمات بسبب تأثير أسعار الصرف.

- تحقيق نمو في وديائع العملاء بمبلغ لا يقل عن 3 مليار ليرة سورية، من خلال توسيع قاعدة المودعين، مع الاستمرار بعدم التوسع في الودائع لأجل بالعملة الأجنبية، لارتفاع تكلفتها وانخفاض فرص توظيفها.
- تخفيض كلفة الأموال على الودائع، مع الإشارة إلى أن النسبة الأكبر من تركيبة الودائع لدينا هي باليرة السورية.

ثالثاً- محور السوق والعملاء

- تطوير عمل الوحدة الخاصة بتلقي شكاوى العملاء لزيادة كفاءة أداء مهامها، وزيادة رضا العملاء.
- زيادة حجم الودائع المستقطبة باليرة السورية وبالكلفة الأقل بما يتناسب واحتياجات البنك.
- الاستمرار بتحديث قاعدة بيانات عملاء البنك، وبما يعزز قدرة البنك على دراسة وتحليل قطاعات وشرائح العملاء، وتصميم المنتجات والخدمات التي تلبي احتياجاتهم.
- البدء بالمرحلة التجريبية لتقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية لعملاء البنك.
- تكثيف جهود المتابعة للحسابات الموضوعية تحت التدقيق، ومتابعة الإجراءات القانونية لتحصيل حقوق البنك بالصر وقت.
- إعادة افتتاح فرع صحنيا، لتوسيع شبكة الفروع، ودعم أعمال البنك من ناحية الودائع والتسهيلات الائتمانية.
- التواصل الدائم مع العملاء لتحديث بياناتهم.
- تحقيق نمو في الودائع بمبلغ لا يقل عن 3 مليار ليرة سورية من خلال توسيع قاعدة المودعين
- الاستمرار بمنح التسهيلات الائتمانية لعملاء مراكز تنمية أعمال الشركات القابضين والملتزمين بسداد التزاماتهم لدينا وتحقيق نمو بمبلغ 3 مليار ليرة سورية، وذلك بضمانات عقارية لمطاعات محددة ووفق شروط وضوابط محددة.

رابعاً- محور الموارد البشرية

- تشغيل نظام الموارد البشرية الجديد (Orad) وفق نظام وسياسات و تعليمات وإجراءات الموارد البشرية بما يخدم متطلبات العمل ويساعد في تطوير قسم الموارد البشرية و تنميتها.
- إعادة هيكلة دائرة الموارد البشرية بحيث يتم فصل المهام وإحداث أقسام بما يضمن حسن سير العمل.
- إعداد خطة تدريب لعام 2017 على مستوى البنك وتطبيقها والعمل بالتوازي مع الخطة الاستراتيجية للبنك.
- إعداد ملف بالمؤهلات التي تتطلبها كل وظيفة.
- الاعتماد على خطة إحلال الموظفين وتعديلها حسب الظروف، وتأهيل الموظف البديل لشغل المنصب، بحيث تضمن الخطة عدم توقف سلسلة الأعمال في البنك، عند الغياب المفاجئ لبعض الموظفين بسبب الأحداث الأمنية التي تشهدها البلاد، لتتلاقى توقف الأعمال.
- الاستمرار في الارتقاء بمستوى الموارد البشرية باعتبارها رأس المال الحقيقي للمؤسسة، وتنمية قدراتها ومهاراتها المهنية والتشخصية باستخدام أحدث منهجيات وأساليب التدريب التي تتوافق مع الاحتياجات الفعلية للوظائف وبما يمكنها من تحقيق أهداف البنك.
- تطوير نظام وسياسات وإجراءات الموارد البشرية في البنك والمتعلقة بتقييم الأداء والمكافآت والتحفيز وتقييم تسعير الوظائف وإعداد سياسة الترفيع الدوري، بما يعزز بيئة العمل الإيجابية في البنك ويزيد من معدلات الرضى الوظيفي ويخفض نسبة دوران الموظفين الأكفاء.
- وضع آلية للتطور الوظيفي للوظائف الرئيسية في البنك، بالتنسيق مع مختلف الإدارات والدوائر، والاستثمار بالموظفين المؤهلين للتطور الوظيفي سواء من خلال توسيع حجم ونطاق الوظيفة أو الترقيات الإدارية (التطور الأفقي والرأسي) والترفعات الدورية.
- متابعة تطبيق كافة القوانين والتعليمات الصادرة من مؤسسات العمل الحكومية وتعديل الأنظمة الداخلية بما يتناسب معها ومتابعة مدى التزام البنك بتطبيقها ومتابعة إصدار بطاقات العمل للموظفين الأجانب.
- العمل على تدريب موظفي البنك بما يلبي الاحتياجات التدريبية لدوائر وفروع البنك وبما يتماشى مع التوجهات العامة لبنك الأردن-سورية، في ظل الظروف الأمنية التي تشهدها سورية.



الحوكمة

يولي بنك الأردن-سورية، وانطلاقاً من رؤيته الإستراتيجية كل العناية اللازمة لممارسات وتطبيقات الحوكمة السليمة، وبما يتوافق مع التشريعات التي تحكم أعمال البنوك وتعليمات مصرف سورية المركزي، وكذلك أفضل الممارسات الدولية التي تضمنتها توصيات لجنة بازل حول الحوكمة ودليل الحوكمة في سورية، كما يلتزم البنك بتطبيق متطلبات وتعليمات السلطات الرقابية.

ومن هنا فإن مجلس إدارة بنك الأردن-سورية يعمل جاهداً على الالتزام بدليل الحوكمة، بما يتوافق مع بيئة العمل المصرفي في سورية، والأطر التشريعية والقانونية الناطقة لأعمال البنك، ويقوم البنك بمراجعة هذا الدليل وتطويره وتحديثه من وقت لآخر وكلما اقتضت الحاجة، وذلك بهدف مواكبة التغيرات في احتياجاته وتوقعاته إضافة إلى التغيرات في السوق المصرفي.

وعليه فقد قام البنك بنشر نسخة محدثة من الدليل على (CD) مرفق بالتقرير السنوي، بالإضافة إلى تضمين التقرير السنوي تقريراً للجمهور عن مدى التزام إدارة البنك ببند الدليل حسب المحاور التي تضمنها الدليل.

المحور الأول (مجلس الإدارة)

رئيس مجلس الإدارة

بخصوص منصب الرئيس فقد نصت تعليمات دليل الحوكمة على ما يلي:

1. الفصل بين مناصبي رئيس المجلس والمدير العام.
2. أن لا تربطه بالمدير العام أي قرابة حتى الدرجة الرابعة.
3. الفصل في المسؤوليات بين رئيس المجلس والمدير العام، بموجب تعليمات كتابية مقرة من المجلس، على أن يتم مراعاة مراجعتها كلما اقتضت الحاجة لذلك.
4. ويجب أن يكون رئيس مجلس الإدارة ونائبه من الأعضاء غير التنفيذيين.
5. يطلع الرئيس بما يلي:

- يتولى رئيس مجلس الإدارة تمثيل البنك لدى الغير وفقاً لأنظمة المصرف.
- إدارة اجتماعات المجلس والتأكد من تناول الموضوعات المعروضة عليه بشكل كافٍ.
- إقامة علاقات بناءة بين المجلس سواء الأعضاء التنفيذيين والمستقلين والإدارة للتنفيذية.
- دعم وتشجيع تقديم النقد البناء أثناء اجتماعات المجلس حول القضايا التي يوجد تباين في وجهات النظر المقدمة بشأنها وتشجيع التصويت على تلك القضايا.
- التأكد من توفر معايير سليمة من الحوكمة لدى البنك.
- التأكد من وصول المعلومات الكافية لكل من المساهمين وأعضاء المجلس في الوقت المناسب.

واستمراراً لسياسات البنك الهادفة لتلبية وتطبيق متطلبات دليل الحوكمة لبنك الأردن-سورية، الذي تم إعداده استناداً لقرارات مجلس النقد والتسليف وتعليمات مصرف سورية المركزي، يسعى البنك بالعمل على تلبية هذه المتطلبات بما يخدم مصلحة البنك، وبما يتوافق مع بيئة العمل المصرفي السوري، والأطر التشريعية والقانونية الناطقة لأعمال البنك.

علماً بأن رئيس مجلس الإدارة ونائب رئيس مجلس الإدارة غير تنفيذيين.

مجلس الإدارة

بالرغم من أن مسؤولية إدارة الأعمال اليومية تناط بالادارة التنفيذية، إلا أن مجلس الإدارة تقع على عاتقه مسؤولية رسم السياسات الإستراتيجية لتحقيق الأهداف والغايات التي تحقق مصلحة البنك والمساهمين والمتعاملين، وبما يتفق مع القوانين والتعليمات ذات العلاقة.

يتألف مجلس الإدارة في بنك الأردن-سورية من 9 أعضاء، ويتم انتخاب أعضاء المجلس من قبل الهيئة العامة لفترة أربع سنوات، يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالخبرات والمؤهلات التي تؤهل كل واحد منهم لأن يبدي رأيه في مناقشات المجلس باستقلالية تامة، كما يتم اختيار رئيس مجلس الإدارة من قبل أعضاء مجلس الإدارة.

يكون للمجلس في كل جلسة جدول أعمال محدد، حيث يتم توثيق مناقشات وقرارات مجلس الإدارة ضمن محاضر رسمية، حيث يتولى أمين سر المجلس إعدادها، وفي هذا السياق فقد اجتمع مجلس الإدارة (5) اجتماعات خلال عام 2015.

أسماء أعضاء مجلس الإدارة مبينة في التقرير صفحات رقم (121-122-123-124-125) وعدد الاجتماعات التي حضرها الأعضاء مبينة في الصفحة رقم (132) ينبثق عن مجلس الإدارة في بنك الأردن-سورية بموجب دليل الحوكمة، أربع لجان من أجل تسهيل قيامه بمسؤولياته، وهي لجنة التدقيق، لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت، لجنة إدارة المخاطر، ولجنة مجلس الإدارة.

لجنة التدقيق

تم انتخاب لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء من المجلس غير التنفيذيين، وقد تم تحديد مهام ومسؤوليات اللجنة ضمن دليل الحوكمة، بالإضافة إلى منح اللجنة صلاحية الحصول على أي معلومات من الإدارة التنفيذية، بالإضافة إلى حقها في استدعاء أي موظف تنفيذي أو عضو مجلس إدارة لحضور اجتماعاتها.

تتألف اللجنة من السادة:

السيد محمد أبو الهدى التهام	رئيساً
السيد نقولا يوسف البهر	عضو
السيد عمار محمد سعيد البردان	عضو

هذا وقد اجتمعت اللجنة (5) اجتماعات خلال عام 2016 حيث اجتمعت اللجنة مع المنسق الخارجي بما يسهم مع تعليمات دليل الحوكمة، كما تم الاجتماع مع السيد مدير التدقيق الداخلي 5 مرات خلال 2016.

وتتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي:

1. مراجعة مدى ملائمة الإفصاحات في التقارير المالية الصادرة عن البنك، وتوافقها مع متطلبات مصرف سورية المركزي، والسلطات الرقابية والتشريعية، والمعايير الدولية للتقارير المالية.
2. مراجعة البيانات المالية المرحلية والختامية للبنك، والتحقق من دقتها قبل عرضها على مجلس الإدارة لإقرارها.
3. دراسة الإجراءات والسياسات المحاسبية المطبقة في البنك، والتحقق منها وتوافقها مع السياسات المتعارف عليها، ومع المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للتقارير المالية ومع متطلبات مصرف سورية المركزي والسلطات الرقابية والتشريعية.
4. دراسة ومراجعة الملاحظات الواردة في تقارير مصرف سورية المركزي والسلطات الرقابية والتشريعية.
5. متابعة والإشراف على أعمال دائرة التدقيق الداخلي في البنك، علماً بأن دائرة التدقيق الداخلي مرتبطة فنياً وإدارياً مع لجنة التدقيق، وتقدم التقارير الصادرة عن دائرة التدقيق الداخلي إلى لجنة التدقيق.
6. دراسة ومراجعة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للبنك، والتحقق من شموليتها ودقتها.
7. التأكد من دقة الإجراءات المحاسبية والرقابية المنبثقة من قبل البنك، ومدى سلامتها والتفديدها.
8. دراسة وإقرار خطة التدقيق الداخلي السنوية للبنك.
9. مراجعة ودراسة الملاحظات الواردة في تقارير التدقيق الداخلي ومتابعة الإجراءات المتخذة بخصوصها.
10. التحقق من توفر الموارد الكافية لعمل دائرة التدقيق الداخلي، سواء من ناحية الموارد البشرية أو الموارد المالية أو التجهيزات اللازمة.
11. تقديم توصيات لمجلس الإدارة بخصوص تعيين المنسق الخارجي وإنهاء عمله ومكافأته وأتعابه وأي شروط تعاقدية أخرى تتعلق به، بالإضافة إلى تقييم موضوعية واستقلال المنسق الخارجي، مع الأخذ بالاعتبار أي أعمال أخرى خارج نطاق التدقيق قام بها المنسق الخارجي.
12. إجراء مراجعة مرة في السنة على الأقل، لأداء المنسق الخارجي ونطاق عمله.
13. مراجعة ودراسة الملاحظات الواردة في تقارير المنسق الخارجي، وإنشاء أي ملاحظات بشأنها ومناقشة المنسق بخصوصها، ومتابعة الإجراءات المتخذة من البنك حيالها.
14. مراجعة التقارير الخاصة بالاختراقات، مثل عدم الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة، أو إساءة الأمانة، والعمل على وضع الإجراءات والضوابط الكفيلة بتلافيها وعدم تكرار حدوثها.
15. التوصية بتعيين مدير التدقيق الداخلي ونقله وعزله وتحديد تعويضاته وتقييم أدائه.
16. مراجعة العمليات مع الأطراف ذوي العلاقة وإحاطة مجلس الإدارة بها.

لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت

تم دمج لجنة الترشيحات والمكافآت بلجنة الحوكمة وقد تم انتخابها من ثلاث أعضاء من مجلس الإدارة، ويرأس هذه اللجنة رئيس مجلس الإدارة.

السيد شاكور توفيق فأخوري	رئيساً
السيد عبد العزيز رشيد السخني	عضو
السيد عمار محمد سعيد البردان	عضو

هذا واجتمعت اللجنة (3) اجتماعات خلال عام 2015، ولم تجتمع مع مدير الموارد البشرية أي اجتماع خلال عام 2015 لأسباب تتعلق بإمكان إنعقاد اللجنة خارج الأراضي السورية، حيث قام السيد المدير العام بتمثيل دائرة الموارد البشرية عند الاجتماع باللجنة خلال عام 2015 .

وتتضمن مسؤوليات اللجنة فيما يتعلق بالحوكمة ما يلي:

1. متابعة آخر المستجدات على الصعيدين المحلي والدولي في مجال الحوكمة، للاستفادة منها وتوظيفها، للارتقاء بعمل البنك.
 2. الإشراف على إعداد ومراجعة دليل الحوكمة للبنك، ضمن الإطار التشريعي والقانوني الذي يحكم عمل البنك.
 3. إجراء مراجعة سنوية لمحتويات وبدود دليل الحوكمة للبنك، بهدف تحديثه وتضمينه أي تطورات في مجال الحوكمة.
 4. وضع الإجراءات والأساليب الكفيلة بتنفيذ بنود ومحتويات دليل الحوكمة والنقد بها.
 5. إعداد تقييم سنوي لمدى تطبيق الحوكمة في البنك وتقديمه إلى مجلس الإدارة وإلى الجهات المعنية بذلك.
 6. التنسيق مع لجنة التدقيق للتأكد من الالتزام بالدليل.
- إضافة إلى المهام المتعلقة بالترشيحات والمكافآت، وبما لا يخالف التشريعات المعمول بها فيما يتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة:
1. تقديم توصيات إلى مجلس الإدارة حول أسس ومعايير التوصية والترشيح وإعادة الترشيح لعضوية المجلس ولجان المجلس ولشغل منصب الرئيس التنفيذي والغاء العضوية، مع مراعاة القوانين والأنظمة النافذة وذلك بهدف اختيار الأفضل لعضوية مجلس الإدارة، شريطة أن لا يتم ترشيح أي شخص يحظر عليه قانوناً أن يكون عضواً في مجلس إدارة البنك، ووفقاً لما هو منصوص عليه بهذا الشأن.
 2. إجراء مراجعة سنوية لاحتياجات مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، وإعداد وصف للقدرة والمؤهلات المطلوبة لعضوية المجلس.
 3. دراسة الوقت الذي يجب أن يخصصه كل عضو لأعمال مجلس الإدارة.
 2. إجراء مراجعة سنوية لاحتياجات مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، وإعداد وصف للقدرة والمؤهلات المطلوبة لعضوية المجلس.
 3. دراسة الوقت الذي يجب أن يخصصه كل عضو لأعمال مجلس الإدارة.
 4. تقديم التوصيات حول التغييرات الممكن إجراؤها على هيكل مجلس الإدارة.
 5. تقييم جوانب القوة والضعف في أداء مجلس الإدارة، وتقديم التوصيات حول كيفية معالجة مواطن الضعف، لتحقيق مصالح البنك.
 6. تقييم استقلالية أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، على أن تكون عملية التقييم دورية وبشكل نصف سنوي، مع الأخذ بالاعتبار الحد الأدنى للمتطلبات الواجب توفرها والمشار إليها في هذا الدليل، وذلك بعد أن تضع تعريف للأعضاء المستقلين والتنفيذيين وغير التنفيذيين وبما يتوافق مع المعايير الموضوعية في دليل الحوكمة الصادر عن مجلس النقد والتسليف.

7. تقييم ومراجعة أداء أعضاء مجلس الإدارة ولجان المجلس والإدارة التنفيذية العليا، ووضع مقترحات وسياسات حول المكافآت المقدمة لهم، على أن تستند إجراءات التقييم على معايير KPIs، وتشمل معايير التقييم على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:
 - يتم الأخذ بعين الاعتبار عند تقييم المجلس ككل والإدارة التنفيذية أداء المؤسسات الأخرى المشابهة.
 - الالتزام بحضور جلسات مجلس الإدارة واجتماعات الهيئة العامة والمشاركة الفاعلة في الاجتماعات.
 - المبادرة والإبداع في طرح أفكار استثمارية وإدارية جديدة ومحايدة.
 - حسن التعامل مع أعضاء المجلس ومع الإدارة التنفيذية.
 - إنجاز المهام الموكلة للعضو.
 - عدم إفساء أسرار البنك.
 - تغليب المصلحة العامة على المصلحة الشخصية.
 - التقيد بالقوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة عن السلطات الرقابية والتشريعية وتلك المطبقة داخلياً في البنك.
 - قبول النقد البناء.
8. تحديد احتياجات البنك للإدارة التنفيذية العليا، والمؤهلات والخبرات المطلوبة لهم وخطة الإحلال.
9. إجراء مراجعة سنوية للشروط المطلوبة لعضوية مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي.
10. تقييم دوري لأداء الإدارة التنفيذية العليا، وفقاً لمعايير محددة لقياس الأداء، تعرض على مجلس الإدارة، كما توصي مجلس الإدارة بعزل أي مدير تنفيذي إذا ثبت عدم فاعليته وتقصيره في أداء واجباته ومسؤولياته.
11. إقرار هيكل الرواتب للعاملين في البنك، بما في ذلك تعويضات ومكافآت الإدارة التنفيذية العليا.
12. التأكد من وجود سياسة مكافآت لدى البنك، تتضمن أن تكون المكافآت والرواتب كافية لاستقطاب أشخاص مؤهلين للعمل في البنك والاحتفاظ بهم بشكل يضمن تنافسية البنك ويتماشى مع المكافآت والرواتب المقدمة من المؤسسات المالية المماثلة العاملة في السوق.
13. توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض المواضيع الهامة عن البنك لأعضاء المجلس (وتحديداً المستقلين منهم) عند الطلب، والتأكد من إطلاعهم المستمر على أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي، لذلك يتم تشجيع أعضاء المجلس على حضور الندوات والمناسبات، التي تتيح لهم فرصة اللقاء مع المؤسسات والشركات المحلية والعالمية.
14. الاجتماع مع مدير الموارد البشرية مرة على الأقل خلال العام، للتأكد من وجود وكفاية وعدالة ووضوح آلية التعيين والتقييم وسياسة منح المكافآت والرواتب وسياسة التدريب والتأهيل المستمر، بما يضمن استقطاب أشخاص مؤهلين للعمل في المصرف والاحتفاظ بهم.

لجنة إدارة المخاطر

تتشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة، وذلك بهدف الإدارة والتعامل مع كافة فئات المخاطر التي تواجه عمل البنك.

تتألف اللجنة من السادة:

السيد عمار محمد سعيد البردان رئيساً

السيد محمد ماهر عربي كاتب

السيد محمد أبو الهدى التهام عضو

هذا واجتمعت اللجنة 4 اجتماعات خلال عام 2016، وتم الاجتماع 4 مرات مع السيد مدير المخاطر.

تتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي:

1. الحصول على كافة المعلومات عن أي مسألة تدخل ضمن مهامها.
2. مراجعة سياسات وإستراتيجيات إدارة المخاطر التي تواجه عمل البنك بكافة فئاتها، ومنها على سبيل المثال لا الحصر (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، مخاطر السيولة، مخاطر أسعار الفائدة)، وذلك قبل رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.
3. تحديد أساليب وآليات تخفيف المخاطر بشكل ينسجم مع المتطلبات الرقابية المرعية في هذا الشأن وذلك بهدف الحد من أثر تلك المخاطر على سلامة ومثانة الوضع المالي للبنك.
4. العمل بشكل متواصل مع دائرة إدارة المخاطر في المصرف لرسم وتحديد سياسات إدارة المخاطر المرتبطة بالنشاط القائم للمصرف بالإضافة إلى تلك المتعلقة بأي نشاط أو منتج مصرفي.
5. التأكد من متابعة قيام الإدارة العليا بالمعالجة القوية لأي تجاوزات يتم رفعها من قبل إدارة المخاطر.
6. الحصول على مقترحات من الإدارة التنفيذية للبنك حول هيكل دائرة المخاطر وعملية تطويرها وبحيث تقوم اللجنة بمراجعة المقترحات وإدخال أي تعديلات عليها ليصار إلى رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.
7. تتولى لجنة إدارة المخاطر مسؤولية مواكبة التطورات السريعة والتحديات المتزايدة التي تطرأ على إدارة المخاطر داخل البنك وتقوم اللجنة برفع تقارير دورية حولها إلى مجلس الإدارة.
8. مراقبة التزام إدارة المخاطر بالمعايير الموضوعية من قبل لجنة بازل والمتعلقة بمخاطر الائتمان، مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.
9. مراجعة وإبداء الرأي أمام مجلس الإدارة حول سقف المخاطر والحالات الاستثنائية التي تطرأ عليها.
10. مراجعة التقارير الدورية حول طبيعة المخاطر التي يتم التعرض لها وحجمها وأنشطة إدارة المخاطر.
11. ضمان توفر الموارد والنظم الكافية لإدارة المخاطر، وضمان استقلال موظفي إدارة المخاطر عن الأنشطة التي ينجم عنها تحمل المصرف للمخاطر.
12. عقد اللجنة اجتماعات دورية مع إدارة المخاطر لمناقشة وتقييم المخاطر التي يتعرض لها المصرف وكفاية طرق معالجتها وتقديم التوصيات بشأنها.

لجنة مجلس الإدارة

تم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة من أربعة أعضاء من مجلس الإدارة.

تتألف اللجنة من السادة :

السيد شاكرو توفيق فاخوري رئيساً

السيد عبد العزيز رشيد السخني عضو

السيد أسعد نزار هارون عضو

السيد محمد مرفع الأخرس عضو

السيد محمد ماهر عربي كاتب

السيد أسامة سميح السكري عضو

هذا واجتمعت اللجنة مرة واحدة خلال عام 2016.

تتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي:

1. الموافقة على المعاملات الائتمانية التي تتجاوز صلاحيات اللجنة التنفيذية العليا والمدير العام وصلاحيات رئيس المجلس.
 2. دراسة السياسات والأنظمة والإجراءات والقرارات والخطط المقدمة من الإدارة التنفيذية، والتي تتطلب حسب تعليمات السلطات الرقابية والنظام الداخلي للبنك لحصول على موافقة مجلس الإدارة.
- وتعاصر اللجنة مهامها وفق نظام الصلاحيات الخاص بالبنك.

أمانة سر المجلس

تتبع أهمية محاضر الاجتماعات للبنك وللمساهمين والسلطات الرقابية من كونها السجل الدائم للأعمال التي قام بها المجلس وللقرارات المتخذة من قبله ومن قبل اللجان المنبثقة.

وبناءً عليه ولأهمية الدور الذي يقوم به أمين سر المجلس، ونظراً لما تقتضيه المرحلة القادمة من متطلبات لتطبيق وترسيخ وتعزيز الحوكمة في البنك، فقد تم تعيين السيد شاكرو توفيق فاخوري أمين سر للمجلس اعتباراً من 2010/7/25، وتم تحديد مهام ومسؤوليات أمانة سر المجلس ضمن دليل الحوكمة الخاص بالبنك.

تعارض المصالح

أكد مجلس الإدارة ضمن دليل الحوكمة للبنك، بأن على كل عضو من أعضاء المجلس أن يحدد ارتباطه مع البنك وطبيعة علاقته، وتجنب تعارض المصالح، والالتزام بمضمون دليل ميثاق السلوك المهني بهذا الخصوص، والإفصاح خطياً بشكل سنوي، أو في حال وجود مستجدات تتطلب ذلك.

المحور الثاني (التخطيط ورسم السياسات)

يطلع مجلس الإدارة بمسؤولياته في رسم الإستراتيجية العامة للبنك وتوجه البنك الاستراتيجي، وتحديد الأهداف العامة للإدارة التنفيذية، والإشراف على تحقيق هذه الأهداف.

المحور الثالث (البيئة الرقابية)

يطلع مجلس الإدارة بمسؤولياته، بالاعتماد على إطار عام للرقابة الداخلية، وذلك بهدف التحقق مما يلي:

- فعالية وكفاءة العمليات.

- مصداقية التقارير المالية.

- التقيد بالقوانين والتعليمات النافذة.

هذا ويؤكد المجلس على وجود إطار عام للرقابة الداخلية، يتمتع بمواصفات تمكنه من متابعة مهامه، واتخاذ ما يلزم من إجراءات حيالها، وضمن الإطار التالي:

1 - التدقيق الداخلي

إن وجود إدارة تدقيق داخلي تعمل بفعالية وكفاءة، يسهم بشكل أساسي في خلق مناخ الانضباط، وتعزيز وتدعيم أنظمة الضبط والرقابة الداخلية والإطار العام لإدارة المخاطر.

ومن هنا يولي مجلس الإدارة ولجنة التدقيق ودائرة التدقيق الداخلي عناية خاصة من حيث:

1. تعيين مدير التدقيق الداخلي بناءً على توصية من لجنة التدقيق.

2. تدعيم الدائرة بالكوادر البشرية المؤهلة.

3. توفير الموارد المالية الكافية لعمل الدائرة والتحقق من حصولها على رواتب ومكافآت تضمن نشاطها والمحافظة على الكوادر المؤهلة فيها.

4. توفير مستلزمات العمل المطلوبة لإنجاز مهامها بشكل كامل مثل أنظمة الحاسوب وغيرها وتوفير التدريب والتأهيل المستمر للعاملين فيها.

5. التأكد أن لدى الدائرة صلاحيات كاملة تمكنها من أداء عملها بشكل فعال وباستقلالية عليها عن الأنشطة الخاضعة للتدقيق، وضمان عدم وجود معوقات أو بنود أو معلومات غير مسموح لها الإطلاع عليها والتحقق من حرية الحركة لديها والاتصال بأي موظف داخل البنك.

6. التحقق من عدم وجود تضارب أو ازدواج في المسؤوليات أو المصالح لدى موظفي الدائرة وعدم إسناد أي مهام تنفيذية لهم.

7. تعتبر الدائرة مسؤولة عن اقتراح هيكل ونطاق التدقيق الداخلي، كما تكون مسؤولة عن إعلام لجنة التدقيق عن وجود أي تضارب قائم أو محتمل في المصالح.

8. للدائرة الحق في إعداد تقاريرها دون تدخل خارجي ومناقشة تلك التقارير مع الوحدات والدوائر التي تم تدقيقها.
 9. مراجعة عمليات الإبلاغ المالي في البنك والتحقق من دقتها وثوثيقها، ومراجعة الامتثال لسياسات البنك الداخلية وإجراءات العمل المنصوص عليها، إضافة إلى الامتثال للمعايير الدولية المتعارف عليها والتعليمات والتشريعات النافذة الصادرة عن السلطات المختصة.
 10. إعداد خطة تدقيق سنوية معتمدة من لجنة التدقيق حسب الأصول وتشمل كافة أنشطة ووحدات العمل في البنك، بالاعتماد على درجة المخاطر المرتبطة بتلك الوحدات والأنشطة.
 11. مراجعة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية بشكل دوري وبحيث يكون سنوياً على الأكثر، بهدف تحديد مواطن الضعف والعمل على تجنبها.
 12. متابعة الملاحظات والمخالفات الواردة في تقارير السلطات الرقابية والمدقق الخارجي، والتأكد من بذل الجهد اللازم لحلها، وعدم تكرار حدوثها.
 13. التأكد من توفر الإجراءات اللازمة لوجود استلام، ومعالجة، والاحتفاظ بشكاوى العملاء والملاحظات المتعلقة بالنظام المحاسبي وأنظمة الضبط والرقابة الداخلية وعمليات التدقيق، ورفع تقارير بها.
 14. الاحتفاظ بتقارير التدقيق وأوراق العمل لمدة تتفق مع التعليمات السارية، وبشكل منظم وأمن وأن تكون جاهزة لإطلاع السلطات الرقابية والمدقق الخارجي.
 15. تعزيز فعالية وظيفة التدقيق الداخلي في المصرف من خلال:
 - إدراك مجلس الإدارة والإدارة العليا لأهمية وظيفة التدقيق الداخلي، وإبصار وتوضيح هذه الأهمية لجميع العاملين في المصرف.
 - الاستفادة بالطريقة الملائمة وفي التوقيت المناسب، من نتائج عمل التدقيق الداخلي واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة بشأنها من قبل الإدارة.
 - ضمان استقلالية وظيفة التدقيق الداخلي.
 - إشراك التدقيق الداخلي في تقييم فعالية إجراءات الضبط الداخلي والتوصية بشأنها.
 - الالتزام بقرار مجلس النقد والتسليف رقم 123/هـ ن/ب4 وتعديلاته، الخاص بمتطلبات التدقيق الداخلي في المصرف، فيما يتعلق بالأمور التالية :
 - نطاق وأهداف ومهام وظيفة التدقيق الداخلي.
 - استقلالية دائرة التدقيق الداخلي.
 - نظام التدقيق.
 - نزاهة وتجرد وظيفة التدقيق الداخلي.
 - الكفاءة المهنية.
 - مجال التدقيق.
 - إجراءات التدقيق الداخلي.
 - مسؤوليات مدير دائرة التدقيق الداخلي.
 - لجنة التدقيق الداخلي.
 - الاستعانة بمصادر خارجية للرقابة الداخلية.
- هذا وسيقوم مجلس الإدارة ولجنة التدقيق، بالتأكد من توثيق مهام وصلاحيات ومسؤوليات دائرة التدقيق، ضمن ميثاق التدقيق (Internal Audit Charter)، ومن ثم اعتماد الميثاق من قبل لجنة التدقيق ومجلس الإدارة.

2 - التدقيق الخارجي

أما المدقق الخارجي فيمثل مستوى آخر من الرقابة على مدى مصداقية البيانات المالية الصادرة عن أنظمة البنك المحاسبية والمعلوماتية، وخاصة فيما يتعلق بإبداء الرأي الواضح والصريح في مدى عدالة هذه البيانات، وعكسها للواقع الفعلي خلال فترة معينة، وبراعي مجلس الإدارة في تعامله مع مكاتب التدقيق الخارجي مصلحة البنك ومهنية المكاتب التي يتعامل معها، ويحرص على الدوران المنتظم للتدقيق وتجاريه مع المكاتب التي يتعامل معها.

3 - إدارة المخاطر

ترتبط عمليات البنوك بحتمية مواجهة مخاطر متعددة الأنواع، وإن فهم وإدارة هذه المخاطر بأنواعها المختلفة وعلاجها، يدخل ضمن بناء التحكم المؤسسي الجيد، لأن إدارة المخاطر هي القبول المدروس للمخاطر، بهدف الموازنة بين العوائد من جهة والمخاطر من جهة أخرى.

لدى البنك دائرة مستقلة لإدارة المخاطر، ترفع تقاريرها دورياً إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس إدارة البنك.

وفيما يلي الإطار العام لعمل إدارة المخاطر:

1. تتولى إدارة المخاطر المسؤوليات التالية:
 - إعداد سياسات المخاطر لكافة أنواع المخاطر واعتمادها من مجلس الإدارة.
 - تحليل جميع المخاطر بما في ذلك مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر أسعار الفائدة والمخاطر التشغيلية.
 - تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.
 - التوصية للجنة إدارة المخاطر بسقوف المخاطر والموافقات ورفع التقارير وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر .
 - تزويد مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) في البنك، ويقوم المجلس بمراجعة إحصائيات المخاطر الكمية والنوعية في البنك وبشكل منتظم.
 - اعتماد الوسائل التي تساعد في إدارة المخاطر ومنها:
 - التقييم الذاتي للمخاطر ووضع مؤشرات للمخاطر.
 - إعداد قاعدة بيانات تاريخية للخسائر وتحديد تلك الخسائر وشيبيها وفقاً لنوع المخاطر .
 - توفير التجهيزات اللازمة والأنظمة الآلية الملائمة لإدارة المخاطر لدى البنك.

2. تقوم بعض اللجان والدوائر والأقسام مثل لجان الائتمان ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات ودائرة الخزينة وقسم مخاطر التشغيل بمساعدة إدارة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان.
3. تضمنين التقرير السنوي للبنك لمعلومات عن إدارة المخاطر بخصوص هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.
4. المراجعة الدورية لسياسات المخاطر المختلفة بشكل دوري (سنوي) أو كلما اقتضت الحاجة لذلك.
5. الالتزام بقرارات مجلس النقد والتسليف لاسيما القرارات (74 - 93 - 100 - 106 - 107 - 253 390/هـ ن/ب4) وتعديلاتها، الخاصة بإدارة المخاطر في المصارف.

4 - الامتثال

لدى البنك إدارة مستقلة للامتثال، ترفع تقاريرها لمجلس الإدارة مباشرة، وفيما يلي الإطار العام لعمل إدارة الامتثال:

1. إعداد سياسات وإجراءات الامتثال وتطويرها ومراجعتها بشكل دوري (مرة في السنة كحد أدنى) وكلما دعت الحاجة لذلك.
2. التأكد من مدى التزام المصرف بسياسات وإجراءات الامتثال، بما يضمن التزامه بجميع القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة.
3. إعداد منهجية فاعلة لضمان امتثال البنك لجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلة ذات علاقة، وعلى الإدارة التنفيذية توثيق مهام وصلاحيات ومسؤوليات إدارة الامتثال وتعميمها داخل البنك.
4. رفع التقارير الدورية (نصف سنوية) حول نتائج أعمالها، إلى مجلس إدارة البنك مع إرسال نسخة إلى الإدارة التنفيذية.
5. وضع سياسات وإجراءات للحد من عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يتوافق مع القوانين والأطر التشريعية النافذة لأعمال البنك.

5 - التقارير المالية

تتولى الإدارة التنفيذية للبنك القيام بما يلي:

1. إعداد التقارير المالية حسب المعايير الدولية للمحاسبة.
2. رفع هذه التقارير إلى أعضاء مجلس الإدارة في كل اجتماع من اجتماعاته الدورية.
3. نشر بياناته المالية كل ثلاثة أشهر.
4. إرسال التقارير المالية وتقارير الأعمال الكاملة إلى المساهمين سنوياً.

6 - السلوك المهني

لدى البنك دليل لميثاق السلوك المهني، تم اعتماده من قبل مجلس الإدارة، وتم تعميمه على كافة موظفي البنك، بالإضافة إلى عقد دورات تدريبية بهذه المفاهيم، وتتولى دائرة الامتثال تطوير هذا الدليل، والتحقق من مدى الالتزام به.

المحور الرابع (العلاقة مع المساهمين)

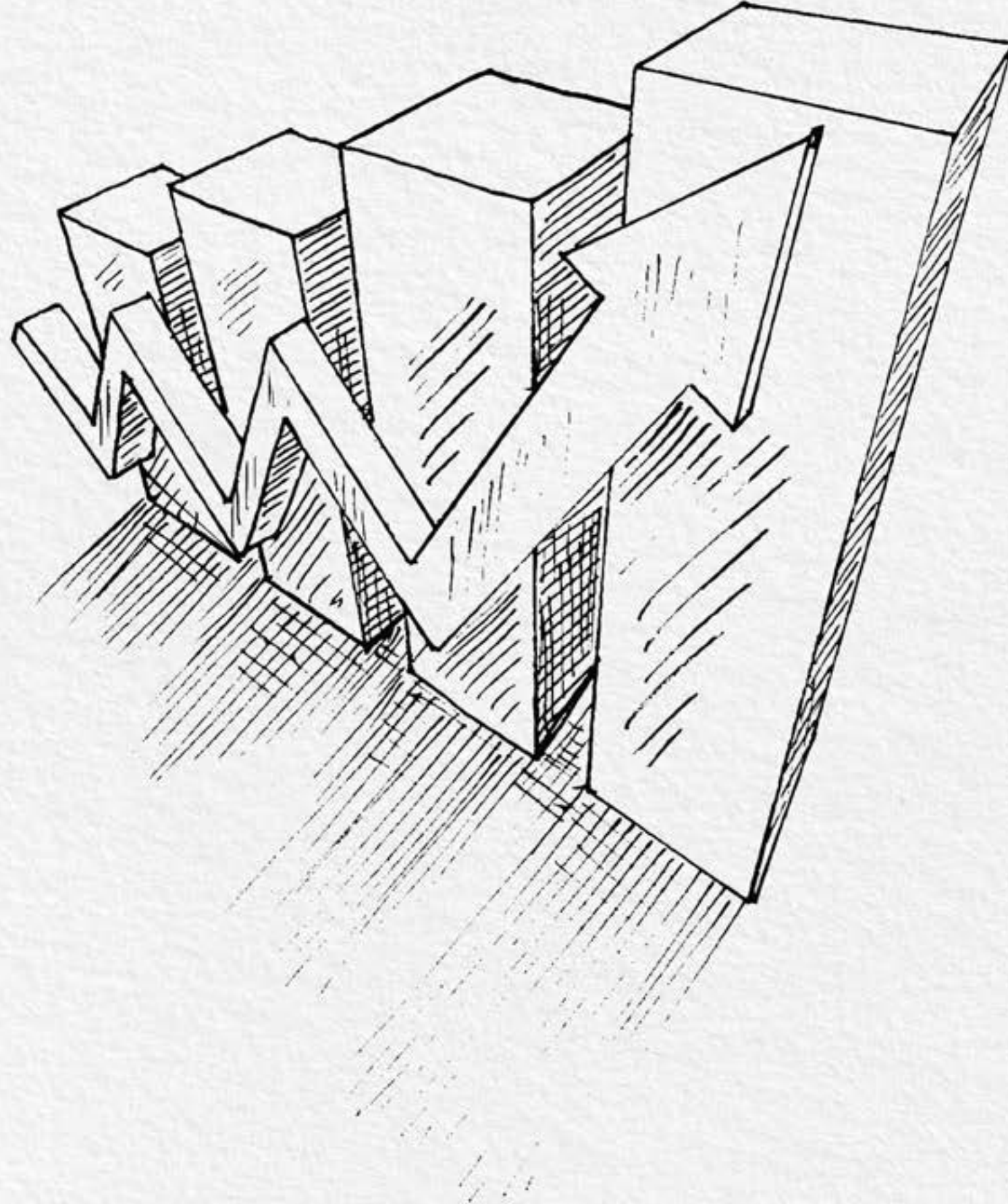
يضمن القانون لكل مساهم حق التصويت في اجتماعات الهيئة العامة، وحق مناقشة المواضيع المطروحة على جدول أعمال الهيئة العامة العادية وغير العادية، إضافة إلى ذلك فإنه يحق للمساهمين اقتراح أي بنود أخرى على جدول أعمال الهيئة العامة العادية، شريطة أن يقرن هذا الاقتراح بموافقة عدد من المساهمين المنصوص عليه بالقوانين ذات العلاقة، وتعزيزاً لهذه العلاقة يعمل مجلس الإدارة بكافة الوسائل المناسبة لتشجيع المساهمين وخاصة صغار المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة والتصويت إما بشكل شخصي أو توكيل شخصي في حالة غيابهم، كذلك يعمل على تزويد المساهمين بما يلي:

- نسخة من التقرير السنوي.
 - دعوة اجتماع الهيئة العامة وجدول أعمالها.
 - جميع المعلومات والمواد الإعلامية الموجهة للمساهمين بشكل عام.
- هذا بالإضافة لأحقية كل مساهم بالإطلاع على سجل المساهمين فيما يتعلق بمساهمته، وكذلك يحرص على توزيع الأرباح بعدالة على المساهمين، وبما يتناسب مع عدد الأسهم التي يملكها كل منهم.

المحور الخامس (الشفافية والإفصاح)

تتطوي الحوكمة لبنك الأردن- سورية على أبعاد تتصل بالنزاهة والتعامل بالانستقامة والأمانة، و الموضوعية والمساواة عن القرارات التي اتخذتها الجهات ذات العلاقة في البنك، والشفافية والإفصاح والانفتاح على المجتمع، والبنك معني بالإفصاح العام عن كافة المعلومات الموثوقة التي تقدم في أوقاتها المناسبة، لمساعدة مستخدمي هذه المعلومات على إجراء تقييم دقيق للموقف المالي للبنك وإنجازاته وأنشطته ومخاطره، وإدارة هذه المخاطر ،خاصة وأن الإفصاح وحده يعطي الشفافية المطلوبة التي تتوفر في المعلومات، من الناحية النوعية والكمية التي يتم تقديمها في أوقاتها المناسبة.

وبناء عليه فقد تم خلال التقرير السنوي الإفصاح عن كافة البيانات المطلوبة لمختلف الجهات الرقابية، بالإضافة لنشر دليل الحوكمة للبنك ومدى الالتزام به.



البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016

تقرير مدقق الحسابات المستقل

البيانات المالية

بيان الوضع المالي

بيان الدخل

بيان الدخل والدخل الشامل الآخر

بيان التغييرات في حقوق الملكية

بيان التدفقات النقدية

إيضاحات حول البيانات المالية



إلى السادة المساهمين المحترمين
بنك الأردن - سورية
شركة مساهمة مغفلة عامة
دمشق - سورية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لبنك الأردن - سورية ش.م.م. عامة سورية "المصرف" والتي تشمل بيان الوضع المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦، وكل من بيانات الدخل، الدخل الشامل الآخر، التغيرات في حقوق المساهمين، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخص للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات تفسيرية أخرى.

في رأينا، إن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، الوضع المالي للمصرف كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية والقوانين المصرفية السورية النافذة وتعليمات وقرارات مجلس النقد والتسليف.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. لقد تم شرح مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير في فقرة "مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية" من تقريرنا. إننا مستقلون عن المصرف وفق "قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين" الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين وقواعد السلوك المهني في الجمهورية العربية السورية والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية للمصرف. هذا، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات. نعتقد بأن نتائج التدقيق التوثيقية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية بموجب تقريرنا المهني، هي الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية للفترة المالية الحالية. وتم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ولا نبدى رأياً منفصلاً بشأنها.

مخصص تدني التسهيلات الائتمانية

تستند الإدارة على أحكام وتقديرات هامة عند احتساب مخصص تدني التسهيلات الائتمانية. بسبب أهمية هذه التقديرات وحجم محفظة التسهيلات الائتمانية، تم اعتبار تدقيق مخصص تدني التسهيلات كأحد الأمور الهامة.

كما جاء في الإيضاح رقم ٧، بلغ صافي التسهيلات الائتمانية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦، مبلغ ١٠,٦٠٣,٩٣٨,٩٢٣ ليرة سورية أي ما يعادل ٣٦% من إجمالي موجودات المصرف. وبلغ مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة مبلغ ٤,٥٢٣,١٣٦,٨٠٦ ليرة سورية أي ما يعادل حوالي ٢٨% من إجمالي محفظة التسهيلات.

مخصص تدني الأصول الضريبة المؤجلة

إن الاعتراف بالأصول الضريبة المؤجلة والمتعلقة بالخسائر الضريبة للمصرف يسمح بما فقط في حال توقع المصرف تحقيق أرباح في السنوات الخمس التالية كافية لتغطية هذه الخسائر الضريبة. إن توقع تحقيق أرباح خلال السنوات الخمس التالية لتحقيق الخسائر الضريبة يعتمد على أحكام وتقديرات هامة من قبل الإدارة. بسبب أهمية هذه التقديرات، تم اعتبار تدقيق الأصول الضريبة المؤجلة كأحد الأمور الهامة.

فروقات أسعار صرف

لدى المصرف أصول والتزامات نقدية مهمة بالعملات الأجنبية، والتي يتم تحويلها إلى الليرة السورية (العملة التشغيلية وعملة اعداد البيانات المالية) حسب أسعار الصرف الرسمية الصادرة عن مصرف سورية المركزي بنهاية كل دورة مالية.

بسبب التغير المستمر والحاد في سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية، هناك خطر من أن يتم تطبيق أسعار صرف خاطئة عند إعادة تحويل الأصول والتزامات النقدية، أو خطر عدم تحويل جميع الحسابات النقدية المعنونة بالعملات الأجنبية إلى الليرة السورية. ما يمكن أن يؤدي إلى إعطاء جوهرية في البيانات المالية.

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها:

- اختبار أهم إجراءات الضبط الداخلي على عمليات تصنيف الديون واحتساب مخصص تدني التسهيلات، وذلك من خلال التأكد من تصميم وتطبيق هذه الإجراءات ومدى فعاليتها بالإضافة إلى إجراء فحوصات جوهرية على تصنيف الديون والتأكد من أعمارها.
- إعادة احتساب مخصص التسهيلات الائتمانية على الديون غير المتسقة وذلك حسب القوانين المصرفية النافذة.
- بالنسبة لاحتساب مخصص تدني التسهيلات الائتمانية على أساس المحفظة، قمنا باختبار الضوابط على مدى ملائمة الشهج والنماذج المستخدمة لاحتساب المصرف وعمليات تحديد الافتراضات الرئيسية والتعرف على التسهيلات الائتمانية التي ينبغي إدراجها ضمن الاحتساب.

لتدقيق مخصص تدني الأصول الضريبة المؤجلة قمنا بتقييم تقديرات الإدارة المتعلقة بالأرباح المتوقعة للسنوات الخمس القادمة عن طريق تحدي الافتراضات الأساسية والاقتصادية للإدارة، التركيز على البنود التي لها تأثير على أرباح المصرف المتوقعة، على سبيل المثال: أسعار الفوائد، القروض المتوقعة منحها في السنوات التالية والأوضاع الاقتصادية للبلد. كما قمنا بتقييم دقة التقديرات السابقة للإدارة فيما يتعلق بالأرباح المستقبلية.

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها:

- التأكد من أن أسعار الصرف المطبقة في البنك مطابقة لأسعار الصرف الرسمية الصادرة عن مصرف سورية المركزي.
- القيام بتحديد المعاملات والأرصدة المعنونة بالعملات الأجنبية والتأكد، على أساس العينة، من:
- اعتماد أسعار الصرف المناسبة
- دقة عملية التحويل إلى عملة إعداد البيانات المالية
- قيد فروقات الصرف إلى الحسابات المناسبة في بيان الوضع المالي وبيان الدخل.

معلومات أخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى التي يتم تضمينها في التقرير السنوي من خارج القوائم المالية المرفقة مع تقرير مدقق الحسابات. إننا نتوقع أن يتم تزويدنا بالتقرير السنوي بتاريخ لاحق لتقريرنا و لا يشمل رأينا حول القوائم المالية هذه للمعلومات الأخرى وإننا لا نبدى أي نوع من التأكيد أو استنتاج حولها . تنحصر مسؤوليتنا في حدود قراءة المعلومات الأخرى المذكورة أعلاه عندما تصبح متاحة لنا ، بحيث نُقدّر فيما إذا كانت غير متوافقة بشكل جوهري مع القوائم المالية أو المعلومات التي اطلعنا عليها من خلال تدقيقنا أو ان هذه المعلومات الأخرى تتضمن أخطاء جوهريّة .

مسؤوليات الإدارة والقيمين على الحوكمة في إعداد البيانات المالية للمصرف

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية والقوانين المصرفية السورية النافذة وتعليمات وقرارات مجلس النقد والتسليف، كذلك إن الإدارة مسؤولة عن الضبط الداخلي الذي تراه ضرورياً لتمكينها من إعداد بيانات مالية خالية من أخطاء جوهريّة سواء كانت ناشئة عن غش أو عن خطأ.

عند إعداد البيانات المالية تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المصرف على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح حيث ينطبق، عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية واعتماد مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تنوي الإدارة تصفية المصرف أو وقف عملياته، أو عندما لا يتوفر لديها بديل واقعي إلا القيام بذلك.

إن القيمين على الحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمصرف.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية خالية بصورة عامة من أخطاء جوهريّة، سواء كانت ناشئة عن غش أو عن خطأ، وكذلك إصدار تقرير المدقق الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولكن لا يضمن أن عملية التدقيق التي قمّت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وفي نطاق القوانين المصرفية المرعية الإجراء، سوف تكشف دائماً أي خطأ جوهري في حال وجوده. وقد تنشأ الأخطاء عن الغش أو عن الخطأ، وتعتبر جوهريّة بشكل فردي أو مجتمعة فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءً على هذه البيانات المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق. كما نقوم أيضاً:

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهريّة في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن غش أو عن خطأ، وكذلك التصميم والقيام بإجراءات التدقيق بما يتناسب مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الغش تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يشمل الغش التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمد، سوء التمثيل أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.

- بالإطلاع على نظام الرقابة الداخلي ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة وفقاً للظروف، ولكن ليس من أجل إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمصرف.

- بتقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بما المعدة من قبل الإدارة.

- باستنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، استنتاج عما إذا هناك حالة جوهريّة من عدم اليقين متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً هامة حول قدرة المصرف على الاستمرار. وفي - الاستنتاج بوجود حالة جوهريّة من عدم اليقين، يتوجب علينا نقت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية، أو، في حال كانت هذه الإفصاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بالمنشأة إلى التوقف عن الاستمرار كمنشأة عاملة.

- بتقييم العرض الإجمالي بنية ومحتوى البيانات المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.

نقوم بالتواصل مع القيمين على الحوكمة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي حلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا.

كما نقوم بإطلاع القيمين على الحوكمة ببيان يظهر امتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي يحتمل الاعتقاد بتأثيرها على استقلاليتنا بشكل معقول وإجراءات الحماية ذات الصلة، حيث ينطبق.

من الأمور التي تم التواصل بشأنها مع القيمين على الحوكمة، نقوم بتحديد أكثر هذه الأمور أهمية في تدقيق البيانات المالية للفترة الحالية، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية. نقوم بوصف هذه الأمور في تدقيقنا حول التدقيق إلا إذا حال القانون أو الأنظمة دون الإفصاح العلني عنها، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية، أن لا يتم عرض أمر معين في تقريرنا في حال كان للإفصاح تأثيرات سلبية يتوقع منها بشكل معقول أن تفوق منفعتها المصلحة العامة.

إفصاح حول متطلبات قانونية وتنظيمية

إن نطاق تدقيقنا يتضمن أيضاً التأكد من مدى التزام المصرف بتطبيق أنظمة وتعليمات هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وخصوصاً المتعلقة منها بالبيانات المالية.

يحتفظ المصرف بقبود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية وأن البيانات المالية متفقة معها ونوصي بالمصادقة عليها.

دمشق - سورية

٢٧ نيسان ٢٠١٧

المحاسب القانوني

مصطفى عوق زكية



بيان الوضع المالي

بنك الأردن - سورية (شركة مساهمة مغفلة عامة سورية)		ل.س		
الموجودات:		إيضاح	كما في 31 كانون الأول	2015
			2016	2015
نقد و أرصدة لدى مصرف سورية المركزي	5	3.415.250.591	5.278.935.903	
أرصدة لدى مصارف	6	8.859.762.324	10.009.748.541	
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	7	7.331.948.812	10.603.938.923	
موجودات ثابتة ملموسة	8	1.210.512.559	1.231.386.103	
موجودات غير ملموسة	9	12.152.361	9.675.342	
موجودات ضريبية مؤجلة	10	904.268.704	488.882.753	
موجودات أخرى	11	612.829.056	225.539.241	
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	12	1.193.584.618	1.752.375.312	
مجموع الموجودات		23.540.309.025	29.600.482.118	
المطلوبات:				
ودائع مصارف	13	8.129.551.363	8.473.521.286	
ودائع الزبائن و المؤسسات المالية	14	9.581.429.749	10.590.968.665	
تأمينات نقدية	15	312.404.795	321.424.298	
مخصصات متنوعة	16	113.290.259	125.328.227	
مطلوبات أخرى	17	412.399.245	418.976.458	
مجموع المطلوبات		18.549.075.411	19.930.218.934	
حقوق الملكية:				
رأس المال المكتتب به و المدفوع	18	3.000.000.000	3.000.000.000	
احتياطي قانوني	19	6.668.407	64.961.831	
احتياطي خاص	19	6.668.407	64.961.831	
احتياطي عام مخاطر التمويل	20	32.337.109	32.337.109	
أرباح مدورة غير محققة	21	7.277.860.575	11.835.765.326	
خسائر متراكمة محققة		(5.332.300.884)	(5.327.762.913)	
مجموع حقوق الملكية		4.991.233.614	9.670.263.184	
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		23.540.309.025	29.600.482.118	

السيد شاكر فاخوري
رئيس مجلس الإدارة



السيد جواد الحلوني
المدير العام



السيد ياسر إبراهيم
المراقب المصرفي



بيان الدخل

بنك الأردن - سورية (شركة مساهمة مغفلة عامة سورية)		ل.س		
إيضاح		للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	2015	2016
الفوائد الدائنة	22	776.672.425	2.014.960.688	
الفوائد المدينة	23	(732.988.860)	(796.595.327)	
صافي أرباح الفوائد		43.683.565	1.218.365.361	
رسوم وعمولات دائنة	24	111.736.230	145.105.782	
رسوم وعمولات مدينة	25	(1.994.158)	(2.733.746)	
صافي إيرادات الرسوم و العمولات		109.742.072	142.372.036	
صافي أرباح الفوائد، الرسوم و العمولات		153.425.637	1.360.737.397	
صافي أرباح تشغيلية ناتجة عن تعاملات بالعملة الأجنبية		29.308.638	25.765.579	
أرباح ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي	21	3.496.713.187	4.557.904.751	
إيرادات تشغيلية أخرى	26	35.479.239	30.448.418	
إجمالي الدخل التشغيلي		3.714.926.701	5.974.856.145	
نفقات الموظفين	27	(252.161.434)	(367.362.182)	
استهلاكات موجودات ثابتة ملموسة	8	(106.865.236)	(95.205.556)	
إطفاءات موجودات غير ملموسة	9	(2.898.678)	(2.477.019)	
مصروف مخصص تدني التسهيلات الائتمانية	28	(271.581.346)	-	
صافي مخصصات متنوعة	16	(34.964.140)	(11.599.539)	
مصاريق تشغيلية أخرى	29	(235.530.786)	(357.372.860)	
إجمالي النفقات التشغيلية		(904.001.620)	(834.017.156)	
أرباح السنة قبل الضريبة		2.810.925.081	5.140.838.989	
ضريبة الدخل	10	(30.200.028)	(461.809.420)	
أرباح السنة بعد الضريبة	30	2.780.725.053	4.679.029.569	
حصة السهم من ربح السنة الأساسية والمخففة	30	92.69	155.97	

بيان الدخل والدخل الشامل الآخر

بنك الأردن - سورية (شركة مساهمة مغفلة عامة سورية)		ل.س		
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		2015	2016	
أرباح السنة		2.780.725.053	4.679.029.569	
الدخل الشامل للسنة		2.780.725.053	4.679.029.569	

بيان التغييرات في حقوق الملكية

بنك الأردن - سورية (شركة مساهمة مغفلة عامة سورية)								البيان
المجموع	أرباح مدورة غير محققة	خسائر متراكمة محققة	(خسائر) / أرباح السنة	احتياطي مخاطر التمويل	احتياطي خاص	احتياطي قانوني	رأس المال المكتتب به والمدفوع	
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	
2.210.508.561	3.781.147.388	(4.616.312.750)	-	32.337.109	6.668.407	6.668.407	3.000.000.000	الرصيد في 1 كانون الثاني 2015
2.780.725.053	-	-	2.780.725.053	-	-	-	-	الدخل الشامل للسنة
-	3.496.713.187	(715.988.134)	(2.780.725.053)	-	-	-	-	تخصيص أرباح السنة
4.991.233.614	7.277.860.575	(5.332.300.884)	-	32.337.109	6.668.407	6.668.407	3.000.000.000	الرصيد في 31 كانون الأول 2015
4.991.233.614	7.277.860.575	(5.332.300.884)	-	32.337.109	6.668.407	6.668.407	3.000.000.000	الرصيد في 1 كانون الثاني 2016
4.679.029.569	-	-	4.679.029.569	-	-	-	-	الدخل الشامل للسنة
(116.586.847)	4.557.904.751	4.537.971	(4.679.029.569)	-	-	-	-	تخصيص أرباح السنة
116.586.848	-	-	-	-	58.293.424	58.293.424	-	تخصيص احتياطي
9.670.263.184	11.835.765.326	(5.327.762.913)	-	32.337.109	64.961.831	64.961.831	3.000.000.000	الرصيد في 31 كانون الأول 2016

بيان التدفقات النقدية

بنك الأردن - سورية (شركة مساهمة مغفلة عامة سورية)		ل.س	
التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية:	إيضاح	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
		2016	2015
ربح السنة قبل الضريبة		5.140.838.989	2.810.925.081
تعديل لمطابقة الأرباح مع النقد الناتج عن النشاطات التشغيلية			
استهلاكات موجودات ثابتة ملموسة	8	95.205.556	106.865.236
إطفاءات موجودات غير ملموسة	9	2.477.019	2.898.678
مصرف مخصصات متنوعة	16	11.599.539	34.964.140
صافي التغير في مخصص تدلي التسهيلات الائتمانية - المباشرة	28,7	(438.429)	271.596.345
صافي التغير في مخصص تدلي التسهيلات الائتمانية - غير المباشرة	28,16	438.429	(14.999)
أرباح استبدال موجودات ثابتة مادية		(2.708.749)	(1.258.688)
خسائر إتلاف موجودات ثابتة مادية		31.494	86.927
الربح قبل التغيرات في الموجودات و المطلوبات التشغيلية		5.247.443.848	3.226.062.720
التغير في الموجودات و المطلوبات التشغيلية			
(الزيادة) / النقص في إيداعات لدى مصرف سورية المركزي (احتياطي نقدي الزامي)		(1.637.188)	75.415.643
الزيادة في صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة		(3.271.551.682)	(3.185.453.351)
النقص / (الزيادة) في موجودات أخرى		387.289.815	(253.358.424)
الزيادة في ودائع المصارف (التي يزيد استحقاقها عن ثلاثة أشهر)		-	1.500.000.000
الزيادة / (النقص) في ودائع الزبائن والمؤسسات المالية		1.009.538.916	(2.026.461.186)
الزيادة في تأمينات نقدية		9.019.503	130.116.642
الزيادة / (النقص) في مطلوبات أخرى		6.577.213	(70.958.983)
صافي الأموال الناتجة عن / (المستخدمة في) النشاطات التشغيلية قبل الضرائب		3.386.680.425	(604.636.939)
ضرائب دخل مسددة		(46.423.469)	-
صافي الأموال الناتجة عن / (المستخدمة في) النشاطات التشغيلية		3.340.256.956	(604.636.939)
التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية			
شراء موجودات ثابتة مادية		(113.401.844)	(25.665.363)
شراء موجودات غير ملموسة		-	(3.988.649)
صافي الأموال المستخدمة في النشاطات الاستثمارية		(113.401.844)	(29.654.012)
تأثير تغيرات أسعار الصرف على النقد وما يوازي النقد (الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي)		(558.790.694)	(428.690.571)
صافي الزيادة / (النقص) في النقد وما يوازي النقد		2.668.064.418	(1.062.981.522)
النقد وما يوازي النقد في بداية السنة	31	5.118.219.642	6.181.201.164
النقد وما يوازي النقد في نهاية السنة	31	7.786.284.060	5.118.219.642
التدفقات النقدية التشغيلية من الفوائد			
فوائد مقبوضة		2.001.365.534	754.574.249
فوائد مدفوعة		(856.937.011)	(687.342.455)

إيضاحات حول البيانات المالية

1. معلومات عامة

بنك الأردن - سورية هو شركة مساهمة مغفلة عامة سورية مملوكة بنسبة 49% من بنك الأردن ش.م.ع. تأسس المصرف بموجب قانون المصارف الخاصة رقم 28 لعام 2001 ثم الترخيص لإنشائه بتاريخ 27 أيار 2007 بموجب القرار رقم 36/هـ. والصادر عن رئاسة مجلس الوزراء في الجمهورية العربية السورية وتم تسجيله في السجل التجاري لمحافظة دمشق تحت الرقم 15351 تاريخ 28 أيار 2008 وفي سجل المصارف تحت الرقم 17 تاريخ 29 تموز 2008.

بالر المصرف أصوله في 18 تشرين الثاني 2008 وهو يقوم بكافة الخدمات والأعمال المصرفية والمالية من خلال مركزه في مدينة دمشق - شارع بغداد وفروعه داخل الجمهورية العربية السورية وعددها أربعة عشر فرعاً علماً أن هناك ثلاثة فروع مغفلة ومكتب لم يفتتح في محافظة حمص في الوقت الحالي. مدة المصرف 99 عاماً تنتهي في 26 أيار عام 2106.

تأسس البنك برأسمال مقداره 1.500.000.000 ليرة سورية موزع على 3.000.000 سهم بقيمة اسمية 500 ليرة سورية للسهم الواحد. وافقت الجمعية العمومية غير العادية المنعقدة بتاريخ 27 حزيران 2009، على زيادة رأسمال المصرف ليصبح بقيمة 3.000.000.000 ليرة سورية، تم الانتهاء من عملية الاكتتاب وزيادة رأس المال في نهاية شهر كانون الأول 2009.

وافقت هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بتاريخ 16 حزيران 2011 على تعديل القيمة الاسمية لسهم المصرف لتصبح مائة ليرة سورية للسهم الواحد وذلك في نهاية يوم 30 حزيران 2011 وبذلك يكون العدد الإجمالي لأسهم البنك 30.000.000 سهم بقيمة إجمالية تبلغ 3.000.000.000 ليرة سورية. أسهم البنك مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

نتيجة الظروف الاستثنائية التي تشهدها بعض المناطق في الجمهورية العربية السورية تم إيقاف العمل بشكل مؤقت في ثلاثة فروع للمصرف هي: صحنيا - الحمادية بحلب - حرسنا، وذلك بعد موافقة مصرف سوريا المركزي على ذلك بشكل مؤقت لحين زوال الظروف الاستثنائية لتعود هذه الفروع إلى الخدمة. وافق رئيس مجلس الإدارة بتاريخ 26 نيسان 2017 على البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016 بموجب التقييوس الممنوح له من قبل مجلس الإدارة في اجتماع الجلسة الأولى للعام 1 المنعقدة بتاريخ 21 كانون الثاني 2017.

2. تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

أ. معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة والتي ليس لها أثر جوهري على البيانات المالية:

- تم تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة التالية في إعداد البيانات المالية للمصرف، والتي أصبحت سارية المفعول للفترة المالية التي تبدأ كما في أو بعد 1 كانون الثاني 2016، والتي لم تؤثر بشكل جوهري على المبالغ والإحصاحات الواردة في البيانات المالية للسنة والسنوات السابقة، علماً بأنه قد يكون لها تأثير على المعالجة المحاسبية للمعاملات والتزيفات المستقبلية:
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (14): الحسابات الموجلة لأسباب تنظيمية.
- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1): عرض البيانات المالية والمتعلقة بالمبادرة بالإفصاح.
- التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (11): التزيفات المشتركة والمتعلقة بالمعالجة المحاسبية لشراء الحصص في العمليات المشتركة.
- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16): الممتلكات والآلات والمعدات، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (38) الموجودات غير الملموسة: توضيح للطرق المحاسبية المقبولة للاستهلاك والإطفاء.
- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (27): البيانات المالية المنفصلة، السماح للمنشآت بتسجيل الاستثمارات في الشركات التابعة والمشاريع المشتركة والشركات الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية في البيانات المالية المنفصلة.
- التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (10): البيانات المالية الموحدة والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (12): الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28): الاستثمار في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة والمتعلقة بتطبيق استثناء التوحيد على المنشآت الاستثمارية.
- التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة خلال الأعوام 2012 - 2014 والتي تغطي التعديلات الحاصلة على المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (5) و(7) ومعايير المحاسبة الدولية أرقام (19) و(34).

ب. معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة الصادرة وغير سارية المفعول بعد:

لم يتم المصرف بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الواردة أدناه الصادرة والجاهزة للتطبيق المبكر لكن غير سارية المفعول بعد:

معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة:

سارية المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد

التعديلات الحاصلة على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (1) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28) يبدأ سريانها للفترة المالية التي تبدأ من 1 كانون الثاني 2018. أما التعديلات الحاصلة على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (12) يبدأ سريانها للفترة المالية التي تبدأ من 1 كانون الثاني 2017.

التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة خلال الأعوام 2014 - 2016 والتي تغطي التعديلات الحاصلة على المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (1) و(12) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28).

1 كانون الثاني 2018	التدني: قدمت نسخة 2014 نموذج "الخسارة الائتمانية المتوقعة" لاحتساب خسارة تدني الموجودات المالية، وعليه أصبح من غير الضروري زيادة المخاطر الائتمانية بشكل مسبق حتى يتم الاعتراف بخسارة التدني. محاسبة التحوط: قدمت نسخة 2014 نموذج جديد لمحاسبة التحوط تم تصميمه ليكون أكثر ملاءمة مع كيفية قيام المنشآت بإدارة المخاطر عند التعرض لمخاطر التحوط المالي وغير المالي. إلغاء الاعتراف: تم إلحاق متطلبات إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية والمطلوبات المالية كما وردت في المعيار المحاسبي الدولي رقم (39).
1 كانون الثاني 2019	المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15): الإيرادات من العقود مع العملاء. صدر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) في أيار 2014 حيث وضع نظام شامل وموحد تستعين به المنشآت في قيد الإيرادات الناتجة من العقود المبرمة مع العملاء. المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) سوف يحل محل الإرشادات الحالية بشأن الاعتراف بالإيرادات بما في ذلك المعيار المحاسبي الدولي رقم (18): الإيرادات، والمعيار المحاسبي الدولي رقم (11): عقود الإشتاءات وما يتعلق بها من تفسيرات عند سريان العمل بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15). ويرتكز المبدأ الأساسي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) على أنه يتوجب على المنشأة الاعتراف بإيراداتها لوصف التحويل الحاصل للبضائع أو الخدمات المتفق عليها للعملاء بقيمة تعكس القيمة التي تتوقع المنشأة الحصول عليها لقاء تلك البضائع أو الخدمات، ويقدم المعيار على وجه الدقة ملهجا للاعتراف بالإيرادات بناءً على خمس خطوات: - الخطوة 1: تحديد العقود المبرمة مع العميل. - الخطوة 2: تحديد التزامات الأداء الواردة بالعقد. - الخطوة 3: تحديد قيمة المعاملة. - الخطوة 4: تخصيص قيمة المعاملة على التزامات الأداء الواردة بالعقد. - الخطوة 5: الاعتراف بالإيرادات عند (أو حين) استيفاء المنشأة لالتزامات الأداء.
تاريخ التطبيق غير محدد بعد	وبموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) تعترف المنشأة بإيراداتها عندما يتم استيفاء الالتزام، أي عندما تحول السيطرة للعميل على البضائع أو الخدمات التي تنطوي على استيفاء التزام ما. لقد تم إضافة المزيد من التوجيهات المستقبلية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) حتى يتم معالجة حالات محددة، وإضافة إلى ذلك يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) مزيداً من الإفصاحات التفصيلية. التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15): الإيرادات من العقود مع العملاء المتعلقة بتوضيح ثلاثة جوانب للمعيار (تحديد التزامات الأداء، اعتبارات الموكل مقابل الوكيل، والتراخيص) ولتوفير انتقال مريح للعقود المحملة والعقود المكتملة. المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16): عقود الإيجار، يحدد هذا المعيار كيفية الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح عن عقود الإيجار وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية. كما يوفر هذا المعيار نموذج محاسبي موحد للمستأجر، حيث يتطلب قيام المستأجرين بالاعتراف بالأصول والالتزامات لكافة عقود الإيجار باستثناء العقود التي تكون مدتها 12 شهراً أو أقل أو تكون أصولها ذات قيم منخفضة. يستمر الموجهين بتصنيف عقود الإيجارات كتشغيلية أو تمويلية، ضمن مفهوم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) المتعلق بالمحاسبة للمؤجر دون تغيير جوهره عن المعيار المحاسبي الدولي السابق رقم (17). التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (10): البيانات المالية الموحدة ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28): الاستثمار في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة (2011) والمتعلق بمعالجة البيع أو المساهمة في الموجودات من المستثمر لشركته الحليفة أو مشروعه المشترك.

1 كانون الثاني 2017	التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (12): ضرائب الدخل والمتعلقة بالاعتراف بالموجودات الضريبية الموجبة عن الخسائر غير المحققة.
1 كانون الثاني 2017	التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (7): بيان التكتفات النقدية المتعلقة بإفصاحات تمكن مستخدمي البيانات المالية من تقييم التغيرات في المعلومات الناتجة من الأنشطة التمويلية .
1 كانون الثاني 2018	تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية رقم (22): العمليات المجرة بالعملة الأجنبية والدفعات المقدمة. يتناول التفسير العمليات المجرة بالعملة الأجنبية أو أجزاء من عمليات، حيث: • يوجد ثمن معنوي بعملة أجنبية • تعترف المنشأة بأصل مدفوع مقدماً أو بمطلوب إيرادات موزعة متعلق بذلك الثمن قبل الاعتراف بالموجودات ذات الصلة أو الإيرادات أو المصاريف، و • الأصل المنفرد مقدماً أو مطلوب الإيرادات الموجبة هو أصل أو مطلوب غير نقدي.
1 كانون الثاني 2018	التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (2): الدفع على أساس السهم والمتعلقة بالتصنيف والقياس لعمليات الدفع على أساس السهم.
1 كانون الثاني 2018	التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (4): عقود التأمين والمتعلقة بالفرق ما بين تاريخ سريان كل من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) ومعيار عقود التأمين الجديد.
1 كانون الثاني 2018	التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (40): الاستثمارات العقارية حيث تم تعديل الفقرة رقم (57) لتتس على أن المنشأة تقوم بتحويل أي عتار من أو إلى الاستثمارات العقارية فقط عندما يكون هناك دليل على التغير في الاستخدام. يحدث التغير في الاستخدام عندما تتوافق أو عند توقف توافق المقارنات مع تعريف الاستثمارات العقارية. لا يشكل التغير في نوايا الإدارة لاستخدام العقار دليل على وجود تغير في الاستخدام. تم تعديل الفقرة لتتس على أن قائمة الأمثلة الواردة فيها غير شاملة.
عندما يتم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).	التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7): الأدوات المالية، الإفصاحات المتعلقة بالتطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).
عندما يتم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).	المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7): الأدوات المالية الإفصاحات المتعلقة بإفصاحات إضافية حول محاسبة التحوط (والتعديلات اللاحقة) والناتجة عن تطبيق الفصل الخاص بمحاسبة التحوط في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).
1 كانون الثاني 2018	المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 الأدوات المالية (النسخ المعدلة للأعوام 2009 و 2010 و 2013 و 2014) حيث صدر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) الأدوات المالية في تشرين الثاني 2009 وطرح متطلبات جديدة لتصنيف وقياس الموجودات المالية، وتم تعديله في تشرين الأول لإضافة متطلبات لتصنيف وقياس واستبعاد المطلوبات المالية، كما تم طرح نسخة جديدة في تشرين الثاني 2013 لتتضمن متطلبات جديدة لمحاسبة التحوط. كما تم إصدار نسخة معدلة من المعيار في تموز 2014 كي يتضمن بشكل رئيسي كل من (أ) متطلبات التدني للموجودات المالية (ب) تعديلات محددة لمتطلبات التصنيف والقياس من خلال طرح فئة لقياس الموجودات المالية من خلال الدخل الشامل الآخر لبعض أدوات الدين البسيطة. إن النسخة النهائية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) تحتوي على المتطلبات المحاسبية للأدوات المالية وحلت محل معيار المحاسبة الدولي رقم (39): الاعتراف والقياس. وتتضمن النسخة الجديدة من المعيار المتطلبات التالية: التصنيف والقياس: تصنف الموجودات المالية بناءً على نموذج الأعمال والتكتفات النقدية التعاقدية. وقدمت نسخة 2014 تصنيفاً جديداً لبعض أدوات الدين حيث يمكن تصنيفها ضمن "الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر". ويتم تصنيف المطلوبات المالية بشكل مشابه لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) لكن هنالك اختلافات في المتطلبات المنطقية على قياس مخاطر الائتمان المتعلقة بالمنشأة.

تتوقع إدارة المصرف أن يتم تطبيق المعايير المبينة أعلاه في إعداد البيانات المالية عند تاريخ سريان كل منها دون أن تحدث هذه المعايير أي أثر جوهري على البيانات المالية للمصرف باستثناء تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (9) و(15) و(16)، حيث تتوقع الإدارة أن يتم تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (9) و(15) و(16)، في البيانات المالية للمصرف خلال الفترات المالية الذي تبدأ في أو بعد الأول من كانون الثاني 2018، والمعايير الدولي للتقارير المالية رقم (16) في أو بعد الأول من كانون الثاني 2019، علماً بأنه قد يكون لها أثر جوهري على المبالغ والإحصاءات الواردة في البيانات المالية والمتعلقة بالإيرادات من العقود مع العملاء والموجودات والمطلوبات المالية للمصرف وعقود الإيجار، إلا أنه من غير العملي أن يتم تقدير أثر تطبيق ذلك في الوقت الحالي بشكل معقول لحين قيام الإدارة باستكمال الدراسة التفصيلية لتطبيق تلك المعايير على البيانات المالية للمصرف.

3 - السياسات المحاسبية العامة

تصريح التقيد بالمعايير

تم إعداد البيانات المالية للمصرف وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، ووفقاً للقوانين المحلية النافذة وتعليمات وقرارات مجلس النقد والتسليف، لقد جرى تصنيف الحسابات في الموجودات والمطلوبات حسب طبيعة كل منها وجرى تبويبها في البيانات المالية بموجب ترتيب تقريبي تبعاً لسيولتها النسبية.

أسس التقييم

تم إعداد البيانات على أساس مبدأ الكلفة التاريخية باستثناء البنود التالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة :

- الموجودات والمطلوبات المحتفظ بها بغرض المتاجرة.
- الأدوات المالية المحددة على أساس القيمة العادلة من خلال بيان الدخل.
- الاستثمارات في حقوق الملكية.
- الأوراق المالية المتوفرة للبيع
- الأدوات المالية المشتقة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة.

إن السياسات المحاسبية الأساسية هي مترجة أدناه :

(أ) العملات الأجنبية:

إن العمليات المجرة بعملات غير عملة اعداد التقارير المالية (عملات أجنبية) يتم تسجيلها على أساس أسعار القطع السائدة بتاريخ العمليات. بتاريخ كل بيان وضع مالي يتم إعادة تحويل البنود المالية بالعملات الأجنبية على أساس أسعار القطع السائدة بتاريخ بيان الوضع المالي حيث بلغت 517.43 ليرة سورية للدولار الأمريكي و 541.18 لليورو كما في 31 كانون الأول 2016 (مقابل 336.65 ليرة سورية للدولار الأمريكي و 367.94 لليورو كما في 31 كانون الأول 2015)، إن البنود غير المالية بالعملات الأجنبية المسجلة على أساس القيمة العادلة يعاد تحويلها على أساس أسعار القطع السائدة في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة. إن البنود غير المالية التي جرى تقييمها على أساس الكلفة التاريخية بعملة أجنبية لا يعاد تحويلها.

تفيد فروقات القطع في الأرباح والخسائر في الفترة التي نشأت فيها، باستثناء فروقات القطع على العمليات المنفذة بقصد التحوّل لمخاطر محددة بعملات أجنبية وفروقات القطع على بنود مالية تمثل أرصدة مدينة مطلوبة من أو دائنة متوجبة إلى نشاط أجنبي من غير المقرر أو المتوقع تسديدها يتم تسجيلها في الدخل الشامل الآخر وإظهارها في حساب فروقات تحويل عملات أجنبية ضمن حقوق الملكية ومن ثم تقيد في بيان الدخل عند التفرغ عن صافي المساهمة.

(ب) الاعتراف والغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية:

يتم الاعتراف المبدئي بالقروض والتسليفات والودائع وسندات الدين الصادرة والمطلوبات المروضة، بالتاريخ الذي نشأت فيه. ويتم الاعتراف المبدئي بجميع الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى في التاريخ الذي يصبح فيه المصرف فريقاً في الشروط التعاقدية للاداء.

يتم القياس المبدئي للموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة. إن تكاليف اجراء العملية المرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار الموجودات والمطلوبات المالية (باستثناء الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر) يتم اضافتها أو تنزيلها من القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية، حسبما ينطبق، عند الاعتراف المبدئي. إما تكاليف اجراء العملية المرتبطة مباشرة باقتناء الموجودات أو المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فيتم الاعتراف بها فوراً في بيان الدخل.

يتم إلغاء الاعتراف من قبل المصرف بأصل مالي عند انتهاء أجل الحقوق التعاقدية في التشفات النقدية من الأصل، أو عندما تحوّل الأصل المالي في عملية تتضمن تحويل جميع مخاطر وعائدات ملكية الأصل المالي إلى منشأة أخرى. اذا لم يحول المصرف أو يحافظ على جميع مخاطر وعائدات ملكية الأصل واستمر بالسيطرة على الأصل المنقول، يجب أن يعترف المصرف بحصته المحتفظ بها في الأصل وبالالتزامات المترتبة عنها في المبالغ التي قد يتم دفعها. اذا حافظ المصرف بصورة مهمة على جميع مخاطر وعائدات ملكية الأصل المالي المنقول، يجب ان يستمر المصرف بالاعتراف بالأصل المالي وكذلك الاعتراف بالالتزامات الضامنة للعائدات المقبوضة.

عند إلغاء الاعتراف بأصل مالي بالقيمة المطفأة، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل ومجموع المقابل المقبوض ويرسم القبض ضمن بيان الدخل.

لا يتم إلغاء الاعتراف بسندات الدين المستبدلة بسندات دين ذات استحقاقات أطول ومخاطر مماثلة والمصدرة من المصدر عينه حيث أنها لا تقي بشروط إلغاء الاعتراف. يتم تأجيل العائدات والحسمات الناتجة عن عملية بدل السندات المذكورة وإظهارها كتعزيز للعائد على مدى الفترة المتبقية للاستحقاقات الممددة.

يتم إلغاء الاعتراف من قبل المصرف بمطلوبات مالية فقط عند الإعفاء من أو إلغاء أو انتهاء أجل الالتزامات الخاصة بها. يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي الذي تم إلغاء الاعتراف به والمقابل المنفوخ ويرسم الدفع، بما في ذلك الموجودات غير النقدية المنقولة أو الالتزامات المتكبدة ضمن بيان الدخل.

(ج) تصنيف الموجودات المالية:

لاحقاً للاعتراف الأولي، يتم تقييم الاستثمارات في أوراق مالية تبعاً لتصنيفها إما ك : مستبقة لتاريخ الاستحقاق، فروض وتسليفات، متوفرة للبيع، أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

استثمارات في أوراق مالية مستبقة لتاريخ الاستحقاق:

الاستثمارات المستبقة لتاريخ الاستحقاق هي موجودات غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد وتاريخ استحقاق ثابت وإن المصرف لديه النية الإيجابية والقدرة على الاحتفاظ بها لحين الاستحقاق، والتي لا تكون محددة على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو كمتوفرة للبيع. يتم قياس الاستثمارات المستبقة لتاريخ الاستحقاق على أساس الكلفة المطفأة باستعمال طريقة الفائدة الفعلية.

استثمارات في أوراق مالية كقروض وتسليفات:

الاستثمارات في أوراق مالية كقروض وتسليفات هي موجودات غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد وتاريخ استحقاق ثابت.

يتم قياس الاستثمارات في أوراق مالية كقروض وتسليفات على أساس الكلفة المطفأة باستعمال طريقة الفائدة الفعلية.

استثمارات في أوراق مالية متوفرة للبيع:

الاستثمارات المتوفرة للبيع هي موجودات غير مشتقة لم يتم تحديدها ضمن فئات الموجودات المالية الأخرى. ان سندات المساهمة غير المدرجة التي لا يمكن تقييم قيمتها العادلة بشكل موثوق يتم تسجيلها بالكلفة. يتم تسجيل باقي الاستثمارات المتوفرة للبيع على أساس القيمة العادلة وتدرج الأرباح أو الخسائر غير المحققة ضمن بنود الدخل الشامل الآخر.

يتم فصل التغير في القيمة للعادلة لاستثمارات في أدوات دين متوفرة للبيع اعيد تصنيفها كمستبقة لتاريخ الاستحقاق عن التغير في القيمة العادلة لاستثمارات في أدوات دين متوفرة للبيع ضمن حقوق الملكية ويتم إظهارها كتعزيز للعائد على مدى العمر المتبقي لأداة الدين.

التحديد على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

يقوم المصرف بتحديد موجودات ومطلوبات مالية على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في أي من الحالات التالية :

- يتم إدارة وتقييم الموجودات أو المطلوبات واعداد التقارير الداخلية عنها على أساس القيمة العادلة ؛ أو
- ان التحديد يلغي أو يقلل إلى حد كبير عدم تناسب محاسبي قد ينشأ خلافاً لذلك ؛ أو
- ان الموجودات أو المطلوبات تتضمن مشتقات متجهة تعكّل بصورة هامة التشفات النقدية المطلوبة في العقد خلافاً لذلك.

(د) المطلوبات المالية وأدوات حقوق الملكية:

التصنيف كدين أو حقوق ملكية:

يتم تصنيف أدوات الدين وحقوق الملكية التي يصدرها المصرف كمطلوبات مالية أو حقوق ملكية بناء على جوهر الاتفاقيات التعاقدية والتعريف للالتزام المالي ولأداة حقوق الملكية.

أداة حقوق الملكية هي أي عقد يثبت الحصة المتبقية في أصول المنشأة بعد خصم جميع التزاماتها. يتم الاعتراف بأدوات حقوق الملكية الصادرة عن المصرف بقيمة العائدات المقبوضة صافي من تكاليف الاصدار المباشرة.

إذا أعاد المصرف شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة به، فيتم الاعتراف بها واقتطاعها من حقوق الملكية. لا يتم الاعتراف بأي ربح أو خسارة في بيان الدخل عند شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمصرف.

يتم تصنيف الاجزاء المكونة للأدوات المركبة (سندات قابلة للتحويل) الصادرة عن المصرف بشكل منفصل كمطلوبات مالية أو أداة حق ملكية وفقاً لجوهر الاتفاقيات التعاقدية وتعريف الالتزام المالي وأداة حقوق الملكية. ان خيار التحويل الذي سيتم تسديده بموجب تبادل مبلغ نقدي ثابت أو أصل مالي آخر مقابل عدد محدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمصرف ه ويمتابة أداة حق ملكية.

المطلوبات المالية:

المطلوبات المالية التي لا يحتفظ بها بغرض المتاجرة ولا يتم تحديدها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ، يتم قياسها لاحقاً بالكلفة المطفأة باستعمال طريقة الفائدة الفعلية.

يتم تحديد المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عندما يحتفظ بالالتزام المالي بغرض المتاجرة أو يتم تحديده بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

إن الالتزام المالي غير المحتفظ به بغرض المتاجرة قد يحدد بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف الاول اذا :

-كان مثل هذا الاعتراف يلغي أو يخفف بشكل جوهري تضارب القياس والاعتراف الذي قد ينتج ؛ أو

-كان الالتزام المالي يمثل جزء من مجموعة موجودات مالية أو مطلوبات مالية أو الاثنين معاً والتي يتم ادارتها وتقييم اداها على أساس القيمة العادلة وفقاً لاستراتيجية موققة لإدارة المخاطر للمصرف أو استراتيجية استثمارية موققة، وتقدم المعلومات حول المجموعة داخلياً وفق ذلك الأساس ؛ أو

-كان الالتزام المالي يمثل جزء من عقد يحتوي على مشتق منمضج أو أكثر ، وكان العقد المختلط بكامله محدداً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بموجب معيار التقارير المالية الدولي رقم 9.

(هـ) تقاص الموجودات والمطلوبات المالية:

تقاص الموجودات والمطلوبات المالية وتظهر في بيان الوضع المالي بالصافي فقط عندما يكون هناك حق قانوني لعمل ذلك أو عندما يلوي المصرف أما القيام بالتسوية على أساس صافي القيمة ولما ان يحقق الموجودات ويسدد المطلوبات بشكل مترامن.

(و) قياس القيمة العادلة للأدوات المالية:

إن القيمة العادلة هي السعر الذي يمكن الحصول عليه من بيع الأصل أو دفعه لتحويل الالتزام بموجب عملية منظمة بين متشاركين في السوق في تاريخ القياس.

يتم قياس القيمة العادلة لأصل والالتزام معين استناداً إلى خصائص الأصل أو الالتزام والتي يقوم المتشاركين في السوق بأخذها في الاعتبار عند عملية تسعير الأصل أو الالتزام في تاريخ القياس.

يقوم المصرف باعتماد أسعار السوق بتقييم أدواته المالية المتداولة في سوق مالي نشط، إذا لم يكن سوق الأداة نشطاً يقوم المصرف باعتماد تقنيات لقياس القيمة العادلة تأخذ في الاعتبار الاستعمال الأقصى لمعلومات منظورة في السوق حيث ينطبق.

حدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 13 مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة:

– المستوى الأول: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) لأصول والالتزامات متطابقة في أسواق نشطة؛

– المستوى الثاني: معلومات غير السعر المعلن المتضمن في المستوى الأول الذي يتم رصده للأصل والالتزام؛ سواء بصورة مباشرة (مثل الأسعار) أو غير مباشرة (أي مشتقة من الأسعار)؛

– المستوى الثالث: معلومات عن الأصل أو الالتزام لا تستند إلى تلك المرصودة من السوق (معلومات غير منظورة).

(ز) تدني قيمة الموجودات المالية:

في تاريخ كل بيان وضع مالي يتم تقييم الموجودات المالية، ما عدا تلك التي هي على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، لاحادية وجود مؤشرات تدني في قيمتها. يكون هنالك تدني في قيمة الموجودات المالية عند وجود دليل حتمي، نتيجة حصول حدث أو أكثر بعد إجراء التقيد الأولي للموجودات، إن التشفقات النقدية المستقبلية المقدرة للاستثمار قد تأثرت.

تشتمل الأدلة الموضوعية على أن أصلاً مالياً أو مجموعة أصول مالية انخفضت قيمتها، على الصعوبات المالية التي يمكن أن تواجه الجهة المقرضة أو المصدرة، مخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية، إضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار اتجاه ومستوى التدني في أدوات مالية مماثلة.

عند النظر بوجود دليل على تدني في قيمة الأصول المسجلة بالكلفة المطفأة، يأخذ المصرف بعين الاعتبار الأصول بشكل منفرد وبشكل جماعي.

إن خسائر تدني قيمة الموجودات المسجلة على أساس الكلفة المطفأة تحدد بما يساوي الفرق بين القيمة الدفترية للموجودات المالية والقيمة الاستردادية المقدرة، تقيد الخسائر في بيان الدخل. إذا حصل انخفاض في خسارة تدني القيمة في فترة لاحقة، يتم عكس خسارة تدني القيمة المعقودة سابقاً من خلال الأرباح أو الخسائر ضمن حدود إن القيمة الدفترية للأصل المالي بتاريخ عكس خسارة تدني القيمة لا تزيد عما كان يمكن أن تبلغه الكلفة المطفأة فيما ل ولم يتم قيد خسارة تدني القيمة.

بالنسبة إلى أدوات حقوق الملكية يعتبر الانخفاض الكبير في القيمة العادلة إلى ما دون تكلفتها أو الانخفاض الذي يستغرق وقتاً طويلاً دليلاً موضوعياً على انخفاض القيمة.

بالنسبة للاستثمارات في أوراق مالية متوفرة للبيع، فإن الخسائر المتراكمة المسجلة سابقاً في الدخل الشامل الآخر والمتراكمة ضمن حقوق المساهمين يتم قيدها في بيان الدخل عندما تكون خسائر تدني القيمة مثبتة بحصول تدني مستمر لمدة طويلة في القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية. إن أي زيادة في القيمة العادلة للاستثمارات في أدوات دين متوفرة للبيع، لاحقة لحصول خسارة تدني في القيمة، لا تقيد في بيان الدخل. إن أي زيادة في القيمة العادلة للاستثمارات في أدوات حقوق ملكية متوفرة للبيع، لاحقة لحصول خسارة تدني في القيمة، تقيد في بيان الدخل.

(ح) أدوات مالية مشتقة:

تقيد المشتقات على أساس القيمة العادلة بتاريخ الدخول في عقد لأداة مشتقة ويعاد تقييمها لاحقاً على أساس قيمتها العادلة بتاريخ التقرير. يتم قيد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك حال حصولها في بيان الدخل إلا إذا كانت الأداة المشتقة محددة ومستعملة كأداة تحوطية، وفي هذه الحالة فإن توقيت التقيد في بيان الدخل يعتمد على طبيعة علاقة التحوط.

مشتقات مدمجة:

إن المشتقات المدمجة ضمن أدوات مالية أخرى أو عقود مضيفة أخرى تعامل كأدوات مشتقة مستقلة عندما لا تكون مخاطرها وخصائصها متعلقة بقرب تلك العائدة إلى العقود المضيفة وإن العقود المضيفة غير مقيّمة على أساس قيمة عادلة تقيد تغيراتها في بيان الدخل.

محاسبة التحوط:

يحدد المصرف أدوات تحوطية معينة، التي تتضمن مشتقات وأدوات مشتقة مدمجة وأدوات غير مشتقة متعلقة بمخاطر عملات أجنبية، إما كتحوطات القيمة العادلة، أو كتحوطات التشفقات النقدية، أو كتحوطات لصفافي استثمارات في نشاطات أجنبية. تقيد التحوطات لمخاطر العملات الأجنبية على التزامات ثابتة كتحوطات تشفقات نقدية. عند بداية علاقة التحوط، يوثق المصرف العلاقة بين الأداة التحوطية والبند المتحوط له، وأهدافه الخاصة بإدارة المخاطر واستراتيجيته للدخول في صفيات تحوط متفرقة. كذلك، عند بداية عملية التحوط وبشكل مستمر، يوثق المصرف فيما إذا كانت الأداة التحوطية المستعملة في علاقة تحوطية هي عالية الفعالية في إلغاء التغيرات في القيمة العادلة أو التشفقات النقدية للبند المتحوط له.

تحوط القيمة العادلة:

إن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المحددة والممكن اعتبارها كتحوطات قيمة عادلة تقيد حالاً في بيان الدخل، بالإضافة إلى أي تغيرات في القيمة العادلة للبند المتحوط له العائد إلى المخاطر المتحوط لها. إن التغير في القيمة العادلة لأداة التحوط والتغير في البند المتحوط له العائد إلى المخاطر المتحوط لها تقيد في بند بيان الدخل المتعلق بالبند المتحوط له.

تتوقف محاسبة التحوط هذه عندما يلغي المصرف العلاقة التحوطية، أو ينتهي أجل الأداة التحوطية أو يتم بيعها أو انتهاءها أو تنفيذها أو لا تعود مقبولة للمحاسبة التحوطية، إن تعديل القيمة الدفترية للبند المتحوط له الناتج عن المخاطر المتحوط لها يتم إطفاءه في بيان الدخل ابتداءً من ذلك التاريخ.

تحوط التدفق النقدي:

إن الجزء الفاعل من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المحددة والمعبرة كتحوطات تدفق نقدي يتم تأجيلها ضمن الدخل الشامل الآخر. إن الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالجزء غير الفاعل تقيد حالاً في بيان الدخل.

إن المبالغ المعقودة سابقاً في الدخل الشامل الآخر والمتراكمة ضمن حقوق المساهمين يعاد تصنيفها إلى الأرباح أو الخسائر في الفترات التي يقود فيها البند المتحوط له في بيان الدخل، وذلك في ذات بند بيان الدخل الذي قيد فيه البند المتحوط له. انما، عندما ينتج عن العمليات المستقبلية المرتقبة المتحوط لها قيد لموجودات غير مالية أو مطلوبات غير مالية، فإن الأرباح والخسائر المعقودة سابقاً في الدخل الشامل الآخر والمتراكمة ضمن حقوق المساهمين يتم تحويلها من حقوق المساهمين وتدرج ضمن التقييم الأولي لكلفة تلك الموجودات غير المالية أو المطلوبات غير المالية.

تتوقف محاسبة التحوط عندما يلغي المصرف العلاقة التحوطية، أو ينتهي أجل الأداة التحوطية أو يتم بيعها أو انتهاءها أو تنفيذها أو لا تعود مقبولة للمحاسبة التحوطية. إن أي أرباح أو خسائر معقودة في الدخل الشامل الآخر ومتراكمة ضمن حقوق المساهمين بذلك التاريخ تبقى ضمن حقوق المساهمين وتتحقق عندما تقيد العملية المستقبلية المرتقبة نهائياً في بيان الدخل. عندما لا يعود من المحتمل حصول عملية مستقبلية مرتقبة، فإن الأرباح أو الخسائر المتراكمة سابقاً ضمن حقوق المساهمين يتم قيدها حالاً في بيان الدخل.

(ط) قروض وتسليفات:

القروض والتسليفات هي موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد، غير الاستثمارات في أوراق مالية، وغير محتفظ بها للمناجزة. تقيد القروض والتسليفات على أساس الكلفة المطفأة بعد تنزيل الفائدة غير المحققة وبعد مؤونة تدني قيمة الديون حيث ينطبق. تسجل الديون الرديئة والمشكوك بتحويلها على أساس الاستحقاق النقدي وذلك لوجود شكوك واحتمال بعدم تحصيل قيمتها الأصلية و/أو عائداتها.

(ي) كفالات مالية:

إن عقود الكفالات المالية هي عقود توجب على المصرف إجراء دفعات محددة لتعويض الحامل عن خسارة تراكبت لأن مدين معين عجز عن إجراء دفعة مستحقة بموجب شروط أداة دين. يمكن لهذه العقود أن تأخذ عدة أشكال قانونية للمقاضاة (كفالات، كتب اعتماد، عقود ضمان التمثلي).

تقيد مطلوبات الكفالات المالية أولاً على أساس قيمتها العادلة، ولاحقاً تحمل في الدفاتر على أساس القيمة الأعلى ما بين هذه القيمة المطفأة والقيمة الحالية للدفعة المتوقعة (عندما يصبح من المحتمل إجراء دفعة من جراء الكفالة). تدرج الكفالات المالية ضمن المطلوبات الأخرى.

(ك) ممتلكات ومعدات:

تظهر الممتلكات والمعدات على أساس الكلفة التاريخية، بعد تنزيل الاستهلاكات المتراكمة وخسارة تدني القيمة، إن وجدت.

يتم احتساب استهلاك الأصول الثابتة المادية لأطفاً كلفة الموجودات، باستثناء الأراضي والدفعات على حساب نفقات رأسمالية، باستعمال طريقة القسط الثابت على مدى مدة الخدمة المقدرة للأصول المعنية كما يلي:

%

مباني

2

معدات وأجهزة وأثاث

9 - 15

أجهزة الحاسب

15

وسائط نقل

15

تصنيذات على المأجور

15

ديكور

15

في نهاية كل عام، يتم مراجعة طريقة احتساب الاستهلاك ومدى مدة الخدمة المقدرة ويتم تسجيل أي تغيير في التقديرات بأثر مستقبلي.

إن الأرباح والخسائر الناتجة عن استبعاد أو تقاعد أي من الأصول الثابتة يتم تحديدها بالفرق بين عائدات البيع والقيمة الدفترية للموجودات ويتم تسجيلها ضمن بيان الدخل.

(ل) موجودات غير ملموسة:

يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة، باستثناء الشهرة، باستعمال طريقة القسط الثابت ونسبة 20% للفروغ و15% لبرامج الكمبيوتر وهي تخضع لاختبار التدني في قيمتها.

(م) التدني في قيمة اصول ملموسة وغير ملموسة (باستثناء الشهرة):

في نهاية كل فترة تقرير، يقوم المصرف بمراجعة القيم الدفترية لاصوله الملموسة وغير الملموسة لتحديد فيما إذا كان يوجد أي مؤشر بأن تلك الأصول قد أصابها خسارة تدني في قيمتها. إن وجد هكذا مؤشر، يتم تقدير القيمة الاستردادية للأصل لتحديد مدى خسارة تدني القيمة (إن وجدت).

القيمة الاستردادية هي القيمة الأعلى ما بين القيمة العادلة ناقص كلفة البيع والقيمة الاستعمالية. عند تحديد القيمة الاستعمالية، يتم حسم التشفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستعمال نسبة حسم قبل الضريبة تعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر الملازمة للأصل الذي لم يتم بشأنه تعديل تقديرات التشفقات النقدية المستقبلية.

إذا كان تقدير القيمة الاستردادية للأصل أقل من قيمته الدفترية، يتم انقاص القيمة الدفترية للأصل لتوازي القيمة الاستردادية. تقيد خسارة تدني القيمة حالاً في بيان الدخل، إلا إذا كان الأصل المختص مسجل دفترياً بقيمة إعادة التقييم، وفي هذه الحالة تعامل خسارة تدني القيمة كتخفيض لوفر (إعادة التقييم (المفيد سابقاً).

في حال أن خسارة تدني القيمة انعكست لاحقاً، يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل (وحدة منتجة لتشفقات نقدية) إلى أن تصل إلى التفسير المعكّل لقيمتها الاستردادية، لكن بحيث إن القيمة الدفترية بعد الزيادة لا تفوق القيمة الدفترية التي كان يمكن أن تحدد فيما ل ولم يتم قيد خسارة تدني قيمة للأصل (وحدة منتجة لتشفقات نقدية) في سنوات سابقة.

يتم قيد عكس خسارة تدلي القيمة حالاً في بيان الدخل، إلا إذا كان الأصل المختص مسجل دفترياً بقيمة إعادة التقييم، وفي هذه الحالة يعامل عكس خسارة تدلي القيمة كزيادة لوفر (إعادة التقييم (المقيد سابقاً).

إن القيمة العادلة لممتلكات المصرف الخاصة والممتلكات المأخوذة استيفاء لقروض هي القيمة السوقية المقدرة كما تحدد من قبل مخملي العقارات على أساس توافق السوق من خلال المقارنة مع صليات مشابهة في المنطقة الجغرافية نفسها وعلى أساس القيمة المتوقعة لعملية بيع حالية بين مشتري راغب ورائع راغب، أي في غير صليات البيع القسرية أو التصفية بعد تعديل عامل عدم السيولة وقيد السوق.

(ن) مؤونة تعويضات نهاية الخدمة للموظفين:

إن المصرف مسجل في مؤسسة التأمينات الاجتماعية في الجمهورية العربية السورية ويسدد بشكل منتظم التأمينات عن موظفيه إلى المؤسسة. تمثل هذه المساهمات اتفاق المصرف مع موظفيه حول تعويض نهاية الخدمة وبالتالي سوف يحصل الموظفون على هذا التعويض من مؤسسة التأمينات الاجتماعية. ليس على المصرف أي التزامات أخرى تجاه موظفيه فيما يتعلق بتعويض نهاية الخدمة.

(س) المؤونات:

يتم قيد المؤونات إذا، نتيجة حدث سابق، ترتب على المصرف موجب قانوني أو استتاجي يمكن تقديره بشكل موثوق، وإنه من المحتمل أن يتوجب إجراء تدفق منافع اقتصادية إلى الخارج لتسديد موجب. يتم تحديد المؤونات عن طريق حسم التكتفات التقديرية المستقبلية المتوقعة باستعمال نسبة قبل الضريبة التي تعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للتدفق والمخاطر المحددة للالتزام، حسبما ينطبق.

(ع) تحقق الإيرادات والأعباء:

تقيد إيرادات وأعباء الفوائد على أساس الاستحقاق، مع الأخذ بالحسبان رصيد الأصل والنسبة المطبقة، باستثناء القروض والتسليفات المصنفة غير منتجة التي يتم الاعتراف بعائداتها فقط عند تحقق استردادها. تتضمن إيرادات وأعباء الفوائد إطفاء الخصومات والعلاوات.

إن إيرادات وأعباء الرسوم والعمولات التي تشكل جزءاً أساسياً من نسبة الفائدة الفعلية على موجودات مالية أو مطلوبات مالية (مثل العمولات والرسوم المكتسبة على القروض) يتم إدراجها ضمن إيرادات وأعباء الفوائد.

تقيد إيرادات الرسوم والعمولات الأخرى عند تنفيذ الخدمات المعنية.

يتم إظهار إيرادات الفوائد على الموجودات المالية المحددة على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إيرادات الفوائد على محفظة المتاجرة بشكل منفصل ضمن بيان الدخل.

(ف) ضريبة الدخل:

تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.

يحتسب المصرف مؤونة ضريبة الدخل وفقاً لأحكام القانون 28 تاريخ 16 نيسان 2001، والذي حدد الضريبة بمعدل 25 % من صافي الأرباح الخاضعة للضريبة، بالإضافة إلى المساهمة الوطنية لإعادة الإعمار بمعدل 5% من قيمة الضريبة والتي بدأ تطبيقها ابتداءً من 2 تموز 2013 ولمدة ثلاث سنوات.

تختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح الصافية الواردة في بيان الدخل بسبب استبعاد المبالغ غير الخاضعة للضريبة وإضافة المبالغ غير الجائز تنزيلها من الوعاء الضريبي.

إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقعة دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في البيانات المالية والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

يتم الاعتراف بالمطلوبات الضريبية المؤجلة للفروقات الزمنية التي سينتج عنها مبالغ سوف تدخل في احتساب الربح الضريبي مستقبلاً. بينما يتم الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة للفروقات الزمنية التي سينتج عنها مبالغ سوف تزل مستقبلاً عند احتساب الربح الضريبي.

يتم مراجعة رصيد الموجودات الضريبية المؤجلة في تاريخ البيانات المالية ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئياً أو كلياً. يتم إطفاء الموجودات الضريبية المؤجلة في حال لم يتم استخدامها مقابل أرباح ضريبية في الأعوام الخمسة التالية وذلك تماشياً مع القانون 24 لعام 2003.

(ص) النقد وما يوازي النقد:

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر (استحقاقاتها الأصلية ثلاثة أشهر فأقل)، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وتكزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر (استحقاقاتها الأصلية ثلاثة أشهر فأقل) والأرصدة المقيدة السحب.

(ق) حصة السهم من الأرباح:

يعرض المصرف معلومات حول حصة السهم من الأرباح الأساسية وحصة السهم من الأرباح المخفضة بالنسبة لاسهمه العادية. يتم احتساب حصة السهم من الأرباح الأساسية بتقسيم صافي الربح أو الخسارة للفترة العائد لحملة الأسهم العادية للمصرف على المعدل الموزون لعدد الأسهم العادية المتداولة خلال الفترة. يتم احتساب حصة السهم من الأرباح المخفضة عبر تعديل الربح أو الخسارة على حملة الأسهم العادية والمعدل الموزون لعدد الأسهم العادية المتداولة لجميع تأثيرات التخفيضات المحتملة على الأسهم العادية والتي تتضمن خيار الأسهم الممنوح للموظفين، حسبما ينطبق.

(ر) الموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف وفاءً لديون مستحقة:

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف بالكلفة أو بالقيمة العادلة أيهما أقل. في نهاية كل فترة تقرير، يقوم المصرف بمراجعة القيم الدفترية للموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف وفاءً لديون مستحقة لتحديد فيما إذا كان يوجد أي مؤشر بأن تلك الموجودات قد أصابها أي خسارة تدلي في قيمتها. إن وجد هكذا مؤشر، يتم تقدير القيمة العادلة للموجودات لتحديد مدى خسارة تدلي القيمة (إن وجدت).

إن كانت القيمة العادلة للموجودات بشكل فردي أقل من قيمتها الدفترية، يتم إنقاص القيمة الدفترية لتوازي القيمة العادلة. تقيد خسارة تدلي القيمة حالاً في بيان الدخل، إلا إذا كان الأصل المختص مسجل دفترياً بقيمة إعادة التقييم. وفي هذه الحالة تعامل خسارة تدلي القيمة كتخفيض لوفر (إعادة التقييم (المقيد سابقاً).

في حال أن خسارة تدلي القيمة انعكست لاحقاً، يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل إلى أن تصل إلى التقدير المعدل لقيمتها العادلة، لكن بحيث أن القيمة الدفترية بعد الزيادة لا تتوق القيمة الدفترية التي كان يمكن أن تحدد فيما لو لم يتم قيد خسارة تدلي قيمة للأصل في سنوات سابقة. يتم قيد عكس خسارة تدلي القيمة حالاً في بيان الدخل، إلا إذا كان الأصل المختص مسجل دفترياً بقيمة إعادة التقييم، وفي هذه الحالة يعامل عكس خسارة تدلي القيمة كزيادة لوفر (إعادة التقييم (المقيد سابقاً).

(ش) عقود الإيجار:

إن تحديد فيما إذا كان عقد ما هو إيجار أو يتضمن إيجار يتم بناء على جوهر العملية ويتطلب تحديد فيما إذا كان الوفاء بالعقد يعتمد على استخدام أصل أو أصول محددة وإن العقد ينقل الحق في استخدام هذا الأصل.

البنك كمستأجر:

إن عقود الإيجار التي لا تتضمن تحويل المخاطر والمناقص المرتبطة بملكية الأصل للبنك بشكل جوهري تعتبر عقود إيجار تشغيلية. يتم تسجيل مدفوعات عقود الإيجار التشغيلية كمصاريف في بيان الدخل بطريقة القسط الثابت على مدى مدة العقد. يتم الاعتراف بالمدفوعات المتأخرة لعقود الإيجار كمصاريف في الفترة التي يتم تكديدها فيها.

(ت) تقارير القطاعات:

يتم توزيع التقارير القطاعية للبنك كما يلي: أفراد، شركات وخزينة.

(ث) مقايضة العملات

يستخدم المصرف المشتقات المالية مثل عقود مقايضة العملات. تسجل المشتقات المالية كأصل بالقيمة العادلة عندما تكون قيمتها العادلة موجبة وكالتزام في حال كانت قيمتها العادلة سالبة. تدرج تغيرات القيمة العادلة للمشتقات المالية في بيان الدخل الموحد.

4 - المقررات المحاسبية الهامة والمصادر الأساسية لعدم اليقين في التقدير

عند تطبيق السياسات المحاسبية للمصرف، المذكورة في الإيضاح 3، يتوجب على الإدارة أن تتخذ قرارات وتقوم بتقديرات وافتراضات بشأن القيم الدفترية لموجودات ومطلوبات لا تتوضح بسهولة من مصادر أخرى. إن التقديرات والافتراضات الخاصة بها تبنى على أساس الخبرة السابقة وعوامل أخرى تعتبر ذات صلة. إن النتائج الفعلية قد تختلف عن هذه التقديرات.

يتم مراجعة التقديرات والافتراضات الخاصة بها بصورة مستمرة. يتم إجراء القيود الناتجة عن تعديل التقديرات المحاسبية في الفترة المالية التي يحصل فيها تعديل التقدير وذلك إذا كان التعديل يؤثر فقط على تلك الفترة، أو في فترة التعديل وفترة لاحقة إذا كان التعديل يؤثر على الفترة الحالية وفترة لاحقة.

المصادر الأساسية لعدم اليقين في التقدير:

إن الافتراضات الأساسية حول المستقبل، وغيرها من المصادر الأساسية لعدم اليقين في التقدير بتاريخ التقرير، التي تحمل مخاطر هامة بالتسبب بتعديل جوهري للقيم الدفترية لموجودات ومطلوبات خلال السنة المالية التالية، هي مدرجة أدناه.

مؤونات لخسائر الديون - قروض وتسهيلات ائتمانية للزبائن:

إن خسارة تدلي القيمة المحددة بالنسبة لخسائر الديون تحدد عن طريق تقييم كل حالة على حدة. هذه الطريقة تطبق على القروض والتسليفات المصنفة وإن العوامل التي تؤخذ بالاعتبار عند تقدير المؤونة لخسائر الديون تتضمن الحد الأعلى للائتمان المتوفر للفريق الآخر، مقدرة الفريق الآخر على إنتاج تدفقات نقدية كافية لتسديد التسليفات الممنوحة له، وقيمة الضمانة وإمكانية تملك أصول إستيفاء للدين. إن مؤونات خسائر الديون بشأن القروض المقيدة جماعياً يتم تحديدها بناء على الخسائر التي تعرضت لها محافظ قروض ذات صفات مشابهة.

تحديد القيم العادلة:

عندما لا يمكن تحديد القيمة العادلة لموجودات مالية ضمن بيان الوضع المالي باستعمال سعر السوق المتداول، يتم تحديد القيمة العادلة باستعمال تقنيات تقييم تتضمن نموذج حسم التدفقات النقدية (Discount Cash Flow (DCF model) كما هو مذكور في الإيضاح 3 (و).

يتم أخذ المعطيات في نماذج التقييم هذه من أسعار سوق يمكن لحظها، حيث أمكن. عملياً، إن سعر الحسم المستخدم في قياس القيمة العادلة باستعمال نموذج التقييم، يأخذ في الحسبان المعلومات المتوفرة من المشاركين في السوق، بما فيها الفائدة المرتبطة بالمخاطر المتكينة، نسبة السواب على مخاطر المديونية (Credit Default Swap Rates) لغاية تسعير مخاطر المديونية (العائدة للمصرف وللجهة المتعاقد معها) وعامل مخاطر السيولة الذي يضاف إلى نسبة الحسم المطبقة. إن أي تغيير في الافتراضات المتعلقة بأي من هذه العوامل قد يؤثر على القيمة العادلة للتسديدات السيادية ومن ضمنها شهادات الإيداع الصادرة عن مصرف سورية المركزي.

تستخدم المعطيات غير المنظورة في قياس الوحدة العادلة عندما تكون المعطيات المنظورة غير متوفرة، وبالتالي لتطبيق في الحالات التي تكون فيها حركة السوق بتاريخ التقييم ضعيفة هذا إن وجدت، ويجب أن تبقى الغاية من قياس القيمة العادلة نفسها، أي أن تمثل السعر المقبول للتفرغ عنها من ماله الأدوات المالية أو صاحب الالتزام لمطلوبات أدوات مالية.

يتم الوصول إلى المعطيات غير المنظورة بالاعتماد على أفضل المعلومات المتوفرة في ظل الظروف المحيطة، والتي يمكن أن تتضمن المعلومات المتوفرة لدى المنشأ.

تدني قيمة الموجودات وتكوين المؤونات اللازمة

في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها الجمهورية العربية السورية، قامت الإدارة بتقدير القيمة الاستردادية للأصول غير المالية وذلك من خلال إجراء مراجعة للقيم الدفترية لهذه الأصول لتحديد فيما إذا كان هناك أي مؤشر على تدني قيمتها. باعتماد الإدارة، لا توجد مؤشرات لتكوين مؤونات تدني إضافية.

الأعمار الإنتاجية المقدرة للأصول الثابتة

كما هو موضح في الإيضاح رقم (3) أعلاه إن المصرف يراجع الأعمال الإنتاجية في نهاية كل فترة مالية. خلال الفترة لم تظهر أية مؤشرات تدعو إلى تغيير الأعمار المقدرة للأصول الثابتة.

مبدأ الاستمرارية

قامت الإدارة بتقييم مدى قدرة البنك على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية وذلك حسب متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 1. اعتمدت الإدارة بتقييمها على مجموعة من المؤشرات المالية والتشغيلية. تعتقد الإدارة أنه وبالرغم من حالة عدم الاستقرار التي تمر بها الجمهورية العربية السورية وحالة عدم اليقين المستقبلية، فإن البنك يمتلك الموارد الكافية للاستمرار بالعمل في المدى المستقبلي المنظور. بناءً عليه فقد تم إعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

5 - نقد و أرصدة لدى مصرف سورية المركزي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

كما في 31 كانون الأول		
2016	2015	
ل.س	ل.س	
3.106.486.569	1.200.598.475	نقد في الخزينة
		أرصدة لدى مصرف سورية المركزي
1.643.570.236	1.687.410.206	حسابات جارية وتحت الطلب
528.879.098	527.241.910	احتياطي نقدي إلزامي*
5.278.935.903	3.415.250.591	

* وفقاً للقوانين والتشريعات المصرفية المطبقة في الجمهورية العربية السورية وبإذاعة على القرار الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء رقم 5938 تاريخ 2 أيار 2011 على المصارف أن تحتفظ باحتياطي نقدي إلزامي لدى مصرف سورية المركزي بنسبة 5 % من متوسط الودائع تحت الطلب، ودائع التوفير والودائع لأجل باستثناء ودائع الإيداع السكني. إن هذا الاحتياطي إلزامي ولا يتم استعماله في الأنشطة التشغيلية للمصرف.

6 - أرصدة لدى مصارف

يتكون هذا البند مما يلي:

المجموع		مصارف خارجية		مصارف محلية		
2016	2015	2016	2015	2016	2015	
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	
5.380.819.761	4.693.130.022	1.522.175.110	588.294.150	3.170.954.912	4.792.525.611	حسابات جارية وودائع الطلب
4.628.928.780	4.166.632.302	2.479.090.600	3.335.353.780	1.687.541.702	1.293.575.000	ودائع لأجل (الاستحقاقها الأصلي خلال فترة 3 أشهر أو أقل)
10.009.748.541	8.859.762.324	4.001.265.710	3.923.647.930	4.858.496.614	6.086.100.611	

بلغت الأرصدة لدى المصارف التي لا تحمل فواتر 5.380.819.761 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2016 (مقابل 4.693.130.022 ليرة سورية لعام 2015).

7 - صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة		
كما في 31 كانون الأول		يتكون هذا البند مما يلي :
2015	2016	
ل.س	ل.س	
		حسابات جارية مدينة منها:
27.030.746	14.951.241	حسابات دائنة صدفه مدينة
366.582.097	336.047.394	الشركات الكبرى
339.695.572	376.293.783	الشركات المتوسطة
733.308.415	727.292.418	
		قروض وسلف منها:*
269.595.837	212.609.683	للأفراد
559.557.371	451.646.361	القروض السكنية
9.721.090.865	13.188.053.921	الشركات الكبرى
1.283.841.464	1.279.185.932	الشركات المتوسطة
11.834.085.537	15.131.495.897	
		سندات محسومة منها:**
35.022.173	12.604.542	الشركات الكبرى
71.001.596	49.324.473	الشركات المتوسطة
106.023.769	61.929.015	
12.673.417.721	15.920.717.330	
		ينزل:
(905.036.337)	(793.641.601)	فوائد معلقة
(4.436.432.572)	(4.523.136.806)	مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة
7.331.948.812	10.603.938.923	

لا يوجد تسهيلات ممنوحة للحكومة السورية أو القطاع العام أو بكفالتهم.

- * سجلت القروض والسلف بالصافي بعد تنزيل القوائد المقبوضة مقدماً والبالغة 1.440.774 ليرة سورية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016 (3.103.919 ليرة سورية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015).
- ** سجلت السندات المحسومة بالصافي بعد تنزيل القوائد المقبوضة مقدماً والبالغة 204.049 ليرة سورية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016 (828.662 ليرة سورية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015).

بلغت التسهيلات الائتمانية المباشرة غير العاملة (غير المنتجة) 5.543.617.015 ليرة سورية من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016 (6.928.894.044 ليرة سورية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015) أي ما نسبته 34.82 % من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة للسنة (54.67 % للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015)

بلغت التسهيلات الائتمانية المباشرة غير العاملة (غير منتجة) بعد تنزيل الفوائد المعلقة 4.749.975.414 ليرة سورية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016 (6.023.857.707 للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015) أي ما نسبته 31.40 % من رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة للسنة (51.19 % للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015).

بلغت التسهيلات الائتمانية غير مباشرة غير العاملة مبلغ 4.127.800 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2016 (مقابل 7.639.300 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2015)، كما بلغ مخصص هذه التسهيلات 450.000 ليرة سورية كما في

31 كانون الأول 2016 (مقابل 11.571 ليرة سورية في 31 كانون الأول 2015) ثم قيده ضمن بند مخصصات متوقعة.

2015	2016	
ل.س	ل.س	
		تتلخص حركة مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة كما يلي:
		الرصيد في أول السنة
49.521.278	55.503.121	مخصص تدني التسهيلات الائتمانية مقابل ديون منتجة كما في 1 كانون الثاني
4.099.760.920	4.380.929.451	مخصص تدني التسهيلات الائتمانية مقابل ديون غير منتجة كما في 1 كانون الثاني
		إضافات خلال السنة
43.750.172	65.918.890	مقابل ديون منتجة
805.347.526	603.185.028	مقابل ديون غير منتجة
-	1.022.010.631	مؤونات عامة
15.554.029	87.363.785	فروقات أسعار الصرف
		استردادات خلال السنة
(37.768.329)	(39.748.691)	مقابل ديون منتجة
(539.733.024)	(1.651.804.287)	مقابل ديون غير منتجة
-	(221.122)	فروقات أسعار الصرف
		الرصيد في نهاية السنة
55.503.121	81.673.320	مخصص تدني التسهيلات الائتمانية مقابل ديون منتجة كما في 31 كانون الأول
4.380.929.451	4.441.463.486	مخصص تدني التسهيلات الائتمانية مقابل ديون غير منتجة كما في 31 كانون الأول
4.436.432.572	4.523.136.806	

* بموجب اختيارات الجهد التي قام بها المصرف على إجمالي التسهيلات، ارتأى المصرف الاحتفاظ بمبلغ 1.022.010.631 ليرة سورية كمؤونات عامة إضافية.

بلغت قيمة المخصصات التي انتقلت الحاجة إليها مبلغ 1.691.774.100 ليرة سورية واحتفظ المصرف بمبلغ 1.022.010.631 ليرة سورية في العام 2016. بناءً على أحكام قرار مجلس النقد والتسليف رقم (902/م/ن/ب/4) تاريخ 13/11/2012 والمتضمن تعديل بعض التعليمات الواردة في قراري مجلس النقد والتسليف رقم (597/م/ن/ب/4) ورقم (650/م/ن/ب/4) تاريخ 9 كانون الأول 2009 و14 نيسان 2010 على التوالي، والقرار رقم 1079/م/ن/ب/4 تاريخ 29 كانون الثاني 2014 المتضمن تعديل العمل بالقرار 902/م/ن/ب/4 والتعميم رقم (1/م/1145) تاريخ 6 نيسان 2015 والتعميم رقم (1/م/2271) تاريخ 30 حزيران 2015:

- 1 - تم الاحتفاظ بالمخصصات السابقة والناضجة عن الحد الأدنى المطلوب وفق متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف (902)م/ب/4، والمتعلقة بالديون المباشرة فقط بمبلغ 6.304.613 ليرة سورية و 31.300.709 ليرة سورية كما هي (4)م/ب/4 تم إعداد اختبارات جهد للمحفظات الائتمانية من قبل المصرف لتقدير مدى
- 2 - بناءً على أحكام القرار (902)م/ب/4 وتعديلاته بالقرار رقم (1079)م/ب/4 تم إعداد اختبارات جهد للمحفظات الائتمانية من قبل المصرف لتقدير مدى كفاية المخصصات المحتفظ بها وأرأت إدارة المصرف إلى الاحتفاظ بمبلغ 1.022.010.631 ليرة سورية كمؤنات عامة إضافية.

تتلخص حركة حساب الفوائد المتعلقة كما يلي:		
2015	2016	
ل.س	ل.س	
808.920.871	905.036.337	الرصيد في أول السنة
241.883.716	315.062.211	إضافات خلال السنة
(145.768.250)	(426.456.947)	إستردادات خلال السنة
905.036.337	793.641.601	الرصيد في نهاية السنة

8 - موجودات ثابتة ملموسة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي	2016	أراضي	مباني	معدات وأجهزة	أجهزة الحاسب	وسائط نقل	تسليمات على المأجور	ديكور	المجموع
التكلفة التاريخية	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2016	97.274.620	-	-	252.328.214	89.748.706	14.539.237	93.314.037	186.279.206	1.659.946.894
إضافات	-	-	-	53.501.001	11.639.750	-	45.233.695	-	110.374.446
استبعادات	-	-	-	(1.298.193)	(102.000)	-	-	-	(1.400.193)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2016	97.274.620	926.462.874	926.462.874	304.531.022	101.286.456	14.539.237	138.547.732	186.279.206	1.768.921.147
الاستهلاك المتراكم	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2016	-	-	(107.557.622)	(168.643.107)	(69.563.791)	(13.196.102)	(60.470.098)	(169.337.104)	(588.767.824)
إضافات، أعباء السنة	-	-	(18.529.197)	(29.182.917)	(7.513.084)	(1.049.385)	(22.573.276)	(16.357.697)	(95.205.556)
استبعادات	-	-	-	1.222.949	101.999	-	-	-	1.324.948
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2016	-	-	(126.086.819)	(196.603.075)	(76.974.876)	(14.245.487)	(83.043.374)	(185.694.801)	(682.648.432)
دفعات على حساب شراء موجودات ثابتة*	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2016	-	-	1.394.352	575.515	1.200.000	-	-	-	3.169.867
إضافات	-	-	-	3.593.200	2.186.700	-	-	-	5.779.900
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2016	-	-	1.394.352	4.168.715	3.386.700	-	-	-	8.949.767
مشاريع قيد التنفيذ	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2016	-	-	136.163.621	-	-	-	-	-	136.163.621
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2016	-	-	136.163.621	-	-	-	-	-	136.163.621
القيمة الدفترية الصافية	97.274.620	937.934.028	937.934.028	112.096.662	27.698.280	293.750	55.504.358	584.405	1.231.386.103

* تشمل دفعات على حساب شراء موجودات ثابتة مبلغ تم دفعها مقدماً للموردين كجزء من قيمة أصول لم يتم المصروف باستلامها بعد.

موجودات ثابتة	2016 ل.س	2015 ل.س
تكلفة الموجودات المستهلكة بالكامل ولا تزال بالخدمة كما يلي:	222.431.760	74.745.743

نتيجة الظروف الاستثنائية التي تشهدها بعض المناطق في الجمهورية العربية السورية تم إيقاف العمل بشكل مؤقت في ثلاثة فروع للمصرف هي: صحنيا-الحمداية بطلب-حرسنا، وذلك بعد موافقة مصرف سوريا المركزي على ذلك بشكل مؤقت لحين زوال الظروف الاستثنائية لتعود هذه الفروع إلى الخدمة.

بحسب المعلومات المتوفرة لدى المصرف لم يلحق الضرر بهذه الفروع ولم يتم التوصل إلى نتائج تؤكد نوع الضرر أوجبه مع الإشارة إلى أن بوليصه التأمين المستندة بهذا الخصوص لاتغطي فرعي حرسنا والحمداية بطلب وتغطي فرع صحنيا المغلق.

إن موجودات الفروع المغلقة هي كالتالي:

موجودات الفروع المغلقة	كما في 31 كانون الأول 2016		
	التكلفة التاريخية	مجموع الاستهلاك	القيمة الدفترية
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
أثاث	4.901.057	2.993.066	1.907.991
آلات	9.989.035	9.361.570	627.465
كمبيوترات	5.088.313	4.844.309	244.004
ديكور	27.185.186	26.568.547	616.639
المجموع	47.163.591	43.767.492	3.396.099

علماً أنه قد تم تكوين مخصص مقابل القيمة الصافية للموجودات الثابتة في الفروع المغلقة خلال عام 2016 بمبلغ 4.567.910 ليرة سورية (إيضاح رقم 16).

8 - موجودات ثابتة ملموسة						
المجموع	ديكور	تجهيزات على المأجور	وسائط نقل	أجهزة الحاسب	معدات وأجهزة	مباني
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
1.637.390.444	184.980.647	93.422.037	14.339.237	80.910.865	240.303.164	926.159.874
25.992.298	1.298.559	-	200.000	9.867.691	14.323.048	303.000
(3.435.848)	-	(108.000)	-	(1.029.850)	(2.297.998)	-
1.659.946.894	186.279.206	93.314.037	14.539.237	89.748.706	252.328.214	926.462.874
(484.614.411)	(141.689.966)	(46.545.671)	(11.585.800)	(58.065.498)	(137.695.071)	(89.032.405)
(106.865.236)	(27.647.138)	(13.950.077)	(1.610.302)	(12.491.491)	(32.641.011)	(18.525.217)
2.711.824	-	25.650	-	993.198	1.692.976	-
(588.767.823)	(169.337.104)	(60.470.098)	(13.196.102)	(69.563.791)	(168.643.106)	(107.557.622)
1.601.017	-	-	-	-	206.665	1.394.352
1.568.850	-	-	-	1.200.000	368.850	-
3.169.867	-	-	-	1.200.000	575.515	1.394.352
136.163.621	-	-	-	-	-	136.163.621
136.163.621	-	-	-	-	-	136.163.621
1.210.512.559	16.942.102	32.843.939	1.343.135	21.384.915	84.260.623	956.463.225
						97.274.620
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:						
2015	التكلفة التاريخية:					
	الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2015					
	إضافات					
	استيعادات					
	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2015					
	الاستهلاك المتراكم					
	الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2015					
	إضافات، أعباء السنة					
	استيعادات					
	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2015					
	دفعات على حساب شراء موجودات ثابتة*					
	الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2015					
	إضافات					
	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2015					
	مشاريع قيد التنفيذ					
	الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2015					
	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2015					
	القيمة الدفترية الصافية					

* تشمل دفعات على حساب شراء موجودات ثابتة صافية تم دفعها مقدماً للموردين كجزء من قيمة أصول لم يتم المصروف باستهلاكها بعد.

9 - موجودات غير ملموسة			
يتكون هذا البند مما يلي:			
2016	برامج حاسوب	الفروغ	المجموع
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
	-	-	-
	22.773.226	2.688.163	25.461.389
	-	-	-
	22.773.226	2.688.163	25.461.389
	-	-	-
	(11.945.868)	(1.363.160)	(13.309.028)
	(2.177.019)	(300.000)	(2.477.019)
	(14.122.887)	(1.663.160)	(15.786.047)
	-	-	-
	8.650.339	1.025.003	9.675.342
2015	ل.س	ل.س	ل.س
	-	-	-
	18.349.366	1.188.163	19.537.529
	-	1.500.000	1.500.000
	4.423.860	-	4.423.860
	22.773.226	2.688.163	25.461.389
	-	-	-
	(9.222.190)	(1.188.160)	(10.410.350)
	(2.723.678)	(175.000)	(2.898.678)
	(11.945.868)	(1.363.160)	(13.309.028)
	-	-	-
	10.827.358	1.325.003	12.152.361

بلغت الموجودات غير الملموسة المطفأة بالكامل ولا تزال في الخدمة مبلغ 5.797.967 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2016 (مقابل مبلغ 3.029.643 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2015).

10 - موجودات ضريبية مؤجلة		
كما في 31 كانون الأول		
2015	2016	يتكون ملخص نسوية الربح الضريبي مع الربح المحاسبي مما يلي:
ل.س	ل.س	
2.810.925.081	5.140.838.989	أرباح السنة قبل الضريبة
		يضاف :
34.964.140	11.599.539	مخصصات متنوعة
5.981.843	26.170.199	صافي مخصص تدني التسهيلات الائتمانية (ديون منتجة)
-	1.022.010.631	مؤونات عامة
(3.496.713.187)	(4.557.904.751)	أرباح غير محققة ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي
175.000	300.000	مصرف إطفاء الفروع
18.525.217	18.529.197	استهلاك المباني
(626.141.906)	1.661.543.804	الأرباح / (الخسائر) الضريبية
25 %	25 %	
-	415.385.951	ضريبة السنة
-	46.423.469	ضريبة سنوات سابقة*
-	461.809.420	مصرف ضريبي

سيتم تخفيض قيمة الموجودات الضريبية المؤجلة المشككة عن أعوام سابقة في حال عدم استخدامها، وذلك حسب معيار المحاسبة الدولي رقم 12 (مضرائب الدخل) وبما يتوافق مع التشريعات الضريبية المعمول بها في الجمهورية العربية السورية.

إن حركة الموجودات الضريبية المؤجلة كانت كما يلي:		
2015	2016	
ل.س	ل.س	
934.468.732	904.268.704	الرصيد في أول السنة
(30.200.028)	(415.385.951)	إطفاءات
904.268.704	488.882.753	الرصيد في نهاية السنة

وتم إطفاء مبلغ الضريبة الناتج عن عام 2016 والبالغ 415.385.951 ليرة سورية بالموجودات الضريبية المؤجلة.

* تم تسديد مبلغ 46.423.469 ليرة سورية كتسوية ضريبية عن الأعوام 2008، 2009 و 2010. أما الأعوام 2011 و 2012 يتم دراستها حالياً ولم يصدر التقرير النهائي بعد.

إن حركة الموجودات الضريبية المؤجلة منذ تكوينها كانت كما يلي:			
السنة	إيراد ضريبي مؤجل	الإطفاءات	الرصيد المتراكم
	ل.س	ل.س	ل.س
2009	34.620.597	-	34.620.597
2010	-	(4.420.569)	30.200.028
2011	47.539.254	-	77.739.282
2012	240.350.736	-	318.090.018
2013	616.378.714	-	934.468.732
2014	-	-	934.468.732
2015	-	(30.200.028)	904.268.704
2016	-	(415.385.951)	488.882.753

11 - موجودات أخرى		
يتكون هذا البند مما يلي:		
31 كانون الأول		
2015	2016	
ل.س	ل.س	
48.068.794	61.663.948	قوائد وإيرادات محققة غير مستحقة القبض
36.131.592	20.871.971	مصاريف التامين المدفوعة مقدماً
15.417.771	21.751.220	مصاريف مدفوعة مقدماً
7.288.029	15.184.764	مخزون (طوايع وقرطاسية)
978.667	1.244.500	سلف مؤقتة للموظفين
1.200.000	1.200.000	كفالات مدفوعة لقاء إقامات العمل
22.808.032	26.425.932	إيجارات مدفوعة مقدماً
405.674.500	-	تسوية حسابات اتفاقية مقايضة العملات مع مصرف سورية المركزي*
4.139.281	7.769.868	حسابات مدينة أخرى**
71.122.390	69.427.038	مصاريف رسوم قضايا***
612.829.056	225.539.241	

- * يمثل هذا البند القيمة العادلة للمشتق الضمني والناتج عن التزام المصرف بشراء العملات الأجنبية مقابل الليرة السورية عند انتهاء الأجل المحدد بعدد المقايضة في شهري شباط وأيار من العام 2017 وبسعر الصرف المتفق عليه بموجب اتفاقية تبادل العملات الموقعة مع مصرف سورية المركزي. يظهر أثر القيمة العادلة في بيان الدخل ضمن بند الفوائد المدينة الناتجة عن تعاملات بالعملات الأجنبية كما في الإيضاحين (17، 23).
- ** يتضمن بند حسابات مدينة أخرى مبلغ 23.220.000 ليرة سورية مغطاة بمخصص بالكامل مدرجة بنفس الحساب، فيما يتعلق بواقعة سحب مبلغ 300.000 دولار أمريكي بما يعادل 23.220.000 ليرة سورية باستخدام سعر الصرف بتاريخ 31 كانون الأول 2012 من الحساب الجاري للمصرف لدى مصرف سورية المركزي بموجب كتاب مزور بتاريخ 3 أيلول 2012.
- *** يمثل هذا البند مصاريف دعاوي قضائية تم رفعها على العملاء المتعثرين عن الدفع وذلك من أجل تحصيل حقوق المصرف، هذه المصاريف من الممكن استردادها في حال ربح الدعاوي القضائية، تم تشكيل مخصص لهذا الغرض ضمن مخصصات أخرى كما في الإيضاح رقم (16).

12 - وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي

بناءً على أحكام المادة 19/ للفقرة 1/ من القانون رقم 28/ لعام 2001 يتوجب على مصارف القطاع الخاص أن تحتجز 10% من رأسمالها لدى مصرف سورية المركزي كحساب مجمد يمكن استرداده عند تصفية المصرف.

بلغ رصيد الوديعة المجمدة لدى المصرف المركزي كالتالي:		كما في 31 كانون الأول	
		2016	2015
		ل.س	ل.س
ليرة سورية		153.000.000	153.000.000
دولار أمريكي		1.599.375.312	1.040.584.618
		1.752.375.312	1.193.584.618

13 - ودائع مصارف					
يتكون هذا البند مما يلي:					
	مصارف محلية		مصارف خارجية		المجموع
	2016	2015	2016	2015	
	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
حسابات جارية وتحت الطلب	1.662.237.838	2.821.109.392	7.448	158.232.931	2.979.342.323
ودائع لأجل (استحقاقها الأصلي خلال ٣ شهور أو أقل)	2.050.000.000	1.200.000.000	3.261.276.000	2.450.209.040	3.650.209.040
ودائع لأجل (استحقاقها الأصلي أكثر من ٣ شهور)	1.500.000.000	1.500.000.000	-	-	1.500.000.000
	5.212.237.838	5.521.109.392	3.261.283.448	2.608.441.971	8.129.551.363

14 - ودائع زبائن و المؤسسات المالية		
يتكون هذا البند مما يلي :		
31 كانون الأول		
2016	2015	
ل.س	ل.س	
حسابات جارية	3.650.913.043	3.123.392.175
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار*	6.085.285.064	5.702.598.048
ودائع التوفير	854.770.558	755.439.526
	10.590.968.665	9.581.429.749

بلغت الودائع التي لا تحمل فوائد 3.499.665.041 ليرة سورية أي ما نسبته 33.04% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2016 (مقابل 2.969.483.344 ليرة سورية أي ما نسبته 30.99% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2015).

بلغت ودايع القطاع العام السوري 1.095.881.297 ليرة سورية أي ما نسبته 10.35% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2016 (مقابل 559.205.671 ليرة سورية أي ما نسبته 5.84% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2015).

* تتضمن الودائع لأجل، ودايع مجمدة من مؤسسات مالية، حيث أنه بموجب القرار رقم 24 بتاريخ 24 نيسان 2006 يتوجب على مؤسسات المرافقة أن تحتفظ باحتياطي نقدي قدره 25% من رأس مالها لدى المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية.

15 - تأمينات نقدية			تنوع هذه التأمينات بحسب نوع التسهيلات كما يلي:
كما في 31 كانون الأول			
2016	2015		
ل.س	ل.س		
تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة:			
قروض	4.697	3.149.227	
جاري مدين	142.600	153.832	
سندات محسومة	1.000	18.926	
	148.297	3.321.985	
تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة:			
اعتمادات وقبولات	37.882.600	51.511.600	
كفالات	150.548.324	82.217.015	
بوليص برسم التحصيل	5.395.520	261.000	
	193.826.444	133.989.615	
تأمينات أخرى:			
تأمينات مقابل إصدار بطاقات التامين	43.475.503	35.917.451	
تأمينات لقاء تعهدات التصدير	83.344.393	138.716.866	
تأمينات مختلفة	629.661	458.878	
	321.424.298	312.404.795	

تتلخص حركة مخصص تدني التسهيلات الائتمانية غير المباشرة المنتجة كما يلي:		كما في 31 كانون الأول 2015	كما في 31 كانون الأول 2016
		ل.س	ل.س
الرصيد في أول السنة		26.570	11.571
المكون خلال السنة		-	450.000
استردادات خلال السنة		(14.999)	(11.571)
الرصيد في نهاية السنة		11.571	450.000

17 - مطلوبات أخرى		كما في 31 كانون الأول 2015	كما في 31 كانون الأول 2016
		ل.س	ل.س
يتكون هذا البند مما يلي:			
فوائد محققة غير مستحقة		216.868.044	156.526.360
مصرفات مستحقة غير مدفوعة		48.328.451	61.848.317
شيكات مصدقة		60.789.451	90.689.492
مقاصة صراف آلي		5.627.200	2.124.000
رسوم وضرائب حكومية مستحقة		8.051.047	8.628.799
ضرائب مقطوعة على رواتب وأجور الموظفين		16.182.199	38.737.894
ذمم موقوفة (موردين)		11.678.690	17.508.700
اشتراكات تأمينات اجتماعية		2.058.860	2.282.457
أمانات مستحقة للموظفين		1.630.705	561.628
طوابع		6.529.777	1.410.857
غرفة التقاص		3.721.462	-
التزام مقابل عمليات مقايضة العملات *		30.933.359	25.952.700
تسوية حسابات اتفاقيات مقايضة العملات مع مصرف سورية المركزي**		-	12.705.254
		412.399.245	418.976.458

- * قام المصرف بتوقيع اتفاقيات تسهيل مقايضة عملات مع مصرف سورية المركزي وذلك في شهري أيار ونشرين الثاني من العام 2016، وذلك بغرض مقايضة عملات أجنبية (يورو) للمصرف المركزي مقابل الليرة السورية بسعر الصرف بتاريخه، مع التعمد بإعادة شراء العملات الأجنبية مقابل الليرة السورية عند انتهاء الأجل المحدد بعقد المقايضة في شهري شباط وأيار من العام 2017 ويسعر الصرف المتفق عليه عند المقايضة وبعد تعديله بنقاط المقايضة. يمثل البند المبلغ الذي لم يتم إطفائه ضمن اتفاقية الموقعة مع مصرف سورية المركزي.
- ** يمثل هذا البند القيمة العادلة المشتق الضمني في الاتفاقية الموقعة مع مصرف سورية المركزي كما في الإيضاحين (11، 23).

18 - رأس المال المكتتب به والمدفوع

يبلغ رأس مال المصرف المصرح به والمكتتب به والمدفوع 3.000.000.000 ليرة سورية مقسم إلى 30.000.000 سهم بقيمة إسمية 100 ليرة سورية للسهم.

جميع أسهم المصرف الإسمية تقسم إلى فئتين:

الفئة أ: وهي الأسهم التي لا يجوز تملكها إلا من قبل أشخاص سوريين طبيعيين أو اعتباريين وتحدد قيمتها بالليرات السورية. باستثناء السوريين المقيمين في الخارج اللذين يتوجب عليهم تسديد قيمة اكتتابهم بالعملات الأجنبية بسعر الصرف المحدد بحسب نشرة صرف العملات الصادرة عن مصرف سورية المركزي في اليوم السابق للاكتتاب.

16 - مخصصات متنوعة					
إن حركة المخصصات المتنوعة كانت كما يلي:		رصيد بداية السنة	المكون خلال السنة	المستخدم خلال السنة	ما تم رده للإيرادات
		ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016					
مخصصات لقاء كفالات مصرفية خارجية*		31.534.072	11.095.107	-	-
مخصصات لقاء مخاطر محتملة (إيضاح 8)		-	4.719.330	(151.420)	-
مخصصات أخرى		6.820.628	830.850	-	-
مصاريف رسوم قضايا		71.122.390	-	-	(1.695.352)
مؤونة تقلب أسعار القطع		3.801.598	151.420	-	(3.350.396)
		113.278.688	16.796.707	(151.420)	(5.045.748)
مخصص تسهيلات غير مباشرة (منتجة)		11.571	-	-	(11.571)
مخصص تسهيلات غير مباشرة (غير منتجة)		-	450.000	-	-
		11.571	450.000	-	(11.571)
		113.290.259	17.095.287	-	(5.057.319)
* خلال العام 2015 تم تشكيل مؤونات لقاء كفالة مصرفية بمقدار 115.900 يورو ما يعادل 31.534.072 ليرة سورية حيث تم تمديد الكفالة المذكورة من قبل البنك لغاية 30 أيلول 2017 بدون الحصول على تمديد الكفالة المقابلة من البنك المراسل بسبب العقوبات.					
إن حركة المخصصات المتنوعة كانت كما يلي:		رصيد بداية السنة	المكون خلال السنة	المستخدم خلال السنة	ما تم رده للإيرادات
		ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015					
مخصصات لقاء كفالات مصرفية خارجية*		-	31.534.072	-	-
مخصصات أخرى		8.674.595	3.368.228	(88.589)	(5.133.606)
مصاريف رسوم قضايا		68.797.143	2.325.247	-	-
مؤونة تقلب أسعار القطع		931.400	2.870.198	-	-
		78.403.138	40.097.745	(88.589)	(5.133.606)
مخصص تسهيلات غير مباشرة (منتجة)		26.570	-	+	(14.999)
مخصص تسهيلات غير مباشرة (غير منتجة)		-	-	-	-
		26.570	-	-	(14.999)
		78.429.708	40.097.745	(88.589)	(5.148.605)

خلال العام 2016، تمت زيادة المؤونة المشكّلة للكفالة المصرفية بالليرة السورية بمبلغ 11.095.107 نتيجة لزيادة سعر الصرف لتصبح إجمالي المؤونة 42.629.179 ليرة سورية فقط لا غير.

تم تكوين مخصص مقابل القيمة الصافية للموجودات الثابتة ضمن الفروع المغلقة بمبلغ 4.719.330 ليرة سورية خلال عام 2016 (إيضاح 8).

تم تكوين مخصص لمصاريف رسوم وقضايا بقيمة 69.427.038 ليرة سورية كما 31 كانون الأول 2016 (إيضاح 11).

تم احتساب مؤونة تقلب أسعار القطع بناء على المادة السابعة من قرار مجلس النقد والتسليف رقم 362/م ن/ب 1 الصادر بتاريخ 4 شباط 2008 حيث يتوجب على المصارف العاملة في سوريا أن تحتجز مؤونة لتقلبات أسعار الصرف على أساس 5% من وسطي مراكز القطع التشغيلية خلال الشهر.

الفة ب: وهي الأسهم التي يجوز تملكها من قبل أشخاص طبيعيين أو اعتباريين عرب أو أجانب بقرار من مجلس الوزراء وتسد قيمتها بالعملات الأجنبية بسعر الصرف المحدد بحسب نشرة صرف العملات الصادرة عن مصرف سورية المركزي في اليوم السابق للاكتتاب.

يمتلك بنك الأردن ما نسبته 49% من رأس مال المصرف من خلال تملكه لأسهم من الفئة ب.

يتوزع رأس المال فيما بين المبالغ المنقوعة بالليرة السورية والمبالغ المدفوعة بالدولار الأمريكي على الشكل التالي:

تأسس البنك برأسمال مقداره 1.500.000.000 ليرة سورية موزع على 3.000.000 سهم بقيمة اسمية 500 ليرة سورية للسهم الواحد. وافقت الجمعية العمومية غير العادية المتعقدة بتاريخ 27 حزيران 2009، على زيادة رأسمال المصرف ليصبح بقيمة 3.000.000.000 ليرة سورية، تم الانتهاء من عملية الاكتتاب وزيادة رأس المال في نهاية شهر كانون الأول 2009.

وافقت هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بتاريخ 16 حزيران 2011 على تعديل القيمة الاسمية لسهم المصرف لتصبح مائة ليرة سورية للسهم الواحد وذلك في نهاية يوم 30 حزيران 2011 وبذلك يكون العدد الإجمالي لأسهم البنك 30.000.000 سهم بقيمة إجمالية تبلغ 3.000.000.000 ليرة سورية.

بتاريخ 4 كانون الثاني 2010 صدر القانون رقم 3 المتضمن تعديل بعض أحكام مواد القانون رقم 28 لعام 2001 والمرسوم رقم 35 للعام 2005 الذي يتضمن زيادة الحد الأدنى لرأس مال المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية ليصبح 10 مليارات ليرة سورية فيما يخص المصارف التقليدية، وقد منح المصارف المرخصة مهلة ثلاث سنوات لتوفيق أوضاعها بزيادة رأسمالها إلى الحد الأدنى المطلوب وقد تم تمديد المهلة لتصبح أربع سنوات بموجب القانون رقم (17) لعام 2011.

في عام 2013 صدر المرسوم التشريعي رقم 63/ والذي تضمن زيادة المهلة الممنوحة للمصارف التقليدية في الجمهورية العربية السورية لزيادة الحد الأدنى لرأسمالها حتى نهاية العام 2014، بالإضافة إلى قرار رئاسة مجلس الوزراء (13/م-و) تاريخ 22 نيسان 2015 والقاضي بتعديل هذه المهلة حتى نهاية العام 2015.

سيتم متابعة موضوع الزيادة المطلوبة عند تزويد البنك بالتوجيهات اللازمة بهذا الخصوص من قبل الجهات الوصائية كونه يعتبر من اختصاصها حسب الأصول.

	عدد الأسهم	قيمة الأسهم	القيمة التاريخية
المكتتب بها	بالعملات الأجنبية	بالعملة السورية	المعادلة بالليرة السورية
الإصدار الأول	سهم	دولار أمريكي	ل.س
رأس المال المدفوع بالليرة السورية	7.650.000	-	765.000.000
رأس المال المدفوع بالدولار الأمريكي (سجل بالليرة السورية)	7.350.000	14.773.870	735.000.000
	15.000.000	14.773.870	1.500.000.000
الإصدار الثاني			
رأس المال المدفوع بالليرة السورية	7.650.000	-	765.000.000
رأس المال المدفوع بالدولار الأمريكي (سجل بالليرة السورية)	7.350.000	10.438.569	474.907.071
الجزء المحول من مركز القطع البنوي	-	1.650.000	75.322.500
الجزء المحول من مركز القطع البنوي	-	2.777.000	126.770.050
الجزء المحول من مركز القطع البنوي	-	630.270	28.771.825
الجزء المحول من مركز القطع البنوي	-	640.275	29.228.554
	15.000.000	16.136.114	1.500.000.000
الإجمالي			
رأس المال المدفوع بالليرة السورية	15.300.000	-	1.530.000.000
رأس المال المدفوع بالدولار الأمريكي (سجل بالليرة السورية)	14.700.000	25.212.439	1.209.907.071
الجزء المحول من مركز القطع البنوي	-	1.650.000	75.322.500
الجزء المحول من مركز القطع البنوي	-	2.777.000	126.770.050
الجزء المحول من مركز القطع البنوي	-	630.270	28.771.825
الجزء المحول من مركز القطع البنوي	-	640.275	29.228.554
	30.000.000	30.909.984	3.000.000.000

تم تشكيل مركز قطع بنوي بما يعادل رأس المال المدفوع بالدولار الأمريكي وفق قرارات مجلس النقد والتسليف رقم 362 لعام 2008 وتعديلاته.

قام المصرف خلال العام 2012 ببيع مبلغ 4.427.000 دولار أمريكي من مركز القطع المقابل لرأس المال المكتتب بالدولار الأمريكي وثبت مركز القطع البنوي بمبلغ 26.482.984 دولار أمريكي ونجح عن هذا البيع تحقيق أرباح بمقدار 106.442.530 ليرة سورية منها 61.862.640 ليرة سورية تخص عام 2012

و 44.579.890 ليرة سورية تخص السنوات السابقة تم تحويلها من الأرباح المتدورة غير المحققة إلى الخسائر المتراكمة المحققة بعد تنزيل الضريبة بمبلغ 11.144.973 ليرة سورية.

قام المصرف خلال عام 2013 ببيع مبلغ 1.270.545 دولار أمريكي من مركز القطع المقابل لرأس المال المكتتب به بالدولار الأمريكي وثبت مركز القطع البنوي بمبلغ 25.212.439 دولار أمريكي ونجح عن هذا البيع تحقيق أرباح بما مجمله 42.832.074 ليرة سورية منها 2.492.270 ليرة سورية تخص عام 2013 و 40.339.804 ليرة سورية تخص السنوات السابقة تم تحويلها من الأرباح المتدورة غير المحققة إلى الخسائر المتدورة المحققة بعد تنزيل الضريبة بقيمة 10.084.951 ليرة سورية.

وعليه فإن الخسائر المتراكمة المحققة بلغت 5.327.762.913 ليرة سورية بتاريخ البيانات المالية وقد بلغت في 31 كانون الأول 2015 مبلغ 5.332.300.884 ليرة سورية.

لم يتم المصرف بعمليات بيع من مركز القطع المقابل لرأس المال المكتتب به خلال 2014 و 2015 و 2016.

19 - الاحتياطي القانوني والخاص

بناءً على المادة 197 من قانون الشركات رقم 29 تاريخ 24 شباط 2011 ووفقاً للتعميمين الصادرين عن مصرف سورية المركزي رقم 369/100/3 بتاريخ 20 كانون الثاني 2009 ورقم 952/100/1 الصادر بتاريخ 12 شباط 2009 يتم تحويل 10% من الأرباح الصافية قبل الضريبة بعد استبعاد أثر الأرباح غير المحققة إلى الاحتياطي القانوني ويحق للبنك التوقف عن هذا التحويل بعد وصول الاحتياطي القانوني إلى 25% من رأس المال.

حددت المادة 97 من قانون النقد الأساسي رقم 23 لعام 2002، الاحتياطي الخاص بمعدل 10% من صافي الأرباح السنوية حتى بلوغه 100% من رأس المال. هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع على المساهمين.

لم يتم احتساب الاحتياطي القانوني والخاص عن عام 2015 بسبب تحقيق خسائر.

كما في 31 كانون الأول		
2016	2015	
ل.س	ل.س	
5.140.838.989	2.810.925.081	الربح قبل الضريبة
		ينزل
(4.557.904.751)	(3.496.713.187)	أرباح تقييم مركز القطع البنوي
582.934.238	(685.788.106)	
58.293.424	-	الاحتياطي القانوني/ الخاص (-٪)

20 - احتياطي عام مخاطر تمويل

بناءً على أحكام القرار 650/م ن / ب 4 الصادر بتاريخ 14 نيسان 2010 والمعدل لبعض أحكام القرار رقم 597/ م ن / ب 4 الصادر بتاريخ

9 كانون الأول 2009، يتوجب على المصرف حجز احتياطي عام لمخاطر التمويل في حال تحقيقه للربح في نهاية العام يحتسب وفقاً لما يلي:

• 1 % من إجمالي محفظة الديون العادية المباشرة.

• 0.5 % من إجمالي محفظة الديون العادية الغير المباشرة.

• 0.5 % إضافية على جزء التسهيلات الائتمانية المنتجة المباشرة (عادية وتتطلب اهتمام خاص) المملوكة بضمائلات شخصية أو بدون ضمانات.

واستناداً إلى الفقرة ب من المادة الأولى تم منح المصارف مهلة حتى نهاية عام 2013 لتكوين المخصص والاحتياطي على التسهيلات الائتمانية المنتجة القائمة في 31/12/2009 والبالغة 4.187.298.480 ليرة سورية بشكل تدريجي بحيث لا يقل المبلغ المشكل في نهاية العام عن 25 % من قيمة المخصص والاحتياطي المشار اليه أعلاه، وذلك في حال وجود أرباح محققة، أما في حال عدم وجود أرباح محققة يتم استكمال تكوين المخصص والاحتياطي في السنوات اللاحقة.

بناءً على أحكام قرار مجلس النقد والتسليف رقم 902/ م ن/ ب 4 تاريخ 13 تشرين الثاني 2012 والقرار 1079/م ن/ب 4 تاريخ 29 كانون

الثاني 2014 والتعميم رقم (1/م/1145) بتاريخ 6 نيسان 2015 والتعميم رقم (1/م/2271) بتاريخ 30 حزيران 2015 تم الاستمرار بتطبيق تكوين الاحتياطي العام لمخاطر التمويل لنهاية عام 2016 وقد بلغ رصيده بتاريخ 31 كانون الأول 2016، 2015 على التوالي مبلغ 32.337.109 ليرة سورية على أن يتم استكمال احتجاز الاحتياطي العام لمخاطر التمويل عند انتهاء العمل بأحكام القرار 902/م ن/ب 4 والقرارات المعدلة له.

ل.س	بشمل احتياطي مخاطر التمويل ما يلي:
50.212.658	رصيد احتياطي 2009
55.800.980	رصيد احتياطي 2010
19.783.944	رصيد احتياطي 2011
125.797.582	اجمالي احتياطي مخاطر التمويل
12.553.165	حصة عام 2011 من احتياطي 2009
19.783.944	احتياطي 2011
32.337.109	رصيد الإحتياطي المكون كما في 31 كانون الأول 2016 ، 2015 على التوالي.

21 - الأرباح والخسائر المدورة غير المحققة

بناءً على تعليمات مصرف سورية المركزي وقرار مجلس النقد والتسليف رقم 362 لعام 2008 والتعميم رقم 952/100/1 الصادر بتاريخ 12 شباط 2009 يتم فصل فروقات القطع الغير محققة والغير قابلة للتوزيع والغير خاضعة للضريبة الناتجة عن إعادة تقييم مركز القطع البنوي من حساب الأرباح المدورة.

المبلغ بالدولار الأمريكي	قيمة المركز بالليرات السورية بتاريخ الشراء	قيمة المركز بالليرات السورية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦	قيمة القطع المباع بالليرة السورية بسعر الكلفة	أرباح مدورة غير محققة / فروقات مركز القطع البنوي	نتجت فروقات مركز القطع البنوي في عام 2016 كما يلي:
دولار أمريكي	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	2016
14.773.870	735.000.000	7.644.443.554	-	6.909.443.554	مركز القطع البنوي (الإصدار الأول)
16.136.114	735.000.000	8.349.309.550	-	7.614.309.550	مركز القطع البنوي (الإصدار الثاني)
(4.427.000)	-	(2.290.662.611)	202.092.550	(2.088.570.058)	بيع قطع بنوي 2012
(1.270.545)	-	(657.418.099)	58.000.379	(599.417.720)	بيع قطع بنوي 2013
25.212.439	1.470.000.000	13.045.672.394	260.092.929	11.835.765.326	

المبلغ بالدولار الأمريكي	قيمة المركز بالليرات السورية بتاريخ الشراء	قيمة المركز بالليرات السورية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥	قيمة القطع المباع بالليرة السورية بسعر الكلفة	أرباح مدورة غير محققة / فروقات مركز القطع البنوي	نتجت فروقات مركز القطع البنوي في عام 2015 كما يلي:
دولار أمريكي	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	2015
14.773.870	735.000.000	4.973.623.336	-	4.238.623.336	مركز القطع البنوي (الإصدار الأول)
16.136.114	735.000.000	5.432.222.832	-	4.697.222.832	مركز القطع البنوي (الإصدار الثاني)
(4.427.000)	-	(1.490.349.548)	202.092.550	(1.288.256.998)	بيع قطع بنوي 2012
(1.270.545)	-	(427.728.974)	58.000.379	(369.728.595)	بيع قطع بنوي 2013
25.212.439	1.470.000.000	8.487.767.646	260.092.929	7.277.860.575	

22 - الفوائد الدائنة	
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
2015	2016
ل.س	ل.س
81.331.986	103.456.889
651.013.114	1.877.201.306
10.875.433	8.324.443
33.451.892	25.978.050
776.672.425	2.014.960.688

23 - الفوائد المدينة

23 - الفوائد المدينة		
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		يتكون هذا البند مما يلي:
2015	2016	
ل.س	ل.س	الفوائد المدينة ناتجة عن:
		ودائع الزبائن:
1.386.956	1.117.175	حسابات جارية
542.118.049	418.121.907	ودائع لأجل
34.929.854	28.340.632	ودائع توفير
6.021.835	5.715.097	ودائع مجمدة
1.848.316	1.214.736	تأمينات نقدية
61.220.821	259.355.363	ودائع المصارف
85.463.029	82.730.417	خسائر ناتجة عن اتفاقيات مقايضة العملات الأجنبية مع مصرف سورية المركزي الإيضاحين (11، 17)
732.988.860	796.595.327	

24 - الرسوم والعمولات الدائنة

24 - الرسوم والعمولات الدائنة		
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		يتكون هذا البند مما يلي:
2015	2016	
ل.س	ل.س	
12.920.831	17.887.060	عمولات تسهيلات مباشرة
82.440.727	101.344.621	عمولات تسهيلات غير مباشرة
16.374.672	25.874.101	عمولات و رسوم على الخدمات المصرفية
111.736.230	145.105.782	

25 - الرسوم و العمولات المدينة

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2015	2016	
ل.س	ل.س	
590.497	2.511.965	عمولات لمصرف سورية المركزي
240.738	215.666	عمولات مدفوعة لمصارف خارجية
1.162.923	6.115	عمولات مدفوعة أخرى
1.994.158	2.733.746	

26 - إيرادات تشغيلية أخرى

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2015	2016	
ل.س	ل.س	
1.121.245	1.870.006	إيرادات طوابع بريدية و السويقت و رسوم الاتصالات
25.206.038	18.765.882	إيرادات خدمات الحسابات
1.221.354	1.383.007	إيرادات البطاقات الالكترونية و الصراف الآلي
3.865.227	4.481.003	إيرادات - مصاريف قانونية *
4.065.375	3.948.520	إيرادات أخرى **
35.479.239	30.448.418	

- * يمثل هذا البند المبالغ المحصلة من العملاء نتيجة الدعاوي والتسويات المتعلقة بها.
- ** يتضمن هذا البند أية إيرادات غير مصنفة في حسابات منفصلة من قبل المصرف.

27 - نفقات الموظفين

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2015	2016	
ل.س	ل.س	
218.025.313	323.483.445	رواتب و أجور
18.076.334	19.212.560	حصة المصرف من التأمينات الاجتماعية
8.797.554	8.588.213	مصاريف التأمين الطبي للموظفين
533.130	2.100.076	تدريب
317.876	271.630	مصاريف طبية
1.184.509	5.906.591	بدل مهمات
837.415	2.304.183	حوافز موظفين
4.349.103	5.495.484	مصاريف سفر
40.200	-	أخرى
252.161.434	367.362.182	

28 - مخصص تدني التسهيلات الائتمانية

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2015	2016	
ل.س	ل.س	
5.981.843	26.170.199	صافي مخصص تسهيلات ائتمانية مباشرة مقابل ديون منتجة (إيضاح رقم 7)
265.614.502	(26.608.628)	صافي مخصص تسهيلات ائتمانية مباشرة مقابل ديون غير منتجة (إيضاح رقم 7)
(14.999)	438.429	مخصص تسهيلات ائتمانية غير مباشرة مقابل ديون غير منتجة (إيضاح رقم 16)
271.581.346	-	

29 - مصاريف تشغيلية أخرى

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2015	2016	
ل.س	ل.س	
2.762.448	4.280.317	دعاية و إعلان
21.697.607	27.647.252	مصاريف إيجار
9.149.163	16.626.976	قرطاسية و مصاريف مكتبية
31.085.775	53.706.230	أتعاب مهنية و إدارية عامة
4.586.602	75.521	مصاريف سفر (أعضاء مجلس الإدارة وكبار الموظفين - إيضاح 32)
15.390.026	16.554.736	مصاريف هاتف و برق و بريد
40.801.724	57.429.619	مصاريف تأمين
21.572.412	36.256.706	مصاريف اشتراكات
12.724.502	20.758.262	مصاريف ماء وكهرباء
15.253.375	21.202.513	مصاريف محروقات
14.605.850	16.036.626	رسوم قانونية
26.160.900	56.914.689	مصاريف صيانة
9.312.659	15.238.233	مصاريف بوقية وتنظيف
10.427.743	14.645.180	مصاريف أخرى
235.530.786	357.372.860	

32 - المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة

قام المصرف بالتدخل في معاملات مع المصرف الأم ومع كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا ضمن النشاطات الاعتيادية المسموحة للمصرف وباستخدام أسعار الفوائد والعوائد التجارية. تتوزع المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة كما يلي:

أ- بنود بيان الوضع المالي	كما في 31 كانون الأول 2016			كما في 31 كانون الأول 2015
	المجموع	أعضاء مجلس الإدارة و كبار الموظفين	المصرف الأم	
بنود داخل الميزانية	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
الأرصدة المدينة				
أرصدة لدى مصارف:				
حسابات جارية و تحت الطلب	574.335.652	-	574.335.652	1.517.225.152
ودائع أجل	3.335.353.780	-	3.335.353.780	2.479.090.600
فوائد برسم القبض	964.274	-	964.274	189.246
	3.910.653.706	-	3.910.653.706	3.996.504.998
الأرصدة الدائنة				
ودائع مصارف	3.261.283.448	-	3.261.283.448	2.608.441.971
فوائد برسم الدفع	1.734.564	-	1.734.564	647.338
ودائع الزبائن:				
حسابات جارية وتحت الطلب	109.834.892	109.834.892	-	3.174.306
	3.372.852.904	109.834.892	3.263.018.012	2.612.263.615

30 - ربحية السهم الأساسية و المخففة

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		يتكون هذا البند مما يلي:
2015	2016	
ل.س	ل.س	
2.780.725.053	4.679.029.569	ربح السنة (ليرة سورية)
30.000.000	30.000.000	المتوسط المرجح لعدد الأسهم
92.69	155.97	حصة السهم الأساسية والمخففة من ربح السنة (ليرة سورية)

31 - النقد وما يوازي النقد

كما في 31 كانون الأول		يتكون هذا البند مما يلي:
2015	2016	
ل.س	ل.س	
2.888.008.681	4.750.056.805	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي (باستثناء احتياطي نقدي الزامي)*
8.859.762.324	10.009.748.541	أرصدة لدى مصارف (استحقاقها الأصلي خلال فترة ثلاثة أشهر أو أقل)
(6.629.551.363)	(6.973.521.286)	ودائع مصارف (استحقاقها الأصلي خلال فترة ثلاثة أشهر أو أقل)
5.118.219.642	7.786.284.060	

* لا يستخدم الاحتياطي النقدي الإلزامي لدى مصرف سورية المركزي في أنشطة المصرف التشغيلية اليومية، لذلك لا يعتبر جزء من النقد وما يوازي النقد.

ب- بنود بيان الأرباح أو الخسائر	المصرف الأم	أعضاء مجلس الإدارة و كبار الموظفين	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016		للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015
	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	
إيرادات فوائد وعمولات	9.514.481	-	9.514.481	18.756.993	
أعباء فوائد وعمولات	(19.044.875)	-	(19.044.875)	(14.147.231)	
بدل مصاريف سفر و تنقلات	-	(75.521)	(75.521)	(4.586.602)	
	(9.530.394)	(75.521)	(9.605.915)	23.160	

فيما يلي ملخص لمنافع الإدارة التنفيذية العليا للمصرف:			للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
			2016	2015
			ل.س	ل.س
رواتب ومكافآت			71.554.980	55.604.911

يبين الجدول أدناه، أعلى و أدنى نسبة فائدة على التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة:

		للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016		للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015	
ودائع الأطراف ذات العلاقة	%	العملة	%	العملة	%
ودائع المصرف الأم لدينا	0.75	ليرة سورية	-	ليرة سورية	-
ودائعنا لدى المصرف الأم	0.75	درهم إماراتي	0.5	يورو	0.5
	0.75	جنيه استرليني	0.12	دولار أمريكي	0.12

33 - القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

الجدول التالي يبين التروقات الجوهرية بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة في البيانات المالية.

31 كانون الأول 2015			31 كانون الأول 2016			الموجودات المالية
النتيجة غير المعترف بها	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	النتيجة غير المعترف بها	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	
-	3.415.250.591	3.415.250.591	-	5.278.935.903	5.278.935.903	زقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
-	8.859.762.324	8.859.762.324	-	10.009.748.541	10.009.748.541	أرصدة لدى المصارف
(300.308.256)	7.031.640.556	7.331.948.812	(317.179.663)	10.286.759.260	10.603.938.923	تسهيلات ائتمانية مباشرة
-	1.193.584.618	1.193.584.618	-	1.752.375.312	1.752.375.312	الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي
-	405.674.500	405.674.500	-	61.663.948	61.663.948	موجودات أخرى
المطلوبات المالية						
-	8.129.551.363	8.129.551.363	-	8.473.521.286	8.473.521.286	ودائع مصارف
11.147.991	9.570.281.758	9.581.429.749	10.444.054	10.580.524.611	10.590.968.665	ودائع الزبائن والمؤسسات المالية
-	312.404.795	312.404.795	-	321.424.298	321.424.298	تأمينات نقدية
-	-	-	-	12.705.254	12.705.254	مطلوبات أخرى

بالنسبة للتروقات ذات الخصائص أكثر من سنة، تم احتساب القيمة العادلة على أنها تساوي صفحي القيمة الدفترية للتسهيلات الدفترية المتوقعة على أساس رسطي محتل بحجم بلغ ٩,٢٠٪ التوزيع بالثروة السورية و ١٤,٧٩٪ للتسهيلات الائتمانية بالثروة السورية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ (مقابل ٢٧,١٨٪ التوزيع بالثروة السورية و ١٤,٠٨٪ للتسهيلات الائتمانية بالثروة السورية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥) أما التروقات ذات الخصائص أقل من سنة، تم احتساب القيمة الدفترية مباشرة بالقيمة الدفترية.

إن أنشطة بنك الأردن – سورية تحتوي على عدد من المخاطر ولهذا فإن إدارة المخاطر تعتبر وبشكل فعال الأساس في المحافظة على مثالة البنك وريحيته.

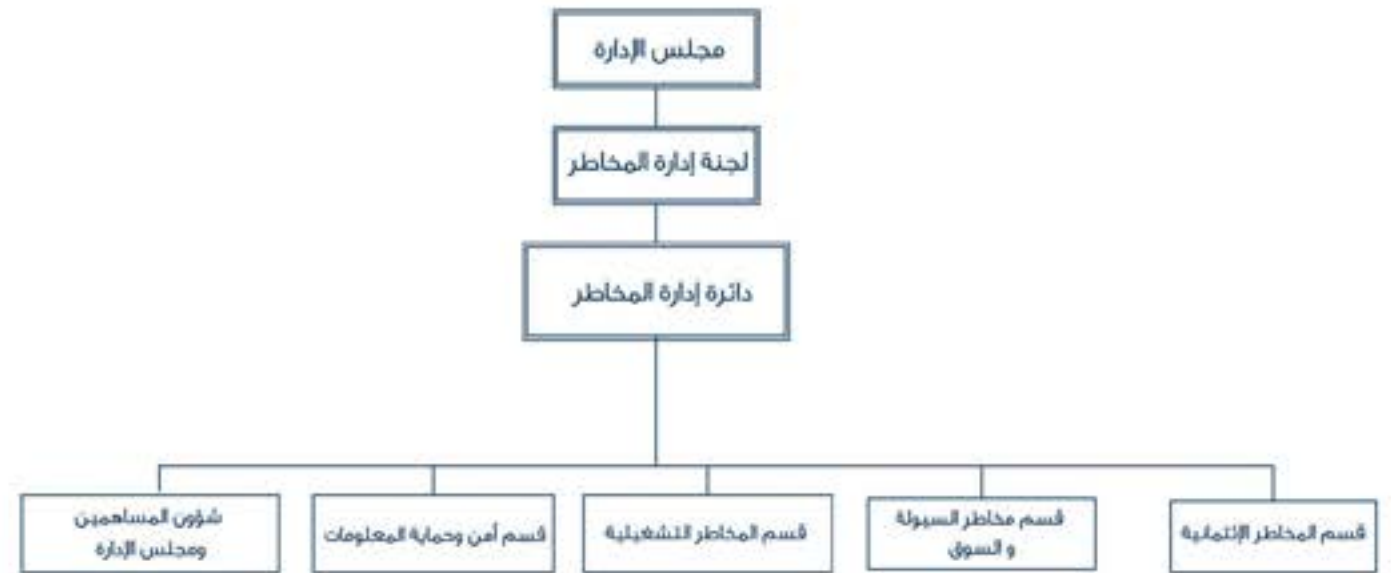
إن عملية إدارة المخاطر تشمل التعرف، قياس، إدارة والمراقبة المستمرة على المخاطر المالية وغير المالية التي من الممكن أن تؤثر بشكل سلبي على أداء البنك وسمعته، إضافة إلى ضمان توزيع فعال لرأس المال لتحقيق المعدل الأمثل للعوائد مقابل المخاطر.

الاستراتيجية العامة لإدارة المخاطر:

إن إدارة المخاطر لدى المصرف تدير وفق مبادئ رئيسية تتسجم مع حجم نشاطاته وتعقيد عملياته وتعليمات السلطات الرقابية وأفضل الممارسات الدولية بهذا الخصوص. تتمثل تلك المبادئ بشكل أساسي بتوجيهات واستراتيجيات مجلس الإدارة في إدارة المخاطر وسياسات المخاطر المعتمدة من قبله إضافة إلى استقلالية دائرة إدارة المخاطر.

تخضع سياسات إدارة المخاطر لدى المصرف للتطوير المستمر لتواكب كافة المستجدات والنمو في أعمال المصرف والتوسع في خدماته، كما أن فلسفة إدارة المخاطر لدى المصرف مبنية على المعرفة والخبرة وقادرة الإدارة الاستشرافية على الحكم على الأمور ووجود دليل واضح للصلاحيات موضوع من قبل مجلس الإدارة.

١ – الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر ووظيفة الجهات المسؤولة عن إدارة المخاطر



مجلس الإدارة

هو الجهة المسؤولة عن إدارة المخاطر والموافقة على الاستراتيجيات والسياسات المتبعة في المصرف إضافة إلى ذلك هناك لجان مسؤولة عن إدارة المخاطر.

لجنة إدارة المخاطر

وهي لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة مكونة من ثلاثة أعضاء (عضو تنفيذي وعضوين مستقلين) وذلك بهدف الإدارة والتعامل مع كافة المخاطر التي تواجه عمل البنك.

وتتضمن مسؤوليات اللجنة مايلي:

1. الحصول على كافة المعلومات عن أي مسألة تدخل ضمن مهامها.
2. مراجعة سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر التي تواجه عمل البنك بكافة فئاتها ومنها على سبيل المثال لا الحصر (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، مخاطر السيولة، مخاطر اسعار الفائدة) وذلك قبل رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.
3. تحديد أساليب وآليات تخفيف المخاطر بشكل يتسجم مع المتطلبات الرقابية المرجعة في هذا الشأن وذلك بهدف الحد من أثر تلك المخاطر على سلامة ومثانة الوضع المالي للبنك.
4. الحصول على مقترحات من الإدارة التنفيذية للبنك حول هيكل دائرة المخاطر وعملية تطويرها وبحيث تقوم اللجنة بمراجعة المقترحات وإدخال أي تعديلات عليها ليصار إلى رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.
5. تتولى لجنة إدارة المخاطر مسؤولية مواكبة التطورات السريعة والتعقيدات المتزايدة التي تطرأ على إدارة المخاطر داخل البنك وتقوم اللجنة برفع تقارير دورية حولها إلى مجلس الإدارة.
6. مراقبة مدى التزام إدارة المخاطر بالمعايير الموضوعية من قبل لجنة بازل والمتعلقة بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.
7. مراجعة وإبداء الرأي أمام مجلس الإدارة حول سقف المخاطر والحالات الاستثنائية التي تملأ عليها.
8. مراجعة التقارير الدورية حول طبيعة المخاطر التي يتم التعرض لها وحجمها وأنشطة إدارة المخاطر.
9. ضمان توفر الموارد والنظم الكافية لإدارة المخاطر، وضمان استقلال موظفي إدارة المخاطر عن الأنشطة التي يلجأ إليها المصرف للمخاطر.
10. عقد اللجنة اجتماعات دورية مع إدارة المخاطر لمناقشة وتقييم المخاطر التي يتعرض لها المصرف وكفاية طرق معالجتها وتقديم التوصيات بشأنها.

دائرة إدارة المخاطر

وهي الجهة المسؤولة عن حسن تنفيذ ومراقبة المخاطر والتأكد من مدى توافق المخاطر القائمة مع السياسات المعتمدة ويتفرع منها الأقسام التالية:

مخاطر الائتمان:

تنشأ مخاطر الائتمان من احتمال عدم قدرة و/أو وعدم رغبة المقترض أو الطرف الثالث من القيام بالوفاء بالتزاماته في الأوقات المحددة وتشمل هذه المخاطر البنود داخل القوائم المالية مثل القروض والبنود خارج القوائم المالية مثل الكفالات و/أو الاعتمادات المستندية مما يؤدي إلى إلحاق خسائر مالية للبنك.

وفي هذا السياق يقوم البنك بتعزيز الأطر المؤسسية التي تحكم إدارة الائتمان من خلال ما يلي:

- 1 - الفصل ما بين دوائر تنمية الأعمال المختلفة ودوائر مخاطر الائتمان.
- 2 - منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة التي تحدد أسس تعريف وقياس وإدارة هذا النوع من المخاطر.
- 3 - تحديد التراكبات الائتمانية على مستوى نوع الائتمان، القطاع الاقتصادي، التوزيع الجغرافي، المحافظ الائتمانية. ..الخ). وتتولى إدارة مخاطر الائتمان كل ضمن اختصاصه بمراقبة هذه التراكبات.
- 4 - اعتماد تصنيف التسهيلات الائتمانية بما يتماشى مع القوانين السارية في الجمهورية العربية السورية.
- 5 - نظام الصلاحيات وإدارة العلاقة:
- 6 - تحديد أساليب تخفيف المخاطر :

يشجع بنك الأردن – سورية أساليب مختلفة لتخفيف المخاطر الائتمانية تتمثل فيما يلي:

- تقديم الهيكل المناسب للائتمان بما يتفق مع الغاية منه وأجل تسديده.
- التأكد من استكمال جميع التواحي الرقابية على استغلال الائتمان ومصادره.
- استيفاء الضمانات المناسبة تحوطاً لأي مخاطر بهذا الخصوص.
- دراسة وتقييم معاملات الائتمان من قبل دوائر مخاطر الائتمان.
- التقييم الدوري للضمانات حسب طبيعة ونوعية ودرجة مخاطر الضمان لتعزيزها والتأكد من تغطيتها للائتمان المعنونة أولاً بأول.
- لجان متخصصة للموافقة على الائتمان.
- 7 - دائرة مراقبة الائتمان تتضمن مراقبة تنفيذ الائتمان بالإضافة لوحدة تعنى بالتوثيق واستكمال التدقيق القانوني والتنفيذ.
- 8 - دوائر متخصصة لمتابعة تحصيل المستحقات والديون المتعثرة.
- 9 - لجنة إدارة المخاطر التنفيذية لمراجعة سياسات واستراتيجيات الائتمان والاستثمار والمخاطر.
- 10 - تحديد مهام دوائر الائتمان المختلفة من حيث آلية ودورية المراقبة والكشف المستخرجة وآلية تصعيدها إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة.
- 11 - التقارير الرقابية :

تتولى دوائر الائتمان كل ضمن اختصاصه مراقبة وتقييم كافة العمليات الائتمانية من خلال مجموعة من للكشوف الرقابية:

- المراقبة اليومية: التجاوزات الائتمانية، السقوف المستحقة غير المجددة، الحسابات المستحقة.... وغيرها.
 - مراقبة توزيع المحفظة الائتمانية.
 - تصنيف المخاطر الائتمانية، القطاع الاقتصادي، نوع الائتمان، الضمانات، التراكبات..... وغيرها.
 - مراقبة التعرض الائتماني (Total Exposure) على مستوى المنطقة الجغرافية، نوع الائتمان، القطاع الاقتصادي، نوع الضمان.
- ورفع هذه التقارير بشكل دوري إلى لجنة المخاطر / التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة، إما بالنسبة للعمليات اليومية فترفع إلى المدير العام أولاً بأول.

مخاطر التشغيل:

وهي المخاطر التي تنشأ عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والموظفين والأنظمة أو تنشأ نتيجة أحداث خارجية بما في ذلك المخاطر القانونية وقد تم تأسيس دائرة مخاطر العمليات في البنك منذ عام 2010 وتم تعزيزها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية وتتبع إدارياً إلى إدارة المخاطر .

ويتولى البنك إدارة مخاطر العمليات ضمن الأسس التالية:

1. إعداد سياسة مخاطر العمليات واعتمادها من قبل مجلس الإدارة وتطبيقها على أرض الواقع والتي تضمنت أسس تعريف وقياس ومراقبة المخاطر بالإضافة إلى مستوى قبول هذا النوع من المخاطر.
2. تطبيق نظام آلي لإدارة مخاطر العمليات (CARE WEB).
3. إنشاء Risk Profile لفروع البنك يتضمن كافة أنواع مخاطر العمليات والإجراءات الرقابية التي تحد منها ودورية فحصها بما يكفل كفاءتها واستمرارية عملها على مستوى كل فرع من فروع البنك.
4. التقييم المستمر لـ Risk Profile: وبهذا الخصوص تم تطبيق التقييم الذاتي (CRSA) كأداة لإدارة المخاطر التشغيلية وتقييمها باستمرار للتعرف على المخاطر الجديدة بالإضافة للتأكد من كفاءة عمل الإجراءات الرقابية للحد من هذه المخاطر وتحديث Risk Profile أولاً بأول ليعكس الواقع الفعلي لبنية العمل.
5. قيام إدارة التدقيق الداخلي بتطبيق التدقيق المرتكز على المخاطر بالإضافة إلى التقييم الذاتي لمختلف وحدات البنك وتصنيفها ضمن معايير التصنيف المعتمدة وتضمينها ضمن تقرير التدقيق الداخلي وتزويد لجنة التدقيق بها أولاً بأول.
6. جاري العمل على بناء قاعدة بيانات بالأخطاء التشغيلية وتحليلها ورفع تقارير عن ملف مخاطر الفروع إلى مجلس الإدارة.
7. تزويد لجنة إدارة المخاطر / مجلس الإدارة والتنفيذية بتقرير عن ملف مخاطر الفروع وعكس واقع البيئة الرقابية لمختلف فروع البنك.

مخاطر السيولة:

وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمالية عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها أو تمويل نشاطاته بدون تحمل تكاليف مرتفعة أو حدوث خسائر وتتنقسم مخاطر السيولة إلى :

– مخاطر تمويل السيولة(Funding Liquidity Risk)

– مخاطر سيولة السوق (Market Liquidity Risk)

يتم احتساب مخاطر السوق حسب الأساليب التالية:

مخاطر أسعار الصرف :

مراقبة مراكز القطع الأجنبي حسب قرار مصرف سورية المركزي 362.

مخاطر أسعار الفائدة : بحسب القرار (107ن/ب4) تاريخ 13 شباط 2005.

يتم احتسابها حسب طريقة GAP Analysis بشكل شهري.

مخاطر التوظيفات في الخارج :

مراقبة الودائع المربوطة في الخارج.

مراقبة الكفالات الخارجية.

ويتولى البنك إدارة مخاطر السيولة ضمن المعطيات التالية:

– منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة التي تحدد أسس تعريف وقياس ومراقبة ومتابعة وإدارة مخاطر السيولة.

– إعداد خطة لإدارة أزمات السيولة تتضمن :

- إجراءات متخصصة لإدارة أزمة السيولة.
- لجنة متخصصة لإدارة أزمة السيولة.
- خطة توفير سيولة في الحالات الطارئة Liquidity Contingency Plan.

– تطوير أدوات قياس وإدارة ومراقبة مخاطر السيولة من خلال:

- تقرير مخاطر السيولة حسب سلم الاستحقاق.
- مراقبة سقوف، وجودة المحفظة الاستثمارية.
- تحديد مصادر الأموال وتصنيفها وتحليلها تبعاً لطبيعتها.
- مراقبة السيولة القانونية والسيولة النقدية وهي الاحتفاظ بمقدار كاف من الموجودات السائلة (النقدية وشبه النقدية) لمواجهة الالتزامات.
- الموازنة بين آجال الموجودات والمطلوبات والأخذ بعين الاعتبار كافة التشفقات النقدية الداخلة والخارجة.
- اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing).

– رفع التقارير الدورية إلى لجنة إدارة المخاطر/التفذية، ولجنة إدارة المخاطر/مجلس الإدارة.

التدقيق الداخلي

يقوم التدقيق الداخلي بتدقيق عملية إدارة المخاطر بشكل دوري حيث يراجع مدى توافق المصرف مع الإجراءات والسياسات المتبعة.

خطة الطوارئ وخطط استمرارية العمل

مفهوم الخطة

هي الخطة التي تضمن إعادة تشغيل أعمال المؤسسة وخصوصاً الحساسة منها بعد فترة مقبولة من الانقطاع، وهذا الانقطاع قد يحدث نتيجة لحدوث حدث معين أو أزمة معينة لذا لرئي المصرف أن تتضمن خطة استمرارية العمل ضمن بنودها الأساسية إدارة الأزمة أو الحدث.

الأهداف الأساسية للخطة

1. المحافظة على سمعة البنك والثقة به من قبل قاعدة العملاء والمساهمين.
2. قدرة البنك على الاستمرارية في تقديم الخدمة في أضيق الظروف والأزمات.
3. الاتصال والتواصل مع العملاء وتلبية متطلباتهم في الأزمات المختلفة.
4. تشكيل فريق إداري مؤهل ومنظم لإدارة الأزمة.
5. السرعة والكفاءة في اتخاذ القرارات لمواجهة التهديدات غير المتوقعة.
6. تأمين قنوات اتصال متعددة وشاملة لجميع المستويات الإدارية.
7. ترسيخ وتعزيز الثقة في النظام المصرفي وتجنبه أي مخاطر مصرفية قد تؤثر عليه.
8. تقليل أثر التعطل والانقطاع وتقليل الخسائر إلى أدنى حد ممكن.
9. توعية وتدريب الموظفين بالإجراءات الواجب اتباعها في مختلف حالات التعطل والانقطاع.
10. وضع سيناريوهات داخلية لحدث معين وتدريب وفحص الخطة.

تتدرج مخاطر المصرف تحت الأنواع الرئيسية التالية:

أ- مخاطر الائتمان

ب- مخاطر السوق

ج- مخاطر السيولة

د- المخاطر التشغيلية

هـ- مخاطر الامتثال لمتطلبات السلطات الرقابية

المخاطر الائتمانية

تنشأ المخاطر الائتمانية عن تخلف أو عجز الطرف الآخر عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك مما يؤدي إلى حدوث خسائر، وعادة يتم تمييز ثلاث أنواع تحت المخاطر الائتمانية وهي مخاطر تعثر الطرف المقابل، مخاطر التسوية، ومخاطر البذخ.

إن العوامل الأساسية لإدارة مخاطر الائتمان بشكل فعال هي:

- إيجاد بيئة مناسبة لإدارة المخاطر الائتمانية.
- العمل ضمن إطار واضح وسليم للموافقات والصلاحيات.
- المحافظة على إدارة إئتمان ملائمة، وتوفير أدوات وأدوات للقياس والرقابة.
- التأكد من وجود ضوابط كافية على إجراءات إدارة المخاطر الائتمانية.

ولتحقيق ما ذكر يقوم المصرف بوضع سياسة ائتمانية واضحة تتضمن سقوف لمبالغ التسهيلات الائتمانية الممنوحة (فرد أو مؤسسة) ومجموع التسهيلات الائتمانية لكل قطاع وكل منطقة جغرافية. يعمل البنك على مراقبة مخاطر الائتمان ويعمل باستمرار على تقييم الوضع الائتماني للعملاء، إضافة إلى حصول البنك على ضمانات مناسبة من العملاء.

تشمل إجراءات إدارة المخاطر الائتمانية ما يلي:

1. تحديد التركززات الائتمانية والسقوف

تتضمن السياسة الائتمانية نسب محددة وواضحة للحد الأقصى الممكن منحه لأي عميل أو مجموعة من العملاء وذلك حسب نسب التركززات المقررة وفق قرار مجلس النقد والتسليف رقم 395 بالإضافة إلى وضع سقوف للقطاعات الاقتصادية، كما أن هناك سقوفاً لحجم الائتمان الممكن منحه من قبل كل مستوى اداري.

2. التصنيف الائتماني للعملاء

يقوم المصرف بمراجعة دورية لمحفظة الديون الممنوحة وتصنيفها وذلك حسب تعليمات مجلس النقد والتسليف وخاصة القرار رقم 597/ م ن/ ب4 الصادر بتاريخ 9 كانون الأول 2009 وتعديلاته والذي حدد شروط تصنيف التسهيلات وتكوين المخصصات اللازمة لها.

فيما يلي الفئات المعتمدة لتصنيف الديون حسب تعليمات مجلس النقد والتسليف:

الديون المنتجة

- ديون متنية المخاطر
- ديون عادية / مقبولة المخاطر
- ديون / تتطلب اهتماماً خاصاً

الديون غير المنتجة

- ديون دون المستوى العادي المقبول
- ديون مشكوك بتحصيلها
- الديون الرديئة

يقوم المصرف بإجراء عدد من اختبارات الجهد المتنوعة على محفظته الائتمانية وذلك للتأكد من قدرة رأس مال المصرف على امتصاص الخسائر الناتجة عن أي أحداث خارجة عن إرادة المصرف ومواجهة أي أوضاع ضاغطة مستقبلية حيث تتدرج سيناريوهات الاختبارات من السيناريوهات ذات التأثير المنخفض إلى السيناريوهات ذات التأثير الشديد ويتم استخدام اختبارات الجهد ذات العامل الواحد كما يتم استخدام السيناريوهات ذات العوامل المتعددة لتغطية جميع أنواع المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها محفظة المصرف الائتمانية حيث ترسل نتائج الاختبارات مع التوصيات اللازمة في حال الحاجة لاتخاذ أي إجراء للجنة المخاطر المنبقة عن مجلس الإدارة التي بدورها تقوم بعرض اختبارات الجهد على مجلس إدارة المصرف لاتخاذ الإجراءات اللازمة في حال الحاجة إليها ، لم يتم خلال العام 2016 أخذ أي إجراء إضافي حيث يقوم المصرف بمعالجة الدين وأخذ مخصصات حسب قرارات السلطات الرقابية منذ بداية تعثر العميل وتوقفه عن السداد.

تؤثر اختبارات الجهد الخاصة بمخاطر السيولة على نسب السيولة القانونية وعلى قبوات الاستحقاق وذلك حسب القرار رقم 588 حيث يتم اعتماد نسب سحب محددة من إجمالي ودائع العملاء والفترات محددة وذلك لقياس قدرة المصرف على الحفاظ على نسب سيولة مقبولة خلال الأوضاع الضاغطة، وتم على اساس اختبارات الجهد الخاصة بمخاطر السيولة وضع خطة تمويل للحالات الطارئة يمكن تفعيلها للحصول على التمويل اللازم للحفاظ على نسب السيولة المقبولة في جميع الأوضاع ، يتم إرسال اختبارات الجهد الخاصة بمخاطر السيولة للجنة المخاطر المنبقة عن مجلس الإدارة حيث تتولى اللجنة مهمة عرضها على مجلس إدارة المصرف.

لم يتم إجراء اختبارات الجهد على مخاطر السوق الخاصة بالسندات والسلع والأسهم وذلك بسبب عدم استثمار المصرف في هذه الأدوات المالية أما بالنسبة لمخاطر تغيير أسعار الصرف اتبع المصرف خلال العام 2016 سياسة تحفظية تجاه التداول بالعملة جنيته المخاطر الناتجة عن هذه التغيرات ولم يتم إجراء أي اختبارات على هذه المخاطر ، بالنسبة لمخاطر التغيير بأسعار الفائدة اعتمد المصرف سيناريوهات الزيادة والنقصان بأسعار الفائدة بنسبة أسعار الفائدة وأثر ذلك الفجوة التراكمية لموجودات ومطالب المصرف.

يستخدم المصرف طريقة المؤشر الأساسي في احتساب المخاطر التشغيلية لديه حيث تم اعتماد سيناريوهات زيادة المخاطر التشغيلية لديه بنسبة 50% و 100% على كفاية رأس المال حيث بقيت النسب ضمن الحدود المقبولة.

3. اساليب تخفيف المخاطر

عملية إدارة المخاطر في المصرف تعتمد على العديد من الأساليب من أجل تخفيف المخاطر منها:

- الضمانات وحسب قابليتها للتسليم ونسبة تغطيتها للائتمان الممنوح والتي يتم مراقبتها وتقييمها بصورة مستمرة وفق تعليمات مصرف سورية المركزي وقرار مجلس النقد والتسليف رقم 597/ م ن/ ب4 الصادر بتاريخ 9 كانون الأول 2009 وتعديلاته.
- اتباع نظام اللجان في منح الائتمان وتعتمد على حجم محفظة العميل والاستحقاق ودرجة مخاطرة العميل.
- التوزيع في المحفظة ومبدأ أساسي في تخفيف مخاطر الائتمان. حيث تتضمن خطة البنك السنوية التوزيع المستهدف للائتمان والاستثمارات على عدة قطاعات وأسواق مختلفة مع التركيز على القطاعات الواعدة، كما يوجد لدى البنك نظام لتصنيف مخاطر القطاعات الاقتصادية.

دراسة الائتمان والرقابة عليه ومتابعته.

يقوم المصرف بتطوير السياسات والاجراءات اللازمة لتحديد أسلوب دراسة الائتمان والمحافظة على حيادية وتكامل عملية اتخاذ القرارات والتأكد من أن مخاطر الائتمان يتم تقييمها بدقة والموافقة عليها بشكل صحيح ومتابعة مراقبتها باستمرار. إن الإطار العام للسياسة الائتمانية يتضمن وضع صلاحيات للموافقة الائتمانية، توضيح حدود الائتمان واسلوب تحديد درجة المخاطر.

تتولى عملية إدارة الائتمان وظيفة منفصلة لضمان التنفيذ المناسب للعمليات الائتمانية والرقابة الفعالة على مدة الاستحقاق للتسهيلات وانتهاء صلاحيات الحدود وتقييم الضمانات.

الافصاحات الكمية

أ- مخاطر الائتمان

31 كانون الأول		(1) التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص التدني وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الأخرى)
2015	2016	
ل.س	ل.س	بنود داخل الميزانية:
2.214.652.116	2.172.449.334	أرصدة لدى مصرف سورية المركزي
8.859.762.324	10.009.748.541	أرصدة لدى المصارف
		التسهيلات الائتمانية
51.264.947	56.522.178	للأفراد
486.766.316	312.035.627	القروض العقارية
		الشركات
5.386.974.294	8.791.496.596	الشركات الكبرى
1.406.943.255	1.443.884.522	الشركات المتوسطة
453.743.294	61.663.948	الموجودات الأخرى
1.193.584.618	1.752.375.312	وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
20.053.691.164	24.600.176.058	
		بنود خارج الميزانية:
125.949.246	1.273.222.503	كفالات صادرة
610.454.909	829.906.766	كفالات مصرفية
51.511.600	37.882.600	اعتمادات استيراد
351.813.856	856.971.704	سقوف تسهيلات مباشرة غير مستغلة
1.139.729.611	2.997.983.573	
21.193.420.775	27.598.159.631	

(2) توزيع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر:

بناءً على قرار مجلس النقد والتسليف رقم (597/ م ن/ ب4) وتعديلاته بالقرارات (650/ م ن/ ب4)، (902/ م ن/ ب4)، (1079/ م ن/ ب4)، (1145/ م ن/ ب1) و(2271/ م ن/ ب1) يتم تصنيف محفظة التسهيلات الائتمانية إلى 6 فئات وذلك طبقاً للمؤشرات والمواصفات التي ينسب بها كل دين.

كما في 31 كانون الأول 2016					توزيع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي:
الإجمالي	الشركات المتوسطة	الشركات الكبرى	القروض العقارية	الأفراد	
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	تسهيلات مباشرة
5.936.818.819	621.400.416	5.140.808.360	147.905.307	26.704.736	عادية (مقبولة المخاطر)
3.363.922.907	151.292.175	3.180.373.674	29.770.020	2.487.038	تتطلب اهتمام خاص *
99.871.272	68.482.012	31.245.882	-	143.378	مستحقة
775.282.637	74.674.670	699.533.802	9.520	1.064.645	لغاية 60 يوم
201.204.680	34.103.036	154.867.986	6.447.425	5.786.233	من 61 يوم لغاية 90 يوم
					من 91 يوم لغاية 180 يوم
44.633.386	43.760.419	-	-	872.967	غير عاملة
17.954.870	16.529.112	-	1.337.824	87.934	دون المستوى
5.481.028.759	694.562.348	4.329.876.153	266.176.265	190.413.993	مشكوك فيها
15.920.717.330	1.704.804.188	13.536.705.857	451.646.361	227.560.924	ربيلة
					بدل
(793.641.601)	(166.013.495)	(480.276.433)	(112.939.359)	(34.412.314)	قوائد معقولة
(4.523.136.806)	(94.906.171)	(4.264.932.828)	(26.671.375)	(136.626.432)	مخصص لتسهيلات مباشرة
10.603.938.923	1.443.884.522	8.791.496.596	312.035.627	56.522.178	الصافي

* يعتبر كامل رصيد الدين مستحق في حال استحقاق أحد الأقساط أو القوائد ويعتبر جاري المدين مستحقاً إذا تجاوز سقف الممنوح.

31 كانون الأول 2016						
المجموع	الشركات المتوسطة	الشركات الكبرى	القروض العقارية	الأفراد		
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	تسهيلات غير مباشرة	
2.141.002.373	100.472.872	2.040.529.501	-	-	عادية (مقبولة المخاطر)	
					لتغطية ائتمام خاص	
2.437.000	2.437.000	-	-	-	غير مستحقة	
					غير عاملة	
3.000.000	3.000.000	-	-	-	دون المستوى	
-	-	-	-	-	مشحون فيها	
1.127.800	-	1.127.800	-	-	رديئة	
2.147.567.173	105.909.872	2.041.657.301	-	-		
					بدل	
-	-	-	-	-	قوائد معقولة	
(450.000)	-	(450.000)	-	-	مخصص تدلي تسهيلات غير مباشرة	
2.147.117.173	105.909.872	2.041.207.301	-	-		

كما في 31 كانون الأول 2015						تنوع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي
الإجمالي	المؤسسات المتوسطة	الشركات الكبرى	القروض العقارية	الأفراد		
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	تسهيلات مباشرة	
2.738.577.121	493.117.531	1.682.812.385	484.426.939	78.220.266	عادية (مقبولة المخاطر)	
					تتطلب اهتمام خاص *	
2.010.596.679	187.935.649	1.812.819.024	8.244.351	1.597.655	غير مستحقة	
					مستحقة :	
23.871.865	23.871.865	-	-	-	لغاية 60 يوم	
67.865.248	67.864.563	-	144	541	من 61 يوم لغاية 90 يوم	
903.612.764	102.967.708	779.343.242	18.059.856	3.241.958	من 91 يوم لغاية 180 يوم	
					غير عاملة:	
24.028.236	21.111.715	-	911.642	2.004.879	دون المستوى	
113.264.529	101.262.329	-	5.626.113	6.376.087	مشحون فيها	
6.791.601.279	696.407.272	5.847.720.484	42.288.326	205.185.197	رديئة	
12.673.417.721	1.694.538.632	10.122.695.135	559.557.371	296.626.583		
					بدل	
(905.036.337)	(178.672.677)	(613.213.315)	(71.164.249)	(41.986.096)	قوائد معقولة	
(4.436.432.572)	(108.922.700)	(4.122.507.526)	(1.626.806)	(203.375.540)	مخصص تدلي تسهيلات مباشرة	
7.331.948.812	1.406.943.255	5.386.974.294	486.766.316	51.264.947	الصافي	

* يعتبر كامل رصيد الدين مستحق في حال استحقاق أحد الأقساط أو التوكيد ويعتبر جاري المدين مستحقاً إذا تجاوز المبلغ المملوح.

31 كانون الأول 2015						
المجموع	الشركات المتوسطة	الشركات الكبرى	الفروض العقارية	الأفراد		
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	تسهيلات غير مباشرة
6.099.205.313	79.151.970	6.020.053.343	-	-	-	عادية (مقبولة المخاطر)
						تتطلب اهتمام خاص
4.763.100	-	4.763.100	-	-	-	غير مستدقة
						غير عاملة
6.511.500	6.511.500	-	-	-	-	دون المستوى
-	-	-	-	-	-	مشكوك فيها
1.127.800	-	1.127.800	-	-	-	رديلة
6.111.607.713	85.663.470	6.025.944.243	-	-	-	
						بدل
-	-	-	-	-	-	قوائد معلقة
(11.571)	-	(11.571)	-	-	-	مخصص لداني تسهيلات غير مباشرة
6.111.596.142	85.663.470	6.025.932.672	-	-	-	المحالي

٣) توزيع القيمة العادية للضمانات مقابل التسهيلات:						
31 كانون الأول 2016					شما يلي توزيع القيمة العادية للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات	
الشركات						
المجموع	المتوسطة	الكبرى	القروض العقارية	الأفراد		
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	تسهيلات مباشرة	
1.101.073.092	619.761.350	352.802.540	120.631.189	7.878.013	عادية (مقبولة المخاطر)	
998.099.966	283.701.221	629.156.767	79.991.786	5.250.192	لتغطية ائتمام خاص	
					غير عاملة	
-	-	-	-	-	دون المستوى	
17.884.524	16.522.890	-	1.361.634	-	مشكوك فيها	
1.969.895.143	579.970.779	1.109.566.984	228.065.335	52.292.045	رديلة	
4.086.952.725	1.499.956.240	2.091.526.291	430.049.944	65.420.250	المجموع	
					منها:	
1.000	1.000	-	-	-	تأمينات نقدية	
4.018.431.070	1.485.829.726	2.064.288.276	430.049.944	38.263.124	عقارية	
68.520.655	14.125.514	27.238.015	-	27.157.126	سيارات وكليات	
4.086.952.725	1.499.956.240	2.091.526.291	430.049.944	65.420.250	المجموع	

تم إدراج قيمة الضمانات بعد الأخذ بعين الاعتبار أن لا تزيد قيمتها عن قيمة الدين لكل عميل بشكل إجمالي.

31 كانون الأول 2015						
الشركات						
المجموع	الشركات المتوسطة	الشركات الكبرى	القروض العقارية	الأفراد		
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س		
1.556.451.506	366.560.278	1.005.122.384	29.422.381	155.346.463	عادية (مقبولة المخاطر)	
787.890.918	450.293.000	291.339.000	45.938.918	320.000	تتطلب اهتمام خاص	
					غير عاملة،	
61.220.363	55.218.863	-	3.442.000	2.559.500	دون المستوى	
85.988.159	77.678.905	-	3.923.000	4.386.254	مشكوك فيها	
2.087.922.103	625.577.969	1.054.758.848	94.489.866	313.095.420	رديئة	
4.579.473.049	1.575.329.015	2.351.220.232	177.216.165	475.707.637	المجموع	
					منها،	
1.534.855	30.158	1.500.000	-	4.697	تأمينات نقدية	
4.454.525.219	1.522.349.362	2.317.746.924	177.216.165	437.212.768	عقارية	
123.412.975	52.949.495	31.973.308	-	38.490.172	سيارات وآليات	
4.579.473.049	1.575.329.015	2.351.220.232	177.216.165	475.707.637	المجموع	

تم إدراج قيمة الضمانات بعد الأخذ بعين الاعتبار أن لا تزيد قيمتها عن قيمة الدين لكل عمل بشكل إجمالي.

31 كانون الأول 2016						
الشركات						
المجموع	المتوسطة	الكبرى	القروض العقارية	الأفراد		
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س		
113.248.576	67.231.300	46.017.276	-	-	عادية (مقبولة المخاطر)	
750.000	750.000	-	-	-	تتطلب اهتمام خاص	
					غير عاملة،	
-	-	-	-	-	دون المستوى	
-	-	-	-	-	مشكوك فيها	
1.099.300	0	1.099.300	-	-	رديئة	
115.097.876	67.981.300	47.116.576	-	-	المجموع	
					منها:	
115.097.876	67.981.300	47.116.576	-	-	تأمينات نقدية	
-	-	-	-	-	عقارية	
-	-	-	-	-	سيارات وآليات	
115.097.876	67.981.300	47.116.576	-	-	المجموع	

31 كانون الأول 2015					
الشركات					
المجموع	الشركات المتوسطة	الشركات الكبرى	القروض العقارية	الأفراد	تسهيلات غير مباشرة
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	
97.955.746	34.066.922	63.888.824	-	-	
3.247.950	3.247.950	-	-	-	
3.255.750	3.255.750	-	-	-	
-	-	-	-	-	
1.099.300	-	1.099.300	-	-	
105.558.746	40.570.622	64.988.124	-	-	
105.558.746	40.570.622	64.988.124	-	-	
-	-	-	-	-	
-	-	-	-	-	
105.558.746	40.570.622	64.988.124	-	-	عادية (مقبولة المخاطر)
					تتطلب اهتمام خاص
					غير عاملة
					دون المستوف
					مشكوك فيها
					رديلة
					المجموع
					ملها
					تأمينات نقدية
					عقارية
					سيارات وآليات
					المجموع

الديون المجدولة:

هي تلك الديون التي سبق وأن صنفت كتسهيلات ائتمانية غير عاملة وأخرجت من إطار التسهيلات الائتمانية غير العاملة بموجب جدولة أصولية وتم تصنيفها كديون تتطلب اهتمام خاص ويبلغ رصيدها ٢,٠٣٠,٥١٣,٩٢٥ ليرة سورية خلال العام ٢٠١٦ (مقابل ٩٤٠,٧٩٨,٥٦٠ ليرة سورية خلال العام ٢٠١٥).

الديون المعاد هيكلتها:

يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع التسهيلات الائتمانية من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التسهيلات الائتمانية أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد فترة السماح وتم تصنيفها كديون تتطلب اهتمام خاص، بلغت الديون المعاد هيكلتها ١,٣٧٥,٠١٠,٩٨٦ ليرة سورية خلال العام ٢٠١٦ (مقابل ٦,٠٠٠,٠٠٠ ليرة سورية خلال العام ٢٠١٥).

نوعية الموجودات المالية من ناحية مخاطر الائتمان

يتم قياس نوعية الموجودات المالية من ناحية مخاطر الائتمان باستخدام آلية داخلية للتصنيف الائتماني ويوضح الجدول التالي نوعية الموجودات المالية من ناحية مخاطر الائتمان:

31 كانون الأول 2016				
المجموع	انخفضت قيمته	عادي	جيد	
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	
2.172.449.334	-	-	2.172.449.334	أرصدة لدى مصرف سورية المركزي
10.009.748.541	-	10.009.748.541	-	أرصدة لدى المصارف
1.752.375.312	-	-	1.752.375.312	الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي
13.934.573.187	-	10.009.748.541	3.924.824.646	

31 كانون الأول 2015				
المجموع	انخفضت قيمته	عادي	جيد	
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	
2.214.652.116	-	-	2.214.652.116	أرصدة لدى مصرف سورية المركزي
8.859.762.324	-	8.859.762.324	-	أرصدة لدى المصارف
1.193.584.618	-	-	1.193.584.618	الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي
12.267.999.058	-	8.859.762.324	3.408.236.734	

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		التصنيف حسب ما يعادل S & P	توزيع التعرضات الائتمانية حسب التصنيف الداخلي للمخاطر وحسب مؤسسات التصنيف الخارجية:
2015	2016		التصنيف الداخلي للمخاطر
ل.س	ل.س		
			جهد
3.408.236.734	3.924.824.646	AAA	الدرجة الأولى*
-	-	AA- To AA+	الدرجة الثانية
-	-	A- To A+	الدرجة الثالثة
3.408.236.734	3.924.824.646		
			عادي
4.858.828.521	6.086.584.463	BBB- To BBB+	الدرجة الرابعة**
4.000.201.219	3.909.689.432	BB- To BB+	الدرجة الخامسة
-	-	B- To B+	الدرجة السادسة
732.584	13.474.646	بدون تصنيف	
8.859.762.324	10.009.748.541		
12.267.999.058	13.934.573.187		

* تم اعتبار تصنيف مصرف سورية المركزي من الدرجة الأولى.

** تم اعتبار تصنيف المصارف المحلية من الدرجة الرابعة.

٤) التركيز حسب القطاع الاقتصادي :

كما في 31 كانون الأول 2016							يوضح الجدول التالي التركيز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي
المجموع	أفراد - خدمات	عقارات	تجارة	صناعة	مالي		
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	
2.172.449.334	-	-	-	-	2.172.449.334	أرصدة لدى مصرف سورية المركزي	
10.009.748.541	-	-	-	-	10.009.748.541	أرصدة لدى مصارف	
10.603.938.923	2.388.040.233	577.185.979	4.255.479.365	3.383.233.346	-	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	
61.663.948	8.376.403	1.149.607	17.648.542	33.072.385	1.417.011	موجودات أخرى	
1.752.375.312	-	-	-	-	1.752.375.312	ودفعة محددة لدى مصرف سورية المركزي	
24.600.176.058	2.396.416.636	578.335.586	4.273.127.907	3.416.305.731	13.935.990.198	المجموع	
كما في 31 كانون الأول 2015							يوضح الجدول التالي التركيز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي
المجموع	أفراد - خدمات	عقارات	تجارة	صناعة	مالي		
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	
2.214.652.116	-	-	-	-	2.214.652.116	أرصدة لدى مصرف سورية المركزي	
8.859.762.324	-	-	-	-	8.859.762.324	أرصدة لدى مصارف	
7.331.948.812	33.927.179	486.766.316	3.868.039.889	2.943.215.428	-	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	
453.743.294	124.307	3.684.999	24.549.936	19.487.496	405.896.556	موجودات أخرى	
1.193.584.618	-	-	-	-	1.193.584.618	ودفعة محددة لدى مصرف سورية المركزي	
20.053.691.164	34.051.486	490.451.315	3.892.589.825	2.962.702.924	12.673.895.614	المجموع	

(5) التركيز الجغرافي:

يوضح الجدول التالي التركيز في التعرضات الإئتمانية حسب التوزيع الجغرافي:				
كما في 31 كانون الأول 2016				
الإجمالي	أوروبا	آسيا (الشرق الأوسط)	داخل سورية	
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	
2.172.449.334	-	-	2.172.449.334	أرصدة لدى مصارف مركزية
10.009.748.541	521.330	3.923.126.600	6.086.100.611	أرصدة لدى مصارف
				صافي التسهيلات الائتمانية:
56.522.178	-	-	56.522.178	للأفراد
312.035.627	-	-	312.035.627	القروض العقارية
8.791.496.596	-	-	8.791.496.596	الشركات الكبرى
1.443.884.522	-	-	1.443.884.522	الشركات المتوسطة
1.752.375.312	-	-	1.752.375.312	وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
61.663.948	-	964.276	60.699.672	الموجودات الأخرى
24.600.176.058	521.330	3.924.090.876	20.675.563.852	الإجمالي للسنة الحالية
20.053.691.168	331.908	3.997.569.489	16.055.789.771	الإجمالي للسنة السابقة

الوصف الكمي لمخاطر أسعار الفائدة لتغير سعر الفائدة بنسبة (٪)			
31 كانون الأول 2016			
الآثار على حقوق الملكية	حساسية إيرادات الفائدة (الأرباح والخسائر)	الفجوة التراكمية	أثر الزيادة في سعر الفائدة:
ل.س	ل.س	ل.س	العملة
(23.521.883)	(31.362.511)	(1.568.125.529)	ليرة سورية
126.010.910	168.014.547	8.400.727.361	دولار أمريكي
(25.417.326)	(33.889.768)	(1.694.488.400)	يورو
-	-	-	جنيه استرليني
-	-	-	عملات أخرى
31 كانون الأول 2016			
الآثار على حقوق الملكية	حساسية إيرادات الفائدة (الأرباح والخسائر)	الفجوة التراكمية	أثر النقصان في سعر الفائدة:
ل.س	ل.س	ل.س	العملة
23.521.883	31.362.511	(1.568.125.529)	ليرة سورية
(126.010.910)	(168.014.547)	8.400.727.361	دولار أمريكي
25.417.326	33.889.768	(1.694.488.400)	يورو
-	-	-	جنيه استرليني
-	-	-	عملات أخرى

31 كانون الأول 2015			
الآثار على حقوق الملكية	حساسية إيرادات الفائدة (الأرباح والخسائر)	الفجوة التراكمية	أثر الزيادة في سعر الفائدة:
ل.س	ل.س	ل.س	العملة
(8.008.819)	(10.678.425)	(533.921.262)	ليرة سورية
70.622.638	94.163.517	4.708.175.847	دولار أمريكي
(15.053.142)	(20.070.856)	(1.003.542.806)	يورو
-	-	-	جنيه استرليني
-	-	-	عملات أخرى
31 كانون الأول 2015			
الآثار على حقوق الملكية	حساسية إيرادات الفائدة (الأرباح والخسائر)	الفجوة التراكمية	أثر النقصان في سعر الفائدة:
ل.س	ل.س	ل.س	العملة
8.008.819	10.678.425	(533.921.262)	ليرة سورية
(70.622.638)	(94.163.517)	4.708.175.847	دولار أمريكي
15.053.142	20.070.856	(1.003.542.806)	يورو
-	-	-	جنيه استرليني
-	-	-	عملات أخرى

ب - مخاطر السوق:

تشكل مخاطر السوق من التقلبات في أسعار القوائد وأسعار صرف العملات وأسعار الأسهم. يقوم مجلس الإدارة باعتماد سقف لقيمة المخاطر المقبولة، ويتم مراقبة التغير في الأسعار ومقارنتها بالسقف بشكل يومي.

مخاطر أسعار الفائدة:

تتجمل مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على أرباح المصرف أو على قيمة الأدوات المالية، يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات الحساسة لأسعار الفائدة حسب الآجال الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار القوائد في فترة زمنية معينة ويقوم البنك بإدارة هذه المخاطر عن طريق مراجعة أسعار القوائد على الموجودات والمطلوبات. تتضمن سياسة إدارة الموجودات والمطلوبات حدوداً لحساسية أسعار الفائدة وتقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بدراسة مخاطر أسعار الفائدة من خلال اجتماعاتها الدورية ويتم دراسة الفجوات في استحقاقات الموجودات والمطلوبات ومدى تأثيرها بأسعار الفائدة للسائدة والمتوقعة ومقارنتها بالحدود الموافق عليها وتطبيق استراتيجيات التحوط إذا لزم الأمر. ويتم الحد من أية آثار سلبية قد تحدث نتيجة إرتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة من خلال استراتيجيات إدارة المخاطر ويتم مراقبة فجوات القوائد بشكل مستمر ومقارنتها مع الفجوات الموافق عليها ضمن سياسات المصرف.

مخاطر أسعار صرف العملات للتغير بالزيادة في سعر صرف العملة (10%)

تتمثل بتذبذب قيمة أداة مالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. يعتبر البنك الليرة السورية العملة الرئيسية له ويقوم مجلس النقد والتسليف بوضع حدود لمراكز العملات بموجب القرار 1409/م ن/ب 4 للعام 2016 بما لا يتجاوز 1% زيادة أو نقصان من الأموال الخاصة الأساسية ويتم مراقبة المراكز بشكل يومي للتأكد من أن المراكز لا تتجاوز المستويات المحددة.

يقوم البنك بإعداد تحليل الحساسية لمراقبة أثر التغيرات على صافي الأرباح والخسائر في حال حدوث تغير معقول في أسعار الصرف مع بقاء بقية المتغيرات ثابتة. يمثل المبلغ السالب الانخفاض المتوقع في بيان الدخل أو حقوق الملكية بينما يمثل المبلغ الموجب صافي الارتفاع المتوقع. مخاطر أسعار صرف العملات للتغير بالزيادة في سعر صرف العملة (10%).

31 كانون الأول 2016			
العملة	مراكز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
دولار أمريكي	12.814.307.704	1.281.430.770	1.287.214.888
يورو	14.397.304	1.439.730	1.079.798
جنيه استرليني	795.327	79.533	59.650
عملات أخرى	240.204.630	24.020.463	18.015.347
31 كانون الأول 2015			
العملة	ل.س	ل.س	ل.س
دولار أمريكي	8.478.068.356	847.806.836	848.049.318
يورو	10.210.379	1.021.038	765.778
جنيه استرليني	583.396	58.340	43.755
عملات أخرى	102.319.269	10.231.927	7.673.945

مخاطر أسعار صرف العملات للتغير بالنقص في سعر صرف العملة (10%)

31 كانون الأول 2016			
العملة	مراكز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
دولار أمريكي	12.814.307.704	(1.281.430.770)	(1.287.214.888)
يورو	14.397.304	(1.439.730)	(1.079.798)
جنيه استرليني	795.327	(79.533)	(59.650)
عملات أخرى	240.204.630	(24.020.463)	(18.015.347)
31 كانون الأول 2015			
العملة	ل.س	ل.س	ل.س
دولار أمريكي	8.478.068.356	(847.806.836)	(848.049.318)
يورو	10.210.379	(1.021.038)	(765.778)
جنيه استرليني	583.396	(58.340)	(43.755)
عملات أخرى	102.319.269	(10.231.927)	(7.673.945)

لجنة إعادة تسعير الفائدة

المجموعة	بنود غير حساسة	أكثر من 5 سنوات	من 4 إلى 5 سنوات	من 3 إلى 4 سنوات	من سنتين إلى 3 سنوات	من سنة إلى سنتين	من 9 أشهر حتى سنة	من 6 حتى 9 أشهر	من 3 حتى 6 أشهر	من شهر حتى 3 أشهر	دون الشهر	31 كانون الأول 2016
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
5.278.936.903	3.635.366.667	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1.643.570.236	ل.س
10.009.748.541	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	10.009.748.541	ل.س
10.603.938.923	174.170.616	171.054.988	1.162.966.648	788.168.323	782.745.983	1.337.104.335	621.037.468	468.650.172	2.145.298.110	2.182.683.760	770.039.925	ل.س
1.231.386.103	1.231.386.103	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	ل.س
9.675.342	9.675.342	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	ل.س
225.539.241	225.539.241	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	ل.س
488.882.753	488.882.753	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	ل.س
1.752.375.312	1.752.375.312	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	ل.س
29.600.482.118	7517.305.034	171.054.988	1.162.966.648	788.168.323	782.745.983	1.337.104.335	621.037.468	468.650.172	2.145.298.110	2.182.683.760	12.423.398.702	ل.س
8.473.521.286	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	ل.س
10.590.968.665	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	ل.س
321.424.298	321.424.298	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	ل.س
125.328.227	125.328.227	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	ل.س
418.976.458	418.976.458	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	ل.س
19.930.218.934	865.728.983	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	ل.س
9.670.263.184	6.661.666.051	171.054.988	1.162.966.648	788.168.323	782.745.983	1.337.104.335	621.037.468	468.650.172	2.145.298.110	2.182.683.760	12.423.398.702	ل.س

فجوة إعادة تسعير الفائدة

[illegible]

التركز في مخاطر العملات الأجنبية

31 كانون الأول 2016					
إجمالي	أخرى	جنيه استرليني	يورو	دولار أمريكي	
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	
					الموجودات
2.485.527.428	1.982.912	-	109.949.912	2.373.594.604	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
9.459.330.543	2.093.488	893.839	425.187.976	9.031.155.240	أرصدة لدى المصارف
4.688.519.628	1.277.643.499	-	985.212.870	2.425.663.259	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة
38.152.731	3.869.595	-	412.877	33.870.259	موجودات أخرى
1.599.375.312	-	-	-	1.599.375.312	وديعة مقدمة لدى مصرف سورية المركزي
18.270.905.642	1.285.589.494	893.839	1.520.763.635	15.463.658.674	مجموع الموجودات
					المطلوبات
3.570.661.884	1.042.438.047	-	2.306.567.034	221.656.803	ودائع المصارف
2.780.896.117	8.955	98.512	492.265.380	2.288.523.270	ودائع الزبائن و المؤسسات المالية
196.313.439	-	-	79.880.306	116.433.133	تأمينات نقدية
29.227.569	2.937.863	-	3.551.943	22.737.763	مطلوبات أخرى
6.577.099.009	1.045.384.865	98.512	2.882.264.663	2.649.350.969	مجموع المطلوبات
11.693.806.633	240.204.629	795.327	(1.361.501.028)	12.814.307.705	صافي المركز داخل الميزانية
(11.669.737.647)	-	-	1.375.934.748	(13.045.672.395)	عقود مقايضة العملات الأجنبية
24.068.986	240.204.629	795.327	14.433.720	(231.364.690)	صافي المركز داخل وخارج الميزانية

التركز في مخاطر العملات الأجنبية

31 كانون الأول 2015					
إجمالي	أخرى	جنيه استرليني	يورو	دولار أمريكي	
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	
1.129.722.906	1.276.791	-	61.956.916	1.066.489.199	الموجودات :
7.336.513.188	318.191	704.535	312.087.139	7.023.403.323	
3.682.462.044	779.060.222	-	885.536.653	2.017.865.169	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
59.028.561	997.475	-	482.314	57.548.772	أرصدة لدى المصارف
1.040.584.618	-	-	-	1.040.584.618	صافي التسعيلات الائتمانية المباشرة
13.248.311.317	781.652.679	704.535	1.260.063.022	11.205.891.081	موجودات أخرى
4.268.094.147	678.210.030	-	2.390.913.468	1.198.970.649	وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
1.692.701.813	17.778	121.140	209.869.173	1.482.693.722	مجموع الموجودات
99.794.760	-	-	65.349.069	34.445.691	ودائع الزبائن و المؤسسات المالية
13.108.270	1.105.674	-	289.933	11.712.663	تأمينات نقدية
6.073.698.990	679.333.482	121.140	2.666.421.643	2.727.822.725	مطلوبات أخرى
7.174.612.327	102.319.197	583.395	(1.406.358.621)	8.478.068.356	مجموع المطلوبات
1.416.569.000	-	-	1.416.569.000	-	صافي التركيز داخل الميزانية
8.591.181.327	102.319.197	583.395	10.210.379	8.478.068.356	عقد مقارنة العملات الأجنبية
					صافي التركيز داخل وخارج الميزانية

ج- مخاطر السيولة :

تمثل مخاطر السيولة مخاطر عدم تمكن المصرف من الوفاء بمتطلباته التمويلية نتيجة حدوث اضطرابات في السوق مما يؤدي إلى لضوب فوري لبعض مصادر التمويل. وللمحد من هذه المخاطر، تقوم الإدارة بتتبع مصادر المصرف التمويلية وإدارة الموجودات مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات السيولة من حيث النقد وشبه النقد وأوراق مالية جاهزة للتداول.

والجدول التالي يظهر نسب السيولة المتوسطة والعليا والدنيا خلال العام والمحسبة حسب القرار 588/م/ن/ب/4:

	2016	2015
	%	%
المتوسط خلال العام	73	60
أعلى نسبة خلال العام	82	72
أدنى نسبة خلال العام	64	64
كما في نهاية العام	74	65

يعكس الجدول التالي تواريخ استحقاق بنود موجودات ومطلوبات البنك. وقد تم تحديد تواريخ الاستحقاق التعاقدية للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المشيئة من تاريخ المركز المالي وحتى تاريخ الاستحقاق التعاقدية دون الأخذ بعين الاعتبار تواريخ الاستحقاق الفعلية التي تعكسها الوقائع التاريخية للاحتفاظ بالودائع. تراقب الإدارة بصورة مستمرة استحقاقات الموجودات والمطلوبات للتأكد من توفر سيولة كافية. يتم تقييم وإدارة السيولة باستخدام وسائل مختلفة ملائمة للبنك.

والبيان التالي يوضح استحقاقات الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة للاسترداد وصافي الفارق بينهما في تاريخ البيانات المالية:

استحقاقات الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة للاسترداد وصافي الفارق بينهما											
31 كانون الأول 2016											
المدة	بدون استحقاق	أكثر من سنة	بين 9 أشهر و 12 شهر	بين 6 أشهر و 9 أشهر	بين 3 أشهر و 6 أشهر	بين شهر و ثلاثة أشهر	بين 8 أشهر و شهر	أقل من 8 أشهر	الموجودات		
5,278,995,903	528,879,098	-	-	-	-	-	-	4,750,096,805	لقد واعدة لدى مصرف سورية المركزي		
10,009,748,541	-	-	-	-	-	-	2,746,518,440	7,263,230,101	أرصدة لدى المصارف		
10,603,938,923	-	4,532,868,421	621,504,749	534,663,782	2,083,326,134	2,207,604,146	482,892,630	141,079,061	صافي التسهيلات الائتمانية المبلغتة		
1,231,386,103	1,231,386,103	-	-	-	-	-	-	-	موجودات ثابتة ملموسة		
9,675,342	9,675,342	-	-	-	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة		
488,882,753	-	488,882,753	-	-	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة		
225,539,241	225,539,241	-	-	-	-	-	-	-	موجودات ضريبية مؤجلة		
1,752,375,312	1,752,375,312	-	-	-	-	-	-	-	موجودات أخرى		
29,600,482,118	3,747,895,096	5,021,751,174	621,504,749	534,663,782	2,083,326,134	2,207,604,146	3,229,411,070	12,154,365,967	وربعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي		
									مجموع الموجودات		
8,473,521,286	-	-	-	-	-	1,500,000,000	3,457,068,000	3,516,453,286	ودائع المصارف		
10,590,968,665	-	673,589,261	881,313,225	1,270,888,004	1,425,660,513	2,295,615,644	2,624,164,664	1,419,726,754	ودائع الزبائن و المؤسسات المالية		
321,424,298	-	-	528,192	-	12,711,081	81,209,160	156,483,703	70,492,162	تأمينات نقدية		
125,328,227	-	-	-	-	-	-	-	125,328,227	مخصصات ملووعة		
418,976,458	418,976,458	-	-	-	-	-	-	-	مطلوبات أخرى		
19,930,218,934	418,976,458	673,589,261	881,841,417	1,270,888,004	1,428,371,594	3,876,824,804	6,237,716,367	5,132,000,429	مجموع الموجودات		
9,670,263,184	3,328,878,638	4,348,161,913	(260,336,668)	(736,234,822)	644,954,540	(1,669,220,658)	(3,008,305,297)	7,022,365,538	فجوة الاستحقاقات		

استحقاقات الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة للاسترداد وصافي الفارق بينهما											
31 كانون الأول 2015											
المدة	بدون استحقاق	أكثر من سنة	بين 9 أشهر و 12 شهر	بين 6 أشهر و 9 أشهر	بين 3 أشهر و 6 أشهر	بين شهر و ثلاثة أشهر	بين 8 أشهر و شهر	أقل من 8 أشهر	الموجودات		
3,415,250,591	527,241,910	-	-	-	-	-	-	2,888,008,681	لقد واعدة لدى مصرف سورية المركزي		
8,889,762,324	-	-	-	-	-	4,165,621,167	-	4,694,141,157	أرصدة لدى المصارف		
7,331,948,812	1,587,425,144	2,613,729,004	295,305,999	276,919,612	723,738,023	1,295,878,523	305,142,121	233,810,426	صافي التسهيلات الائتمانية المبلغتة		
1,210,512,559	1,210,512,559	-	-	-	-	-	-	-	موجودات ثابتة ملموسة		
12,152,361	12,152,361	-	-	-	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة		
904,268,704	-	904,268,704	-	-	-	-	-	-	موجودات ضريبية مؤجلة		
612,829,096	-	-	-	-	-	405,672,599	1,628,799	205,527,658	موجودات أخرى		
1,193,584,618	1,193,584,618	-	-	-	-	-	-	-	وربعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي		
23,540,309,025	4,530,916,592	3,517,997,708	295,305,999	276,919,612	723,738,023	5,867,172,289	306,770,920	8,021,487,922	مجموع الموجودات		
									المطلوبات		
8,129,551,363	-	-	-	-	-	1,700,000,000	3,250,209,040	3,179,342,323	ودائع المصارف		
9,581,429,749	-	577,696,485	1,250,405,740	1,290,533,714	2,042,702,278	1,612,295,780	1,806,839,877	1,000,995,875	ودائع الزبائن و المؤسسات المالية		
312,404,796	-	-	2,309,109	-	11,661,823	1,253,700	232,902,232	64,277,931	تأمينات نقدية		
113,290,259	-	-	-	-	-	-	-	113,290,259	مخصصات ملووعة		
412,399,245	-	1,106,701	8,221,675	26,680,427	43,035,202	39,047,697	92,073,710	202,283,833	مطلوبات أخرى		
18,549,075,411	-	578,803,186	1,260,936,524	1,317,164,141	2,097,399,303	3,352,597,177	5,382,024,859	4,560,150,221	مجموع الموجودات		
4,991,233,614	4,530,916,592	2,939,194,522	(965,630,569)	(1,000,234,529)	(1,373,661,289)	2,514,575,112	(5,075,253,939)	3,461,337,701	فجوة الاستحقاقات		

بنود خارج الميزانية:

31 كانون الأول 2016				
لغاية سنة	من سنة	أكثر من	المجموع	
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	
37.882.600	-	-	37.882.600	اعتمادات استيراد وقبولات صادرة
856.971.704	-	-	856.971.704	السقوف غير المستغلة من التسهيلات المباشرة
5.581.790	-	-	5.581.790	السقوف غير المستغلة من التسهيلات غير المباشرة
1.246.072.503	27.150.000	-	1.273.222.503	الكفالات الصادرة
15.715.000	60.200.000	-	75.915.000	إلتزامات عقود الإيجار التشغيلية
2.162.223.597	87.350.000	-	2.249.573.597	المجموع

31 كانون الأول 2015				
لغاية سنة	من سنة	أكثر من	المجموع	
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	
51.511.600	-	-	51.511.600	اعتمادات استيراد وقبولات صادرة
349.145.191	2.668.665	-	351.813.856	السقوف غير المستغلة من التسهيلات المباشرة
3.251.147	-	-	3.251.147	السقوف غير المستغلة من التسهيلات غير المباشرة
80.699.945	44.967.301	282.000	125.949.246	الكفالات الصادرة
21.455.156	58.122.156	6.930.000	86.507.312	إلتزامات عقود الإيجار التشغيلية
-	-	21.715.000	21.715.000	التزامات رأسمالية*
506.063.039	105.758.122	28.927.000	640.748.161	المجموع

* تمثل الإلتزامات الرأسمالية المبالغ المتبقية للموردين مقابل خدمات ديكور أو شراء موجودات ثابتة.

د- المخاطر التشغيلية:

تعرف مخاطر التشغيل على أنها الخسائر التي يمكن أن يتعرض لها البنك جراء عدم كفاية أو فشل العمليات أو الأنظمة الداخلية أو العاملين أو نتيجة لأحداث خارجية ويشتمل هذا التعريف المخاطر القانونية ولا يشمل المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة.

نظراً لطبيعة المخاطر التشغيلية كغيرها من المخاطر والتي لا يمكن تأكيد عدم حدوثها، فإن سياسات إدارة المخاطر تنبئ على أساس تخفيف المخاطر من خلال أنظمة الضبط الفعالة والرقابة المستمرة، الموارد البشرية المؤهلة، ووضوح حدود الصلاحيات وخلق بيئة واعية للمخاطر إضافة إلى استقلالية دائرة المخاطر ورفع التقارير.

إن مسؤولية دائرة إدارة المخاطر الأساسية هي جعل إدارة المخاطر التشغيلية جزءاً متكاملًا مع أنشطة البنك اليومية من خلال تقديم مؤشرات ومقاييس تساهم في تحسين أنظمة الضبط الداخلية والرقابة عليها من منظور يهدف إلى تخفيف المخاطر.

- أساليب تخفيف المخاطر التشغيلية

يولي المصرف عناية دقيقة للمخاطر التشغيلية التي تتصف باحتمالية حدوث منخفضة ولكن يترتب عليها خسائر مالية عالية إذ يقوم المصرف بتحديد هذا النوع من المخاطر التشغيلية ومن ثم فرزها إلى نوعين:

- المخاطر التشغيلية التي يمكن التحكم بها وبالتالي تحديد المدى الذي يمكن للمصرف أن يتحملة من خسائر قد تنتج عنها، أو تحديد المقدار الذي يكون من الأفضل فيه تجميع بعض نشاطات المصرف إلى طرف خارجي متخصص ضمن تعاقبات واضحة يتحمل فيها هذا الطرف المخاطر التشغيلية المحتملة، أو تحديد المقدار الذي يمكن للمصرف أن يلجأ فيه إلى شركات التأمين.
- المخاطر التشغيلية التي لا يمكن التحكم بها وبالتالي إما القيام بتخفيض مستوى النشاطات التي ينجم عنها مثل هذا النوع من المخاطر أو حتى إلغائها بالكامل، أو تجميع هذه النشاطات إلى طرف خارجي، أو اللجوء إلى شركات التأمين حسبما هو مناسب.

- إدارة المخاطر التشغيلية:

تحدد سياسات وإجراءات إدارة المخاطر التشغيلية كيفية التعامل مع مسببات خسائر محتملة قد تنجم عن ممارسة المصرف لنشاطاته المختلفة فيما يسمى "حوادث تشغيلية" ناجمة عن أخطاء بشرية أو بسبب ضغط في الإجراءات الداخلية أو في النظام الآلي أو ناجمة عن مؤثرات وعوامل خارجية كالحوادث أو الاحتيال. تحدد هذه السياسات والإجراءات كيفية حصر وقياس هذه المخاطر والعمل على التأكد من أن هذه المخاطر إما معدومة أو أنها في حدها الأدنى الممكن تحمله والعمل على اتخاذ كافة الاحتياطات الممكنة التي تجنب المصرف هذا النوع من المخاطر والتي من ضمنها تجميع المخاطر المحتملة إما إلى طرف ثالث أو إلى شركات التأمين، حسب الحالة.

هـ- مخاطر عدم الامتثال لمتطلبات السلطات الرقابية:

مخاطر عدم الامتثال : هي مخاطر العقوبات القانونية أو الرقابية أو الخسائر المادية أو مخاطر السمعة التي يتعرض لها البنك جراء عدم الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة.

دور إدارة مخاطر عدم الامتثال بشكل أساسي هو تقييم مدى ملائمة إجراءات وإرشادات الامتثال الخاصة بالبنك، وتتبع أي قصور يتم اكتشافه فيها، وصياغة الاقتراحات المناسبة لإجراء التعديلات بالإضافة إلى التأكد من التقيد بسياسة مراقبة الامتثال الموضوعية وذلك من خلال إجراء الاختبارات ورفع التقارير لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بحيث تتضمن التقارير تقييم "مخاطر عدم الامتثال" والاختبارات التي تم إجراؤها خلال فترة التقرير والمخالفات وجوانب القصور التي تم الكشف عنها والإجراءات التصحيحية التي تم اتخاذها.

35 - التحليل القطاعي

يمثل قطاع أعمال المصرف القطاع الرئيسي بينما يمثل قطاع التوزيع الجغرافي القطاع الثانوي.

- قطاع أعمال المجموعة:

يتم تنظيم المجموعة لأغراض إدارية من خلال ثلاثة قطاعات أعمال رئيسية هي:

الأفراد: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد ومنحهم القروض والديون وخدمات أخرى.

الشركات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من المؤسسات.

الخزينة: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك.

هذه القطاعات هي الأساس الذي يبنى عليه المصرف تقاريره حول معلومات قطاعات الأعمال الرئيسية.

فيما يلي معلومات عن قطاعات أعمال المصرف:

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016						
البيان	الأفراد	الشركات	الخزينة	أخرى	المجموع	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015
إجمالي الدخل التشغيلي	(86,910,826)	1,796,938,172	4,264,828,799	-	5,974,856,145	3,714,926,701
مخصص تدفيع التسعيرات الائتمانية المملوكة	41,704,539	(41,704,539)	-	-	-	(271,581,346)
نتائج أعمال القطاع	(45,206,287)	1,755,233,633	4,264,828,799	-	5,974,856,145	3,443,345,355
مصاريف غير موزعة على القطاعات:	-	-	-	-	-	(632,420,274)
الخسارة قبل ضريبة الدخل	(45,206,287)	1,755,233,633	4,264,828,799	-	5,974,856,145	2,810,925,081
إطفاء إيرادات ضريبة مؤجلة	-	-	-	-	(461,809,420)	(30,200,028)
صافي ربح السنة	(45,206,287)	1,755,233,633	4,264,828,799	-	4,679,029,569	2,780,725,053
موجودات القطاع	380,457,605	10,354,572,307	17,028,354,502	-	27,763,384,414	21,325,412,031
موجودات غير موزعة على القطاعات:	-	-	-	-	1,837,097,704	2,214,896,994
مجموع الموجودات	380,457,605	10,354,572,307	17,028,354,502	-	29,600,482,118	23,540,309,025
مطلوب القطاع	4,692,887,699	6,219,505,263	8,598,849,514	-	19,511,242,476	18,136,676,166
مطلوبات غير موزعة على القطاعات:	-	-	-	-	418,976,458	412,399,245
مجموع المطلوبات	4,692,887,699	6,219,505,263	8,598,849,514	-	19,930,218,934	18,549,075,411
مصاريف رأسمالية	-	-	-	-	113,401,844	29,654,012
الاستثمارات والأعطيات	-	-	-	-	97,682,575	109,763,914
31 كانون الأول 2015	كما في 31 كانون الأول 2016	كما في 31 كانون الأول 2016	كما في 31 كانون الأول 2016	كما في 31 كانون الأول 2016	كما في 31 كانون الأول 2016	كما في 31 كانون الأول 2016

أ. معلومات عن التوزيع الجغرافي:

يمارس المصرف نشاطاته بشكل رئيسي في الجمهورية العربية السورية الذي تمثل أعماله المحلية من خلال فروعها في المحافظات. فيما يلي توزيع إيرادات المصرف ومصاريفه الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016:

31 كانون الأول 2016			
إجمالي الدخل التشغيلي	داخل سورية	خارج سورية	المجموع
5,974,856,145	5,984,602,130	(9,745,985)	5,974,856,145
29,600,482,118	25,675,869,911	3,924,612,207	29,600,482,118
113,401,844	113,401,844	-	113,401,844
31 كانون الأول 2015			
إجمالي الدخل التشغيلي	داخل سورية	خارج سورية	المجموع
3,714,926,701	3,700,924,918	14,001,783	3,714,926,701
23,540,309,025	19,538,682,362	4,001,626,663	23,540,309,025
29,654,012	29,654,012	-	29,654,012

36 - كفاية رأس المال

إن أهمية كفاية رأس المال تأتي من كون رأس المال مصدر أساسي لمواجهة المخاطر المتعددة التي قد تواجه البنك وفي سبيل ذلك يعمل البنك وبشكل مستمر على تحسين ورفع كفاءته في إدارة المخاطر التي قد تواجه نشاطات وتوظيفات البنك ويقوم بوضع الأسس الكفيلة بتخفيض التعرض لهذه المخاطر قدر الإمكان لتجنب الخسائر التي قد تؤثر على ثبات رأس المال.

يوضح الجدول أدناه مكونات رأس المال التنظيمي وصافي الأموال الخاصة الأساسية والأموال المساندة.

هذا وتتضمن الأموال الخاصة الأساسية رأس المال المكتتب به والاحتياطيات والأرباح المدورة / الخسائر المتراكمة بعد أن يتم تنزيل قيمة الموجودات غير الملموسة.

تغيرت مكونات رأس المال الأساسي نتيجة الخسائر المتراكمة وقيمة الموجودات غير الملموسة.

يتم قياس المخاطر عند احتساب كفاية رأس المال وفقاً لتعليمات وقرارات مجلس النقد والتسليف في سورية ذات الصلة والتي تستند في مضمونها إلى تعليمات وقرارات لجنة بازل. وبشكل عام يتم قياس هذه المخاطر وفقاً لأسلوب المؤشر الأساسي مع مراعاة تعليمات مجلس النقد والتسليف بحيث يتم قياس مخاطر الائتمان وفقاً للتصنيف الائتماني الموجب ووفقاً لأوزان التنقل المذكورة في تعليمات مجلس النقد والتسليف وذلك بعد طرح الضمانات والمؤونات المقبولة.

أما بالنسبة لمخاطر السوق سيتم أخذ قيمة مراكز القطع الأجنبي التشغيلي المحمولة وذلك بعد تنزيلها بأوزان التنقل المشار إليها في القرار 253/م/ن/ب-4. وأخيراً يتم قياس المخاطر التشغيلية وفقاً لأسلوب المؤشر الأساسي حيث يتم أخذ متوسط الثلاث سنوات الراجعة السابقة لصافي إيرادات المصرف من الفوائد والعمولات المذكورة في القرار السابق.

يحافظ المصرف على رأس مال مناسب لمواجهة المخاطر التي تلازم أنشطته المختلفة. يتم مراقبة مدى كفاية رأس المال من خلال النسب الصادرة بموجب مقررات بازل الدولية والتي يتم تبنيها من خلال مصرف سورية المركزي.

يلتزم المصرف بالمحافظة على معدلات تفوق الحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال والبالغة 8% حسب قرار مجلس النقد والتسليف رقم (253/م/ن/ب-4) لعام 2007 (8% حسب لجنة بازل الدولية) كما يراعي كافة النسب المتعلقة بالتركيزات الائتمانية والتي تستخدم رأس المال التنظيمي كمؤشر لتلك التركيزات.

يدير المصرف هيكلية رأس ماله ويجري تعديلات عليه في ضوء التغيرات التي تطرأ على الظروف الاقتصادية ووصف المخاطر في أنشطته.

37 - تحليل استحقاقات الموجودات و المطلوبات

31 كانون الأول 2016			يبيّن الجدول التالي تحليل الموجودات و المطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها:
المجموع	أكثر من سنة	لغاية سنة	
ل.س	ل.س	ل.س	الموجودات:
5.278.935.903	528.879.098	4.750.056.805	نقد و أرصدة لدى مصرف سورية المركزي
10.009.748.541	-	10.009.748.541	أرصدة لدى مصارف
10.603.938.923	4.532.868.421	6.071.070.502	تسهيلات ائتمانية مباشرة
1.231.386.103	1.231.386.103	-	موجودات ثابتة ملموسة
9.675.342	9.675.342	-	موجودات غير ملموسة
488.882.753	488.882.753	-	موجودات ضريبية مؤجلة
225.539.241	-	225.539.241	موجودات أخرى
1.752.375.312	1.752.375.312	-	الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي
29.600.482.118	8.544.067.029	21.056.415.089	مجموع الموجودات
			المطلوبات:
8.473.521.286	-	8.473.521.286	ودائع مصارف
10.590.968.665	673.589.260	9.917.379.405	ودائع الزبائن و المؤسسات المالية
321.424.298	-	321.424.298	تأمينات نقدية
125.328.227	-	125.328.227	مخصصات متنوعة
418.976.458	-	418.976.458	مطلوبات أخرى
19.930.218.934	673.589.260	19.256.629.674	مجموع المطلوبات
9.670.263.184	7.870.477.769	1.799.785.415	الصافي
31 كانون الأول 2015			الموجودات:
المجموع	أكثر من سنة	لغاية سنة	
ل.س	ل.س	ل.س	
3.415.250.591	527.241.910	2.888.008.681	نقد و أرصدة لدى مصرف سورية المركزي
8.859.762.324	-	8.859.762.324	أرصدة لدى مصارف
7.331.948.812	4.201.154.148	3.130.794.664	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة
1.210.512.559	1.210.512.559	-	موجودات ثابتة ملموسة
12.152.361	12.152.361	-	موجودات غير ملموسة
904.268.704	904.268.704	-	موجودات ضريبية مؤجلة
612.829.056	-	612.829.056	موجودات أخرى
1.193.584.618	1.193.584.618	-	الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي
23.540.309.025	8.048.914.300	15.491.394.725	مجموع الموجودات
			المطلوبات:
8.129.551.363	-	8.129.551.363	ودائع مصارف
9.581.429.749	577.696.485	9.003.733.264	ودائع الزبائن و المؤسسات المالية
312.404.795	-	312.404.795	تأمينات نقدية
113.290.259	-	113.290.259	مخصصات متنوعة
412.399.245	1.106.701	411.292.544	مطلوبات أخرى
18.549.075.411	578.803.186	17.970.272.225	مجموع المطلوبات
4.991.233.614	7.470.111.114	(2.478.877.500)	الصافي

كما في 31 كانون الأول		يتضمن هذا البند ما يلي:
2015	2016	
ل.س	ل.س	
4.946.744.144	9.628.250.733	بنود رأس المال الاساسي :
3.000.000.000	3.000.000.000	رأس المال المكتتب به والمدفوع
6.668.407	64.961.831	الإحتياطي القانوني
6.668.407	64.961.831	الإحتياطي الخاص
(5.332.300.884)	(5.327.762.913)	خسائر متراكمة محققة
7.277.860.575	11.835.765.326	أرباح مدورة غير محققة*
		ينزل:
(12.152.361)	(9.675.342)	صافي الموجودات الثابتة غير المادية
		بنود رأس المال المساند:
32.337.109	32.337.109	الاحتياطي العام على مخاطر التمويل
4.979.081.253	9.660.587.842	مجموع صافي الأموال الخاصة (رأس المال التنظيمي)
15.413.737.000	19.513.448.000	مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر
701.482.000	1.424.163.000	حسابات خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر
113.113.044	255.397.260	مخاطر السوق
293.423.961	489.365.719	المخاطر التشغيلية
16.521.756.005	21.682.373.979	المجموع
%30.14	%44.56	نسبة كفاية رأس المال (%)
%29.94	%44.41	نسبة كفاية رأس المال الأساسي (%)

بناءً على قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253 /م/ ن/ ب 4 تاريخ 24 كانون الثاني 2007 يجب أن لا تقل نسبة كفاية رأس المال عن 8% مع مراعاة النسب المتعلقة بالتركيزات الائتمانية والتي تستخدم رأس المال التنظيمي كمؤشر لها.

* صدر قرار مجلس النقد والتسليف رقم 1088 /م/ ن/ ب 4 تاريخ 26 شباط 2014، والذي تضمن تعديل المادة الثامنة من قرار مجلس النقد والتسليف رقم 362 /م/ ن / ب 1 تاريخ 4 شباط 2008 بحيث يتم إدراج فروقات تقييم القطع البنوي غير المحققة ضمن الأموال الخاصة الأساسية لأغراض احتساب كفاية رأس المال وفق متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253 /م/ ن/ ب 4 لعام 2007.

38 - ارتباطات والتزامات محتملة (خارج الميزانية)		
كما في 31 كانون الأول		
2015	2016	
ل.س	ل.س	أ. ارتباطات والتزامات انتمائية (قيمة اسمية):
51.511.600	37.882.600	إعتمادات استيراد
		كفالات صادرة
		دفع
17.889.531	23.281.564	دخول في العطاء
6.585.000	25.910.000	حسن تنفيذ
101.474.715	1.224.030.939	عقود مقايضة العملات الأجلة
1.049.991.635	1.444.178.210	سقوف تسهيلات غير مستغلة مباشرة
351.813.856	856.971.704	سقوف تسهيلات غير مستغلة غير مباشرة
3.251.147	5.581.790	
1.582.517.484	3.617.836.807	

كما في 31 كانون الأول		
2015	2016	
ل.س	ل.س	ب. التزامات تعاقدية:
21.455.156	15.715.000	عقود إيجارات تشغيلية (مدة أقل من سنة)
65.052.156	60.200.000	عقود إيجارات تشغيلية (مدة أكثر من سنة)
86.507.312	75.915.000	

تمثل عقود الإيجار التشغيلية عقود إيجار الفروع المنتشرة في أنحاء القطر.

39 - الأرباح القابلة للتوزيع

لم يتم توزيع أرباح بناءً على قانون الشركات رقم ٣ لعام ٢٠٠٨ والمادة ٢٠١ الخاصة بتغطية الخسائر* ليس للشركة المساهمة توزيع أي ربح على المساهمين إلا بعد تغطية الخسائر المتدورة من سنوات سابقة*.

40 - أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض بنود عام ٢٠١٥ لتتناسب مع التصنيف المستخدم في الفترة الحالية. إعادة تصنيف هذه البنود لم تؤثر على كل من ربح السنة والخسائر المتراكمة التي تم عرضها سابقاً.

41 - القضايا المقامة على المصرف

لا يوجد حتى تاريخ التقرير قضايا مقامة على المصرف.

البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية

كلمة رئيس مجلس الإدارة

تقرير مجلس الإدارة

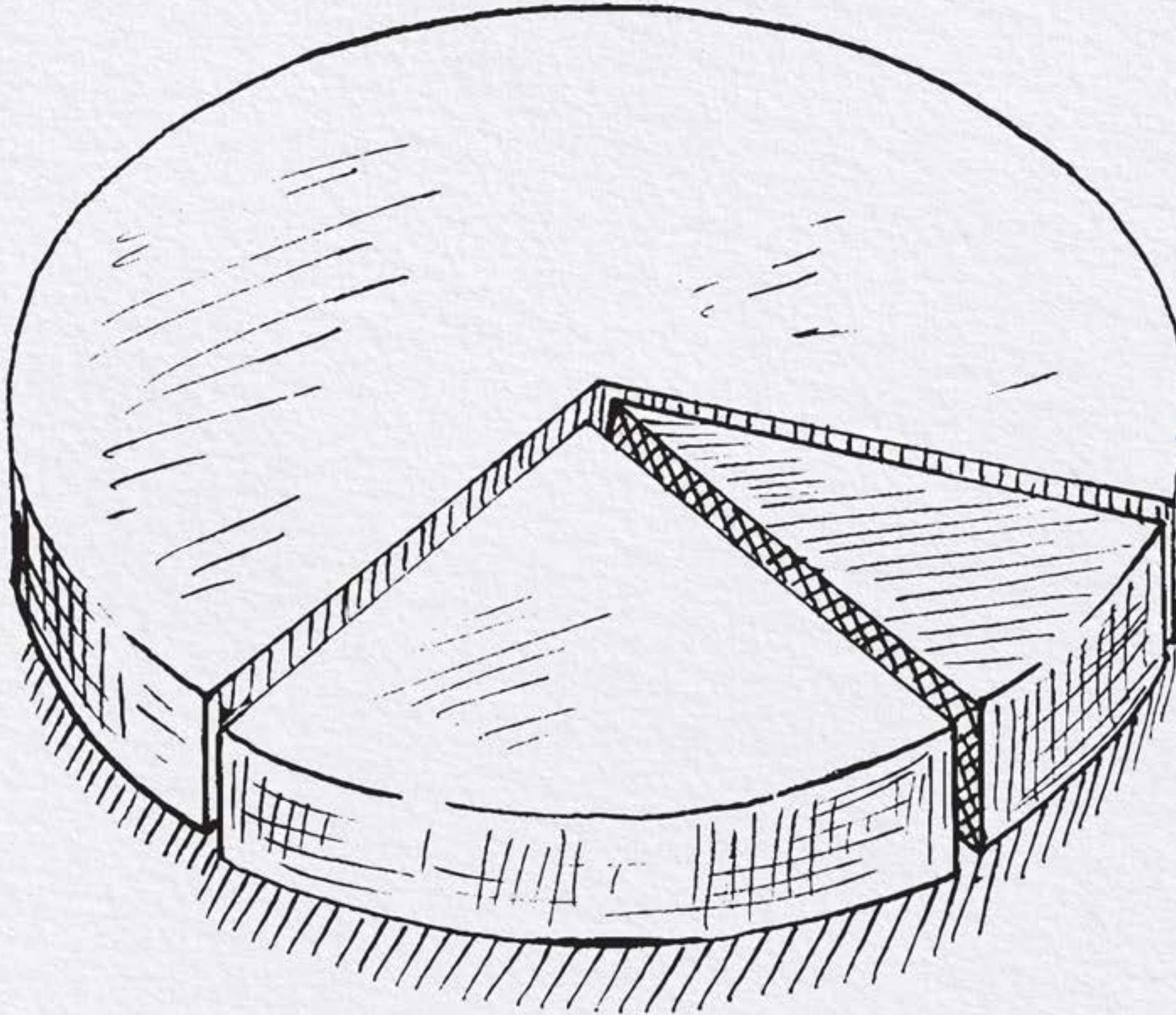
1. أنشطة البنك الرئيسية والتوزيع الجغرافي لفروع البنك وحجم الاستثمار الرأسمالي
2. الشركات التابعة للبنك
3. أسماء أعضاء مجلس الإدارة وأسماء الإدارة العليا التنفيذية
4. مساهمات كبار المساهمين
5. الوضع التنافسي للبنك ضمن قطاع نشاطه
6. درجة الاعتماد على موردين محددين
7. الحماية الحكومية والامتيازات
8. قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية لها أثر مالي على عمل البنك
9. معايير الجودة الدولية
10. الهيكل التنظيمي للبنك وعدد الموظفين وفئاتهم ومؤهلاتهم وبرامج التأهيل والتدريب
11. وصف المخاطر
12. وصف للإجراءات التي حققها البنك، ووصف الأحداث العامة التي مر بها البنك خلال عام 2016
13. الأثر المالي للعمليات ذات الطبيعة غير المتكررة
14. السلسلة الزمنية لأرباح أو (الخسائر) المحققة وصافي حقوق المساهمين وسعر إغلاق السهم
15. تحليل المركز المالي للبنك ونتائج أعماله خلال 2016
16. التطورات المستقبلية العامة والمخطط المستقبلية
17. تعاقب مدقق الحسابات المستقل
18. بيان بعدد الأوراق المالية المصدرة من قبل الشركة والمملوكة من قبل أي طرف من الأطراف ذوي العلاقة
19. مزايا ومكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا السنوية لعام 2016
20. عدد الاجتماعات التي حضرها أعضاء مجلس الإدارة خلال عام 2016
21. التبرعات والمنح والمساهمة في خدمة المجتمع المحلي
22. بيان بالعمود والمشاريع والارتباطات التي عقدها البنك مع الشركات التابعة أو الحليفة

تقرير مدققي الحسابات

الإقرارات

الهيكل التنظيمي العام

شبكة الفروع



أ. كلمة رئيس مجلس الإدارة

تم ذكرها في بداية التقرير السنوي في الصفحة رقم (6-7).

ب. تقرير مجلس الإدارة

تم ذكره في الصفحة رقم (8-9).

1. أ - أنشطة البنك الرئيسية

- القيام بكافة العمليات المصرفية وفق المادة 12 من القانون رقم 28 لعام 2001، والمواد 85-86 وغيرها من القانون رقم 23 لعام 2002، وبخاصة قبول الودائع بأنواعها وتوظيفها، والقيام بجميع العمليات المالية والمصرفية وفق القوانين والأنظمة النافذة وفقاً لأحكام عقد التأسيس، ومن الأعمال:
- قبول الودائع بالعملة السورية والأجنبية لأجل مختلف.
 - خصم الأوراق التجارية وأسناد الأمر والسفاتيح، وبصورة عامة خصم جميع وثائق التسليف وأسناد.
 - خصم أسناد القروض القابلة للتداول أو غير القابلة له.
 - تمويل العمليات التجارية ومنح القروض والسلف بجميع أنواعها وبالعملة السورية والأجنبية مقابل ضمانات عينية أو شخصية، وغيرها من الضمانات التي يحددها مصرف سورية المركزي.
 - إصدار شهادات الإيداع والقيم المتداولة المنتجة للفرانك وأسناد السحب والسفاتيح وكتب الاعتماد والشيكات والحوالات على اختلاف أنواعها وبالعملة السورية والأجنبية والاتجار بهذه الأوراق.
 - توفير التسهيلات اللازمة لعمليات الحفظ الأمين للنقد والأوراق المالية والمقتنيات الثمينة والوثائق.
 - فتح حسابات جارية وحسابات توفير بالعملة السورية والأجنبية.
 - تقديم خدمات الدفع والتحويل.
 - إصدار أدوات الدفع بما في ذلك السحوبات المصرفية، وبطاقات الدفع والائتمان والشيكات السياحية وإدارتها وفق التعليمات الصادرة عن لجنة إدارة مكتب القطع.
 - شراء جميع وسائل الدفع المحررة بالعملة الأجنبية وبيعها والتعامل بها في أسواق الصرف الأتية والأجلة وفقاً لأنظمة القطع النافذة.
 - الاستدانة لأجل مختلف وقبول الكفالات بأنواعها.
 - شراء وبيع أسهم وسندات الشركات المساهمة المطروحة أسهمها على الاكتتاب العام، وكذلك الأوراق المالية الأخرى المسموح بتداولها في الجمهورية العربية السورية، وفق الضوابط والنسب التي يحددها مصرف سورية المركزي.
 - ويشكل عام القيام لمصلحة أو لمصلحة الغير، أو بالاشتراك معه في الجمهورية العربية السورية أو في الخارج، بجميع الخدمات المالية والمصرفية وعمليات الخصم والتسليف وإصدار الكفالات، وذلك وفقاً لأحكام أنظمة القطع، وضمن الحدود التي يحددها مجلس النقد والتسليف.

1. ب - التوزيع الجغرافي لفروع البنك

تم افتتاح فرع جديد في محافظة السويداء، ليبلغ عدد فروع بنك الأردن - سورية 14 فرع حتى نهاية عام 2016، و 5 مراكز تنمية أعمال ومركزين للإدارة، وقد ورد ذكرها في شبكة الفروع في نهاية التقرير صفحة رقم (135).

الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين
أبو رمانة	13	حرسنا	معلق مؤقتاً
شارع بغداد	10	صحنايا	معلق مؤقتاً
العباسيين	8	جرمانا	5
شارع الفيص	7	البارون	4
العزيزية	4	الحمداية	معلق مؤقتاً
اللاذقية	12	حمص	6
طرطوس	8	الإدارة العامة وإدارة العمليات	132
السويداء	9		
المجموع		218	

1. ج - حجم الاستثمار الرأسمالي

بلغ حجم الاستثمار الرأسمالي خلال عام 2016 مبلغ 113,401,847 ليرة سورية، وكان حجم الاستثمار الرأسمالي خلال عام 2015 مبلغ 28,070,011 ليرة سورية.

2. الشركات التابعة للبنك

لا يوجد شركات تابعة لبنك الأردن - سورية.

3. أ - أسماء أعضاء مجلس الإدارة



السيد شاكراً توفيق فاخوري

رئيس مجلس الإدارة
(ممثل بنك الأردن)

تاريخ الميلاد : 1969/11/14 تاريخ العضوية : 2008/5/28
طبيعة العضوية : غير تنفيذي / غير مستقل تاريخ التعيين : 2015/7/2

الشهادات العلمية:

- ماجستير في إدارة الأعمال والمحاسبة المهنية سنة 1995 من كلية كانيشوس، بافالو، الولايات المتحدة الأمريكية
- بكالوريوس في الاقتصاد سنة 1990 من جامعة جنوب كاليفورنيا/ الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:

- رئيساً لمجلس الإدارة / المدير العام لبنك الأردن منذ 2 آب 2007
- مديراً عاماً لبنك الأردن منذ 10 آب 2003
- نائباً للمدير العام في بنك الأردن من كانون الأول 1996 - 8 آب 2003
- مساعداً تنفيذياً للمدير العام في بنك الأردن من كانون الثاني 1995 - كانون الأول 1996
- حضر العديد من الدورات المصرفية والقيادية المتقدمة يذكر منها:
- البرنامج التدريبي الشامل على العمليات المصرفية لدى فروع بنك الأردن شباط 1991 - كانون الثاني 1993
- دورة متخصصة في الائتمان في المركز الرئيسي لبنك مانيوفاكتشرز هانوفر في الولايات المتحدة الأمريكية أيلول 1990 - شباط 1991

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى

- رئيس مجلس إدارة شركة تقوى للاستثمارات المالية
- عضو مجلس إدارة صندوق الاستثمار لجامعة البرموك
- عضو مجلس الأمناء في مركز الملك عبد الله الثاني للتشجيع
- عضو مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن لغاية 2016/12/29
- عضو مجلس إدارة شركة الشرق الأوسط للتأمين

تاريخ الميلاد : 1948/1/1 تاريخ العضوية : 2008/5/28
طبيعة العضوية : غير تنفيذي / غير مستقل تاريخ التعيين : 2015/7/2

الشهادات العلمية:

- الشهادة الثانوية العامة 1967

الخبرات العملية:

- رئيس مجلس إدارة الشركة الفنية الصناعية للمعادن - تيمبو
- مدير عام الشركة السورية للصناعات المعدنية - سيمكو
- عضو مجلس إدارة غرفة صناعة حلب
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة أدير للتأمين
- مؤسس ومالك سابق لشركة ألكو في إيطاليا

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى

- رئيس مجلس إدارة الشركة الفنية الصناعية للمعادن - تيمبو
- رئيس مجلس إدارة مجموعة السخني للمعادن



السيد عبد العزيز رشيد السخني

نائب رئيس مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد : 1965/1/1 تاريخ العضوية : 2008/5/28
طبيعة العضوية : غير تنفيذي / غير مستقل

الشهادات العلمية:

- إجازة في الهندسة الكهربائية من جامعة Purdue في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1987

الخبرات العملية:

- عضو مجلس إدارة شركة السهم للأوراق المالية سابقاً
- مدير عام سابق للشركة العامة لمرافق الطاقة
- عضو مجلس إدارة الشركة الفرنسية للتبنيذ Domaine De Bergylus سابقاً
- مالك وشريك متضامن شركة محمد أسعد هارون وطلال هارون
- القنصل الفخري لمملكة الدنمارك في اللاذقية

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى
- عضو مجلس إدارة شركة كليك سورية



السيد محمد أسعد نزار هارون

عضو مجلس الإدارة
(ممثل بنك الأردن)

تاريخ الميلاد : 1965/7/17 تاريخ العضوية : 2008/10/1
طبيعة العضوية : غير تنفيذي / غير مستقل

الشهادات العلمية:

- ماجستير إدارة المؤسسات سنة 2006 من جامعة Durham University / UK
- بكالوريوس علوم مالية ومصرفية سنة 2004 من جامعة عمان الأهلية / الأردن
- دبلوم علوم مالية ومصرفية سنة 1987 من معهد الدراسات المصرفية / الأردن

الخبرات العملية:

- مساعد المدير العام للتقني / رئيس قطاع الأعمال في بنك الأردن من 2015/10/1 - 2015/12/15
- مساعد المدير العام للتقني / رئيس قطاع الأعمال في بنك الأردن من 2014/12/7 - 2015/7/26
- مساعد المدير العام للتقني / إدارة قطاع العمليات في بنك الأردن منذ 2013/3/1 ولغاية 2014/12/6
- مساعداً للمدير العام / إدارة قطاع العمليات في بنك الأردن منذ 2005/5/3 - 2013/2/28
- عمل في بنك HSBC في عدة مناصب إدارية وتقنية من 1983 - 2005
- عضو في معهد الإدارة البريطاني Chartered Management Institute of London

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى

- عضو مجلس إدارة في بنك الأردن لغاية 2016/12/15
- عضو مجلس إدارة في شركة تلوق للاستثمارات المالية



السيد نقولا يوسف البهو

عضو مجلس الإدارة
(ممثل بنك الأردن)

تاريخ الميلاد : 1955/11/10 تاريخ العضوية : 2008/5/28
طبيعة العضوية : غير تنفيذي / غير مستقل

الشهادات العلمية:

- الشهادة الثانوية من لبنان عام 1974

الخبرات العملية:

- مالك شركة ماهر عربي كاتبي للأثاث

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى
- عضو مجلس إدارة الشركة المتطورة لصناعة الأثاث
- عضو مجلس إدارة شركة التضامن



السيد محمد ماهر عربي كاتبي

عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد : 1955/4/27 تاريخ العضوية : 2008/5/28
طبيعة العضوية : غير تنفيذي / غير مستقل

الشهادات العلمية:

- بكالوريوس حقوق من جامعة بيروت العربية في لبنان عام 1977

الخبرات العملية:

- مستشاراً قانونياً لبنك الأردن من 2015/4/28 ولغاية تاريخه
- مستشاراً قانونياً ومديراً للدائرة القانونية لبنك الأردن من 1994/4/10 ولغاية تاريخه
- خبرة قانونية طويلة في مجال الاستشارات والمرافعات القانونية منذ سنة 1981

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى

- عضو مجلس إدارة في بنك الأردن
- عضو مجلس إدارة في الشركة الدولية للصناعات الدوائية والكيمائية والمستلزمات الطبية



السيد أسامة سميح السكري

عضو مجلس الإدارة
(ممثل بنك الأردن)

تاريخ الميلاد : 1941/10/12 تاريخ العضوية : 2015/7/2
طبيعة العضوية : غير تنفيذي / مستقل

الشهادات العلمية:

- بكالوريوس تجارة من جامعة دمشق 1966

الخبرات العملية:

- تجارة الآلات والمعدات والتجهيزات الصناعية
- تجارة المواد الغذائية
- صاحب شركة مختصة بالجودة
- عضو سابق في مجلس إدارة مصرف التوفير

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى

- رئيس مجلس إدارة الشركة العامة للمراقبة والفحص (كونكس) شركة مساهمة مغلقة
- عضو مجلس إدارة مشفى دمشق
- عضو مجلس إدارة المؤسسة العامة للمعارض والأسواق الدولية
- ممثل اتحاد غرف التجارة السورية في لجنة الإبداع والاختراع ولجنة الإطار العام لسياسة الملكية الفكرية - وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك



السيد محمد أبو الهدي عبد المجيد اللحام

عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد : 1980/1/4 تاريخ العضوية : 2015/2/17
طبيعة العضوية : غير تنفيذي / غير مستقل

الشهادات العلمية:

- إجازة في الهندسة الكهربائية من الجامعة الأمريكية في بيروت 2004

الخبرات العملية:

- تجارة وصناعة ونقل المواد الغذائية والعلفية

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى

- رئيس مجلس إدارة تاج للاستثمارات الصناعية
- رئيس مجلس إدارة الشرق الأوسط للمسكر
- نائب رئيس مجلس الإدارة حمص للفنادق
- نائب رئيس مجلس الإدارة الأسواق التجارية



السيد محمد مرهف طريف الأخرس

عضو مجلس الإدارة

3. ب - أسماء الإدارة العليا التنفيذية

تاريخ الميلاد : 1965/8/15 تاريخ التعيين : 2011/2/3

الشهادات العلمية:

- حاصل على بكالوريوس بنوك وتأمين من جامعة شيفلد هالم - شيفلد في إنجلترا
- دبلوم إدارة مصرفية
- شهادات مهنية متخصصة في المصارف
- عدد كبير من الدورات المصرفية المتخصصة في البنوك والإدارة

الخبرات العملية:

- مساعد مدير عام - مدير إدارة الخدمات المصرفية في بنك الأردن - سورية 2010/6 - 2011/1
- مساعد مدير عام - مدير إدارة الخدمات المصرفية في بنك الإتحاد - الأردن 1994/2/16 - 2010/6/16
- مدير فرع تجاري في بنك الخليج - الكويت 1977/1/30 - 1990/8/1



السيد جواد فتحي الحلبوني

المدير العام

تاريخ الميلاد : 1962/9/18 تاريخ العضوية : 2015/7/2
طبيعة العضوية : غير تنفيذي / مستقل

الشهادات العلمية:

- بكالوريوس في الهندسة المدنية من جامعة أوهايو الولايات المتحدة الأمريكية
- ماجستير في الهندسة المدنية من جامعة دايتون في الولايات المتحدة الأمريكية

الخبرات العملية:

- مدير في شركة بردان للإستيراد والتصدير
- خبرة تفوق العشرين عام في مجال التجارة

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى

- نائب رئيس غرفة تجارة دمشق
- عضو في جمعية رجال وسيدات الأعمال



السيد عمار محمد سعيد البردان

عضو مجلس الإدارة

أسماء الإدارة العليا ومؤهلاتهم

السيد عبود جورج سعادته مدير مركز تنمية أعمال الشركات - دمشق	تاريخ الميلاد : 10/5/1980 الجنسية : عربي سوري الشهادة العلمية والخبرة: - بكالوريوس اقتصاد - اختصاص إدارة أعمال - خبرة مصرفية 12 سنة
--	--

السيد حمزة حسن مصطفى عبد القادر مدير دائرة الخدمات المصرفية للأفراد <i>مكلف - منتخب من بنك الأردن - عمان</i>	تاريخ الميلاد : 1/3/1984 الجنسية : أردني الشهادة العلمية والخبرة: - بكالوريوس اقتصاد - اختصاص علوم مالية ومصرفية - خبرة مصرفية 10 سنوات
--	--

السيد محمد إياد عمر الطناني مدير الدائرة المالية	تاريخ الميلاد : 10/6/1978 الجنسية : عربي سوري الشهادة العلمية والخبرة: - ماجستير إدارة مصارف - بكالوريوس اقتصاد - اختصاص محاسبة - خبرة مصرفية 7 سنوات
---	--

السيد شادي الكسندر كحالة مدير قسم المتابعة والتحصيل	تاريخ الميلاد : 1/11/1980 الجنسية : عربي سوري الشهادة العلمية والخبرة: - بكالوريوس اقتصاد - اختصاص نظم معلومات - خبرة مصرفية 7 سنوات
--	---

السيد حسام فوزي فارس العلي مدير العمليات المصرفية المركزية	تاريخ الميلاد : 26/2/1962 الجنسية : أردني الشهادة العلمية والخبرة: - بكالوريوس تجارة واقتصاد - خبرة 29 سنة في العمليات التجارية والمصرفية
---	---

السيد محمد أنيس عبدة السهلي مدير العمليات المحلية المركزية	تاريخ الميلاد : 6/10/1982 الجنسية : فلسطيني سوري الشهادة العلمية والخبرة: - بكالوريوس اقتصاد - اختصاص إدارة أعمال - خبرة مصرفية 9 سنوات
---	--

السيد محمد وسيم رمضان مدير دائرة أنظمة المعلومات	تاريخ الميلاد : 7/8/1970 الجنسية : عربي سوري الشهادة العلمية والخبرة: - بكالوريوس هندسة اتصالات و إلكترونيات - اختصاص إدارة مالية - خبرة 16 سنة
---	--

السيد خالد غالب التقي مدير دائرة الاتصال المؤسسي والدراسات	تاريخ الميلاد : 10/7/1980 الجنسية : عربي سوري الشهادة العلمية والخبرة: - بكالوريوس اقتصاد - اختصاص إدارة أعمال - خبرة مصرفية 9 سنوات
---	---

السيد حسام الدين عبد الغني جاويش

مدير قسم الاجراءات القانونية و القضايا

الجنسية : عربي سوري

تاريخ الميلاد : 28/9/1979

الشهادة العلمية والخبرة:
- بكالوريوس حقوق
- خبرة 9 سنوات

السيدة علا ابراهيم باير العلي

مدير مراجعة الائتمان

الجنسية : عربية سورية

تاريخ الميلاد : 31/3/1984

الشهادة العلمية والخبرة:
- بكالوريوس اقتصاد
- اختصاص مصارف وتأمين
- خبرة مصرفية 9 سنوات

السيد محمد سامي ابراهيم

مدير التدقيق الداخلي

الجنسية : فلسطيني سوري

تاريخ الميلاد : 9/8/1978

الشهادة العلمية والخبرة:
- بكالوريوس اقتصاد
- اختصاص محاسبة
- خبرة مصرفية 12 سنة

السيد يوسف لويس الخوري

مدير إدارة المخاطر

الجنسية : عربي سوري

تاريخ الميلاد : 25/2/1986

الشهادة العلمية والخبرة:
- ماجستير في العلوم المالية والمصرفية
- محلل مخاطر معتمد
- خبرة مصرفية 9 سنوات

السيد مكسيم كريم علي

مدير دائرة مراقبة الامتثال
ومكافحة غسيل الأموال

الجنسية : عربي سوري

تاريخ الميلاد : 18/11/1981

الشهادة العلمية والخبرة:
- ماجستير مصارف وتمويل
- بكالوريوس اقتصاد - اختصاص إدارة أعمال
- خبرة مصرفية 9 سنوات

4. مساهمات كبار المساهمين 4. أ - مساهمات كبار مالكي الأسهم كما في 2016/12/31

اسم المساهم	إجمالي الكمية (سهم)	النسبة لرأس المال	الجنسية
بنك الأردن	14,700,000	49%	أردنية
محمود محمد رثيف قباني	1,500,000	5%	سورية
إيهاب محمد مخلوف	1,500,000	5%	سورية
ديانا طريف الأخرس	1,500,000	5%	سورية
رامي محمد مخلوف	1,500,000	5%	سورية
نورا طريف الأخرس	1,500,000	5%	سورية
محمد مرفع طريف الأخرس	1,500,000	5%	سورية
ديما غيث فرعون	750,000	2.5%	سورية
لانا غيث فرعون	750,000	2.5%	سورية
محمد ماهر عبد الحميد عربي كاتبي	450,000	1.5%	سورية
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	600,000	2%	سورية

4. ب - مساهمات كبار مالكي الأسهم كما في 2015/12/31

اسم المساهم	إجمالي الكمية (سهم)	النسبة لرأس المال	الجنسية
بنك الأردن	14,700,000	49%	أردنية
محمود محمد رثيف قباني	1,500,000	5%	سورية
إيهاب محمد مخلوف	1,500,000	5%	سورية
ديانا طريف الأخرس	1,500,000	5%	سورية
رامي محمد مخلوف	1,500,000	5%	سورية
نورا طريف الأخرس	1,500,000	5%	سورية
محمد مرفع طريف الأخرس	1,500,000	5%	سورية
ديما غيث فرعون	750,000	2.5%	سورية
لانا غيث فرعون	750,000	2.5%	سورية
محمد ماهر عبد الحميد عربي كاتبي	600,000	2%	سورية
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	600,000	2%	سورية

5. الوضع التنافسي للبنك ضمن قطاع نشاطه وأسواقه الرئيسية وحصته من السوق المحلي

ورد ضمن فقرة المركز التنافسي صفحة رقم (17)

6. درجة الاعتماد على موردين محددين:

اسم المورد	نسبة التعامل إلى إجمالي المشتريات
شركة المجد للتجارة والمقاولات	32%

7. الحماية الحكومية والامتيازات

لا يوجد أي حماية حكومية أو امتيازات يتمتع بها البنك، أو أي من منتجاته بموجب القانون والأنظمة أو غيرها، كما لا توجد اختراعات أو حقوق امتياز حصل عليها البنك.

8. قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل البنك أو قدرته التنافسية

لا توجد أي قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل البنك أو منتجاته أو قدرته التنافسية.

9. معايير الجودة الدولية

- يلتزم البنك بكافة القوانين والأنظمة والتعليمات، والمعايير الدولية التي لها علاقة بأعماله.

- لا تطبق معايير الجودة الدولية على البنك.

10. الهيكل التنظيمي للبنك وعدد الموظفين وفئاتهم ومؤهلاتهم وبرامج التأهيل والتدريب

ورد الهيكل التنظيمي لبنك الأردن - سورية صفحة رقم (134)، وقد ورد عدد الموظفين ومؤهلاتهم، وعدد برامج التدريب والتأهيل، وعدد المستفيدين من الدورات الخارجية والداخلية، ضمن الأنشطة و الإنجازات في فقرة الموارد البشرية والتدريب، صفحة رقم (24).

11. وصف المخاطر التي يواجهها البنك

وردت ضمن البيانات المالية للسنة المنتهية في 2016/12/31، ضمن فقرة إدارة المخاطر صفحة رقم (33).

12. وصف للإنجازات التي حققها البنك، ووصف الأحداث الهامة التي مر بها البنك خلال عام 2016

وردت ضمن فقرة الأنشطة والإنجازات صفحة رقم (20).

13. الأثر المالي للعمليات ذات الطبيعة غير المتكررة

لم يشهد العام 2016 أي عمليات ذات طبيعة غير متكررة لها تأثير ملموس على بيانات البنك.

14. السلسلة الزمنية للأرباح أو (الخسائر) المحققة وصافي حقوق المساهمين وسعر إغلاق السهم

وردت ضمن فقرة تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لسنة 2016 صفحة رقم (29)

15. تحليل المركز المالي للبنك ونتائج أعماله خلال 2016

ورد في فقرة تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لسنة 2016 صفحة رقم (26)

16. التطورات المستقبلية العامة والخطط المستقبلية

أدرجت ضمن فقرة أهداف خطتنا المستقبلية لعام 2017 صفحة رقم (32)

17. أتعاب مدقق الحسابات المستقل

(العملة مقربة بالآلاف الليرات السورية)	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
أتعاب مدقق الحسابات المستقل	1,384	2,737	3,366	6,150	6,600	9,000	15,000

18. بيان بعدد الأوراق المالية المصدرة من قبل الشركة والمملوكة من قبل أي طرف من الأطراف ذوي العلاقة

مساهمات أعضاء مجلس الإدارة كما في 2016/12/31

الاسم	المنصب	الجهة التي يمثلها	نسبة الملكية
شاكر توفيق فاخوري	رئيس مجلس إدارة	بنك الأردن - عمان	49%
محمد أسعد هارون	عضو مجلس إدارة		
أسامة سميج السكري	عضو مجلس إدارة		
نقولا يوسف البهو	عضو مجلس إدارة		
عبد العزيز السخني	نائب رئيس مجلس إدارة	/	1%
محمد أبو الهدى عبد المجيد اللحام	عضو مجلس إدارة	/	0.25%
محمد ماهر عزيبي كاتبي	عضو مجلس إدارة	/	1.5%
محمد مرفف طريف الأخرس	عضو مجلس إدارة	/	5%
عمار محمد سعيد البردان	عضو مجلس إدارة	/	0.25%

مساهمات أعضاء مجلس الإدارة كما في 2015/12/31

الاسم	المنصب	الجهة التي يمثلها	نسبة الملكية
شاكر توفيق فاخوري	رئيس مجلس إدارة	بنك الأردن - عمان	49%
محمد أسعد هارون	عضو مجلس إدارة		
أسامة سميج السكري	عضو مجلس إدارة		
نقولا يوسف البهو	عضو مجلس إدارة		
عبد العزيز السخني	نائب رئيس مجلس إدارة	/	1%
محمد أبو الهدى عبد المجيد اللحام	عضو مجلس إدارة	/	0.25%
محمد ماهر عزيبي كاتبي	عضو مجلس إدارة	/	1.5%
محمد مرفف طريف الأخرس	عضو مجلس إدارة	/	5%
عمار محمد سعيد البردان	عضو مجلس إدارة	/	0.25%

19. مزايا ومكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا السنوية لعام 2016 والمبالغ التي حصل عليها كل منهم كأجور وأتعاب ورواتب ومكافآت وغيرها *

لم يتم تحديد أي منافع للإدارة التنفيذية العليا للمصرف ليرة سورية عن عام 2016.

تم تحديد مبلغ 71.554.980 ليرة سورية كرواتب ومكافآت للإدارة التنفيذية العليا للمصرف عن عام 2016.

* باجتماع مجلس الادارة رقم 2015/3 تاريخ 2015/7/2، تمت المصادقة على إيقاف دفع أي بدلات لأعضاء مجلس الإدارة من تاريخه.

20. عدد الاجتماعات التي حضرها أعضاء مجلس الإدارة خلال عام 2016

الاسم	الجهة التي يمثلها	نسبة الملكية	الجنسية	غير تنفيذي	مستقل	عدد الاجتماعات
شاكر توفيق فاخوري	بنك الأردن	49%	أردنية	نعم	لا	5
محمد أسعد هارون						6
أسامة السكري						6
نقولا البهو						4
عبد العزيز السخني	-	1%	سورية	نعم	لا	6
محمد أبو الهدى اللحام	-	0.25%	سورية	نعم	نعم	6
محمد ماهر عربي كاتبي	-	1.5%	سورية	نعم	لا	5
محمد مرهف الأخرس	-	5%	سورية	نعم	لا	4
عمار محمد سعيد البردان	-	0.25%	سورية	نعم	نعم	6

21. التبرعات والمنح والمساهمة في خدمة المجتمع المحلي

لم يتم منح أي تبرعات في العام 2016

22. بيان بالعقود والمشاريع والارتباطات التي عقدها البنك مع الشركات التابعة أو الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء مجلس الإدارة أو المدير العام أو أي موظف في البنك أو أقاربهم

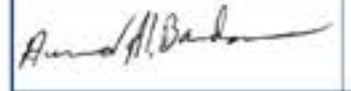
لا يوجد أية عقود أو مشاريع أو ارتباطات تم عقدها.

(3) تقرير مدققي الحسابات

تقرير مدقق الحسابات /السيد مصطفى عوني زكية/ حول البيانات المالية السنوية للبنك، والذي يشير بأن إجراءات التدقيق قد تمت وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، ورد في مقدمة البيانات المالية السنوية لعام 2016 صفحة رقم (42-43).

(4) الإقرارات

إن مجلس إدارة بنك الأردن - سورية، يقر ويحسب علمه واعتقاده، بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية البنك خلال السنة المالية 2017. كما يقر بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية لعام 2016، ويتوفر نظام رقابة فعال في البنك.

مجلس الإدارة	المنصب	التوقيع
السيد شاكر توفيق فاخوري - ممثل بنك الأردن	رئيس مجلس الإدارة	
السيد عبد العزيز رشيد السخني	نائب رئيس مجلس الإدارة	
السيد أسامة سميح السكري - ممثل بنك الأردن	عضو مجلس إدارة	
السيد نقولا يوسف البهو - ممثل بنك الأردن	عضو مجلس إدارة	تقدم باستقالته بتاريخ 2016/12/21
السيد محمد أسعد نزار هارون - ممثل بنك الأردن	عضو مجلس إدارة	
السيد محمد مرهف طريف الأخرس	عضو مجلس إدارة	
السيد محمد ماهر عربي كاتبي	عضو مجلس إدارة	
السيد عمار محمد سعيد البردان	عضو مجلس إدارة	
السيد محمد أبو الهدى عبد المجيد اللحام	عضو مجلس إدارة	

كما يقر رئيس مجلس الإدارة والمدير العام والمدير المالي، بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير.

المدير المالي
إياد الطناني

المدير العام
جواد فتحي الحلبوني

رئيس مجلس الإدارة
شاكر توفيق فاخوري







